بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

دور المراجعة الخارجية في تقويم الأداء المالي في المصارف التجارية

"دراسة حالة: بنك فيصل الإسلامي السوداني"

بحث لنيل درجة البكالوريوس في المحاسبة والتمويل

إعداد :

محمد صلاح محمد خميس

لؤي دفع السيد محمد الطيب

إيمان أحمد الصديق محمد

سماهر الفضل حمد عثمان

ولاء ذكي عجيب عبدالله

إشراف:

أ.عثمان محمد مضوي

١٤٣٩هـ-٢٠١٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستهلال

قال الله تعالي:

(ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا(٣٦) ولا تمش في الأرض مرحاً إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا(٣٧) كل ذلك كان سيئة عند ربك مكروها (٣٨)

صدق الله العظيم

سورة الإسراء، الآيات (٣٦-٣٨)

الإهداء

إلي

أبائنا و أمهاتنا

إلي

أهالينا و عشيرتنا

إلي

أساتذتنا

إلي

زملائنا و زميلاتنا

إلي

الشموع التي تحترق لتضئ للآخرين

إلي

كل من علمنا حرفاً

نهديه هذا البحث راجين من المولي

عز وجل أن يجد القبول و النجاح

الباحثون

الشكر و التقدير

الشكر لله أولاً و أخيرا

فقد من علينا في بلوغ مرامنا،الحمد لله تبارك وتعالي ونشكره شكراً يليق بجلاله وعظيم سلطانه وهو ولي كل نعمة وبتوفيقه تتم الصالحات،والصلاة والسلام علي أشرف خلق الله سيدنا و نبينا محمد صلي الله عليه وسلم الأمي الأمين المبعوث رحمة للعالمين.

نتقدم بالشكر لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا لإتاحتها لنا الفرصة للحصول علي درجة البكالريوس في الدراسات التجارية في المحاسبة والتمويل.

ويسرنا أن نخص بالشكر و العرفان الجميل أستاذنا العزيز الغالي عثمان محمد مضوي علي تكرمه بالإشراف علي هذا البحث وعلي دعمه المعنوي لنا و إفادته لنا بعلمه القيم حيث لم يبخل علينا بوقته وجهده، كما أمدنا بكثير من الدوريات العلمية التي ساعدتنا في كتابة هذا البحث حفظه الله من كل سوء وجعله في ميزان حسناته.

والشكر أجزله لإدارة وموظفي بنك فيصل الإسلامي السوداني محل الدراسة علي حسن تعاونهم في مدنا بالمعلومات المتعلقة بالدراسة الميدانية، وكذلك لكل من ساهم في إخراج هذا البحث بشكله الحالي.

مستخلص الدراسة

تناولت الدراسة موضوع دور المراجعة الخارجية في تقويم الأداء المالي بالمصارف التجارية (دراسة الحالة بنك فيصل الإسلامي السوداني).

وقد تمثلت مشكلة الدراسة في عدة جوانب عبرت عنها عدة تساؤلات عن أثر ودور المراجعة الخارجية و الوسائل المطلوبة لربط المراجعة الخارجية بتقويم الأداء المالي بالمصارف التجارية.

هدفت الدراسة إلي التعرف علي الدور الذي تضيفه المراجعة الخارجية للمصارف التجارية من خلال مراجعة وتقويم أداءها المالي، و المساهمة في وضع أساليب وأدوات تسهم في ربط المراجعة الخارجية بتقويم الأداء المالي.

وتنبع أهمية الدراسة من ضرورة حصول المصارف التجارية علي تأكيد من جهة مهنية مستقلة عن المصرف يعبر عن أداءه المالي.

وقد تمثلت أهم فرضيات الدراسة فيما يلي، تلعب المراجعة الخارجية دور مهم في تقويم الأداء المالي، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وتقويم الأداء المالي بالمصارف التجارية، توجد أساليب و أدوات تسهم في ربط المراجعة الخارجية بتقويم الأداء المالي بالمصارف التجارية.

وقد اعتمدت الدراسة علي المنهج الاستنباطي في تحديد طبيعة المشكلة و صياغة الفرضيات،و المنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات الدراسة، والمنهج الوصفي باستخدام أسلوب دراسة الحالة .

كذلك اعتمدت الدراسة علي الاستبيان في جمع البيانات وتم توزيع عدد خمسة وعشرون إستبانة علي الموظفين ببنك فيصل الإسلامي السوداني وتم استرداد عدد عشرون استبانه وهي نسبة صالحة للتحليل الإحصائي، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss وتم التوصل إلي العديد من النتائج منها:

أن من وسائل المراجعة لتقويم الأداء مراجعة الأداء الفعلي مع المخطط وتعتبر القوائم المالية المنشورة وسيلة المراجعة في تقويم الأداء،تقويم الأداء المالي ببنك فيصل يعتمد علي مؤشرات ووسائل مختلفة للحصول علي نتائج التقويم، يعتمد بنك فيصل بصورة أساسية علي تقارير المراجعة الخارجية في تحسين أداءه المالي

اختتمت الدراسة بالعديد من التوصيات لعل أهمها، ضرورة رفع مستوي التأهيل الأكاديمي و الفني بالإضافة إلي عمل الدورات التدريبية التي تتعلق بعمل المراجع بصورة مستمرة ودورية،وتتطلب وظيفة المراجعة بالإضافة للخبرة الفنية توافر خبرة مالية تقنية ومصرفية، ضرورة إرفاق التحليل المالي مع القوائم المالية المراجعة لبنك فيصل الإسلامي السوداني.

فهرس الموضوعات

Table of Contents

البسملة.....أ

الاستهلال .....ب

الإهداء ..... ج

الشكر و التقدير ..... د

مستخلص الدراسة .....ه

Abstract.....و

فهرس الجداول ..... ح

فهرس الأشكال ..... ك

المقدمة .....

أولاً:الإطار المنهجي ١

ثانياً: الدراسات السابقة ٦

الفصل الاول: المراجعه الخارجيه

المبحث الاول: مفهوم واهميه واهداف وانواع ومعايير المراجعة الخارجية ٢١

المبحث الثاني: فروض المراجعه الخارجية ومسؤليات المراجع واداب السلوك المهني ٣٤

الفصل الثاني: تقويم الأداء المالي

المبحث الأول مفهوم الأداء ومجالاته ومستوياته وطرق تقويم الأداء ٤١

المبحث الثاني: الأداء المالي و أهداف تقويمه،أسس وخصائص وأسباب تقويم الأداء والجهات المستفيدة منه ٥٥

الفصل الثالث: مفهوم وعناصر النظام المحاسبي في المصارف التجارية

المبحث الأول: مفهوم،نشأة،أنواع و سمات المصارف التجارية ٦٣

المبحث الثاني: تنظيم المصارف التجارية ومجالات توظيف الأموال و النظام المحاسبي و مخاطر العمل المصرفي ٧٣

الفصل الرابع الدراسة الميدانية

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن بنك فيصل الإسلامي السوداني ٩٧

المبحث الثاني: تحليل بيانات الدراسة و اختبار الفرضيات ١٠٤

الخاتمة ١٤٢

أولا: النتائج ١٤٣

ثانيا: التوصيات ١٤٥

قائمة المصادر و المراجع ١٤٦

الملاحق ١٥٠

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١/٢/٣	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب العمر	108
٢/٢/٣	التوزيع لأفراد العينة حسب المؤهل المهني	109
٣/٢/٣	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب التخصص العلمي	110
٤/٢/٣	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المؤهل المهني	111
٥/٢/٣	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المستوي الوظيفي	112
٦/٢/٣	التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب سنوات الخبرة	113
٧/٢/٣	التكرار لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولي للفرضية الأولي	114
٨/٢/٣	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الأولي	115
٩/٢/٣	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الأولي	116
١٠/٢/٣	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الأولي	117
١١/٢/٣	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الأولي	118
١٢/٢/٣	الوسط الحسابي و الانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية لأفراد عينة الدراسة حول الفرضية الأولي	119
١٣/٢/٣	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولي للفرضية	121

	الثانية	
١٤/٢/٣	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثانية	122
١٥/٢/٣	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثانية	123
١٦/٢/٣	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثانية	124
١٧/٢/٣	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثانية	125
١٨/٢/٣	الوسط الحسابي و الانحراف المعياري و القيمة الاحتمالية لأفراد عينة الدراسة حول الفرضية الثانية	126
١٩/٢/٣	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولي للفرضية الثالثة	128
٢٠/٢/٣	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثالثة	129
٢١/٢/٣	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثالثة	130
٢٢/٢/٣	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثالثة	131
٢٣/٢/٣	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثالثة	132
٢٤/٢/٣	الوسط الحسابي و الانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية	133

	لأفراد عينة الدراسة حول الفرضية الثالثة	
٢٥/٢/٣	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولي للفرضية الرابعة	135
٢٦/٢/٣	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الرابعة	136
٢٧/٢/٣	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الرابعة	137
٢٨/٢/٣	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الرابعة	138
٢٩/٢/٣	التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الرابعة	139
٣٠/٢/٣	الوسط الحسابي و الانحراف المعياري و القيمة الاحتمالية لأفراد عينة الدراسة حول الفرضية الرابعة	140

فهرس الأشكال

رقم الشكل	شكل	رقم الصفحة
١/٢/٣	التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب العمر	108
٢/٢/٣	التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	109
٣/٢/٣	التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	110
٤/٢/٣	التكرارات لأفراد العينة حسب المؤهل المهني	111
٥/٢/٣	التكرارات لأفراد العينة حسب المستوي الوظيفي	112
٦/٢/٣	التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	113
٧/٢/٣	إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولي للفرضية الأولي	114
٨/٢/٣	إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للفرضية الأولي	115
٩/٢/٣	إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الأولي	116
١٠/٢/٣	إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الأولي	117
١١/٢/٣	إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الأولي	118
١٢/٢/٣	إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولي للفرضية الثانية	121
١٣/٢/٣	إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثانية	122

١٤/٢/٣	إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثانية	123
١٥/٢/٣	إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثانية	124
١٦/٢/٣	إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثانية	125
١٧/٢/٣	إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولي للفرضية الثالثة	128
١٨/٢/٣	إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثالثة	129
١٩/٢/٣	إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثالثة	130
٢٠/٢/٣	إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثالثة	131
٢١/٢/٣	إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثالثة	132
٢٢/٢/٣	إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولي للفرضية الرابعة	135
٢٣/٢/٣	إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للفرضية الرابعة	136
٢٤/٢/٣	إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الرابعة	137

٢٥/٢/٣	إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الرابعة	138
٢٦/٢/٣	إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الرابعة	139
	الهيكل التنظيمي لبنك فيصل الإسلامي السوداني	159

المقدمة

وتشتمل علي

أولاً: الإطار المنهجي

ثانياً: الدراسات السابقة

أولاً:الإطار المنهجي

تمهيد:

تقوم هذه الدراسة علي أن هنالك دور للمراجعة لم يكن ظاهراً في برنامجها ولما كانت المراجعة قاصرة بعض نوعاً ما في الوصول لتقويم الأداء المصرفي بصفة خاصة.

وتحاول هذه الدراسة إظهار الدور الكبير الذي تقوم به المراجعة الخارجية من خلال دراسة تطبيقية علي بعض المصارف التجارية بالسودان آخذين في الاعتبار طبيعة الجهاز المصرفي لما له من تأثير علي مجريات الأحداث الاقتصادية والمالية في الدولة عن طريق ذلك يمكننا الوصول إلي نوع جديد من المراجعة يؤثر ويتأثر بالتدقيق المالي.

والهدف من وراء ذلك ربط المراجعة بتقويم الأداء داخل المصرف،والتي تمثل محور هذه الدراسة علاوة علي أهمية الموضوع حيث نجد هنالك فراغاً في هذا المجال رغم وجود البنك المركزي الذي يلعب دوراً في تنظيم ومراقبة الأداء التنفيذي للمصارف من خلال اللوائح والضبط الإداري،و إن كانت الساحة الاقتصادية العالمية تشهد تطوراً متسارعاً سواء علي الصعيد الإنتاجي،التنموي،المالي،الاستثماري.

فان القطاع المصرفي يشكل ركيزة أساسية في دفع وتسيير الحركة بكل الساحة،وذلك لما يمثله هذا القطاع من أهمية بالغة في مسيرة التنمية الاقتصادية وتوفير متطلباتها.

ولقد اكتسب موضوع تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية أهمية خاصة،لدورها المتميز في تأديتها لمختلف الخدمات المصرفية لكافة قطاعات الاقتصاد القومي،لدفع عملية التنمية الاقتصادية،مع تبؤ موضوع رفع الكفاءة الإنتاجية في العمل المصرفي موقعاً هاماً خاصة في المرحلة الراهنة من تطور القطاع المصرفي وبالتالي هذا الموضوع هو إضافة للدور الرقابي يستهدف به تقويم الأداء منهجاً وسلوكا.

مشكلة الدراسة

تنحصر مشكلة الدراسة في:

التعرف علي الدور الذي تساهم به المراجعة الخارجية في تقويم الأداء المالي بالقطاع المصرفي وبتحديد في المصارف التجارية وذلك من خلال صياغتها للتساؤلات التالية:-

١. هل تؤثر المراجعة الخارجية علي الأداء المالي بالمصارف التجارية ؟
٢. ما هو الدور الذي تقوم به المراجعة الخارجية في تقويم الأداء المالي للمصارف التجارية ؟
٣. هل تعبر الميزانيات المراجعة عن الأداء الفعلي للمصرف ؟
٤. ما هي الأساليب و الأدوات المطلوبة لربط المراجعة الخارجية بتقويم أداء المصرف التجاري ؟

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في:-

١. التعرف علي أهمية ربط المراجعة الخارجية بتقويم الأداء من حيث تقويم الضبط الداخلي.
٢. التعرف علي مدي صحة ودقة الأداء المصرفي من خلال الحصول علي تأكيد من جهة خارجية مستقلة عن المصرف.
٣. التعرف علي الدور الذي تضيفه المراجعة الخارجية للمصارف التجارية من خلال تقويم أداءها المالي.
٤. المساهمة في وضع أساليب وأدوات تسهم في ربط المراجعة الخارجية بتقويم الأداء بالمصارف التجارية.

أهمية الدراسة:-

أولاً: الأهمية العلمية

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في أنها تحاول الربط بين المراجعة الخارجية و تقويم الأداء و ذلك لأن هذين العاملين غاية في الأهمية، وتعتبر خطوة أساسية في سبيل تطوير العمل المصرفي

هذا بالإضافة إلي أنها ترتفع بمستوي المراجعة الخارجية وتقويم الأداء مما يساعد في عملية التخطيط الإستراتيجي.

ثانياً: الأهمية العملية

تنبع أهمية الدراسة العملية في ضرورة حصول المصارف التجارية علي تأكيد من جهة خارجية مستقلة عن المصرف،وتتمثل أهمية تقرير المراجع الخارجي في اعتباره الركيزة الأساسية لأي مؤسسة تطمح للبقاء في سوق المنافسة.

فرضيات الدراسة

١. تؤثر عملية المراجعة الخارجية في تقويم أداء المصارف التجارية بدرجة عالية.
٢. تلعب المراجعة الخارجية دور هام في تقويم الأداء المالي للمصرف التجاري.
٣. توجد علاقة ذات دلاله احصائية بين المراجعة الخارجية وتقويم الأداء المالي في المصارف التجارية.
٤. توجد أساليب وأدوات تسهم في ربط المراجعة الخارجية بتقويم الأداء المالي بالمصارف التجارية.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في:-

أولاً:الحدود المكانية: بنك فيصل الإسلامي السوداني

الحدود الزمنية: ٢٠١٧م

مصادر جمع البيانات

تتمثل مصادر جمع البيانات في:-

أولاً:المصادر ألأولية التي تم جمعها بواسطة ألاستبيان والمقابلة

ثانياً:المصادر الثانوية المتمثلة في:-

المعلومات التي تم جمعها من الكتب و الدراسات السابقة و الرسائل الجامعية بالإضافة إلي أدبيات المعرفة المصرفية المنشورة في مجال المراجعة الخارجية و التطور الإداري.

منهج الدراسة

استخدمت الدراسة:-

١. المنهج التاريخي في عرض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة
٢. المنهج الاستنباطي في تحديد التصور المنطقي لفروض الدراسة و التعرف علي أنماط المشاكل المرتبطة بموضوع الدراسة وتصور كيفية معالجة هذه المشاكل.
٣. المنهج الاستقرائي:اعتمدت عليه في اختبار صحة الفرضيات.
٤. المنهج الوصفي التحليلي:ويتمثل في تحليل الدراسة الميدانية.

هيكل الدراسة

في إطار محاولة الباحثين للإجابة علي مجموعة الأسئلة البحثية لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تقسيمه إلي مقدمة وخاتمة ويفصل بينهما أربعة فصول، تم استهلال الدراسة ببيان المقدمة التي تحتوي علي الإطار المنهجي و الدراسات السابقة،أما الفصل الأول فقد اختص بالمراجعة الخارجية من خلال مبحثين المبحث الأول مفهوم وأهمية وأهداف وأنواع ومعايير المراجعة الخارجية، أما المبحث الثاني فتناول فروض المراجعة الخارجية ومسئوليات المراجع الخارجي وآداب السلوك المهنية. اختص الفصل الثاني بتناول تقويم الأداء المالي من خلال مبحثين تناول المبحث الأول مفهوم الأداء

ومجالاته الرئيسية ومستويات وطرق تقويم الأداء، أما المبحث الثاني تناول مفهوم الأداء المالي وأهداف تقويمه وأسسه وخصائصه والجهات المستفيدة منه، أما الفصل الثالث اختص بموضوع المصارف التجارية،وتناول المبحث الأول مفهوم ونشأة وأنواع وسمات وأهداف المصارف التجارية،أما المبحث الثاني فتناول موضوعات تنظيم المصارف التجارية ومصادر ومجالات توظيف الأموال والنظام المحاسبي ومخاطر العمل المصرفي

أما الفصل الرابع فقد اختص بالدراسة الميدانية من خلال مبحثين ؛تناول المبحث الأول نبذة تعريفية لمكان الدراسة،أما المبحث الثاني تناول تحليل البيانات و اختبار الفرضيات،أما الخاتمة فقد اشتملت علي النتائج و التوصيات.

ثانياً: الدراسات السابقة

(١) دراسة محاسن عبد العزيز محمد٢٠٠٠م (التدقيق و الرقابة الداخلية في المصارف) ([1]).

تهدف الدراسة للتعرف علي مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية المتبع في بنك الخرطوم في اكتشاف الانحرافات و الاختلاسات وذلك بتحليل عناصر نظام الرقابة و التعرف علي أهم خصائص وسمات الرقابة الداخلية ومعرفة وجهة نظر الإداريين و العاملين في البنك في النظام المتبع و الوسائل التي يتم عن طريقها تقييم الرقابة الداخلية ومعرفة دور العملاء في الرقابة و الإشراف علي تصحيح الأخطاء، أيضاً تهدف الدراسة لمعرفة نقاط القوة و الضعف ومدى فاعلية الأساليب و الأدوات المستخدمة في التقييم وإذا ثبت جودة نظام الرقابة الداخلية فهل عمليات التزوير و الاختلاس ترجع إلي أن الأدوات المستخدمة غير مناسبة لعمل البنك أم هنالك أشياء أخري اتبعت الدراسة منهج الحالة بالإضافة إلي المنهج الوصفي و المسح الميداني.

توصلت الدراسة إلي أن هنالك ضعفاً في بعض جوانب الإدارة لعدم وجود بعض معايير الرقابة وإهمال بعضها و أن القصور في عمليات التدقيق يرجع إلي عدم كفاءة العاملين بسبب نقص الخبرات و التدريب وعدم مواكبة مرشد البنك وعدم التطور التكنولوجي كما أن الاختلاسات و التزوير يرجع لأسباب أخري بجانب ضعف الرقابة وأن هنالك نموذج تدقيق داخلي بالإضافة إلي العمل علي تحسين ورفع كفاءة القيادات الإدارية للحصول علي المزيد من المعرفة و الإلمام بالوسائل الحديثة للرقابة التقنيات وربط الفروع مع بعضها عن طريق شبكة المقومات.

[1]) محاسن عبد العزيز محمد، التدقيق و الرقابة الداخلية في المصارف ودورها في اكتشاف وتصحيح الأخطاء و المخالفات، بنك الخرطوم، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، رسالة غير منشورة ٢٠٠٠م.

ويري الباحث أن مشكلة الدراسة لم تعالج ظاهرة الاختلاسات بصورة محددة بل أشارة إلي أسباب أخري بجانب ضعف الرقابة وفي التوصيات أشارة الباحثة إلي استخدام بدائل أكثر أمناً لصيانة حقوق المودعين والعملاء في المستقبل.

بالإضافة لكونها لم تشير إلي المراجعة الخارجية في تقويم الأداء المصرفي وهذا هو موضوع الاختلاف بين الدراستين.

(٢) دراسة أميمه خليل محمد احمد (٢٠٠٢م) ([1]).

تناولت الدراسة واقع قصور مهنة المراجعة والمحاسبة في السودان وأثرها علي القوائم المالية المنشورة،وتمثلت الدراسة في التساؤلات التالية:-

١. ما هو واقع مهنة المحاسبة والمراجعة في السودان ؟ وهل هنالك تطور في تطبيقها و الإشراف عليها.
٢. هل تتأثر جودة ومنفعة التقارير المالية المنشورة برأي المراجع الخارجي فيها ؟.
٣. هل تعتبر مهنة المحاسبة و المراجعة في السودان مواكبة لمستحدثات العصر والعولمة ؟.

قامت الدراسة علي الفروض التالية:-

١. إن مهنة المحاسبة و المراجعة بالسودان غير متطورة لتواكب التغيرات الحادثة.
٢. إن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة تعمل علي تطوير التقارير المالية المنشورة.
٣. إن التقارير المالية المنشورة لا تؤدي أغراضها.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:-

١. إن تطور مهنة المحاسبة و المراجعة يترتب عليه تطور عمل المحاسب وتطوير عمل المراجع ونتيجة لذلك تتطور التقارير المالية المنشورة.

[1]) أميمه خليل محمد احمد، واقع وتطور مهنة المحاسبة والمراجعة في السودان و أثرها علي التقارير المالية المنشورة، بحث تكميلي غير منشور لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٢م.

٢. هنالك قصور في أوجه الممارسة المهنية للمحاسبة و المراجعة و بالتالي عدم إمكانية مواكبتها للتحديات العالمية.

(٣) دراسة سهير عوض قنديل ٢٠٠٢م (دور المراجعة في ترقية الأداء) ([1])

تمثل مشكلة الدراسة هل هنالك احتمال تغير الأرقام بصورة عمودية أو ير عمودية وهل عدم المراجعة له أثر سلبي أم هل يؤدي إلي إرباك العمل لدي العاملين. وهدفت الدراسة إلي التأكد من صحة البيانات المسجلة بالدفاتر و إبداء الرأي الفني المحايد المستند إلي أدلة إثبات وقرائن فرعية، و اكتشاف الغش و اتخاذ قرار بناء علي معلومات محاسبية مع طمأنة الجهات الخارجية إلي صحة البيانات المالية ومعاونة الضرائب علي صحة القوائم المالية.

وترجع أهمية الدراسة لكثرة تردد المراجعين تؤدي إلي انجاز العمل في دقته. وافترضت الدراسة أن المراجعة ترقي العمل و تعالج الخلل و أن الاتجاهات الحديثة في المراجعة تلعب دور في ترقية الأداء المالي

خلصت الدراسة لأهمية التدريب في الرقابة و المحافظة علي المال العام و الاختلاسات و معرفة أساسيات العمل و اللوائح المعمول بها زيادة علي الخبرة العملية و التأهيل التام في هذا المجال و الإلمام بالدور العلمي للمراجعة في إطار ترقية الأداء، ومعرفة الطرق الحديثة و النظريات المستخدمة التي يمكن الاستفادة منها في المجال واكتساب الخبرة مما يمكن الشخص في إصدار الأحكام حول تعريفات الإدارة في تسيير الأحكام و إبداء الرأي الفني المحايد في الحسابات الختامية وتنمية القدرات التي يجب مراعاتها. كذلك التدريب علي استخدام الحاسب الآلي حيث يوفر المعلومات في زمن وجيز وهو من الاتجاهات الحديثة في المراجعة أما تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها يري الباحث أن هنالك مؤسسات حكومية لا تطبق المبادئ المحاسبية

[1]) سهير عوض قنديل، دور المراجعة في ترقية الأداء، دراسة خاصة ديوان المراجعة العامة، الخرطوم: جامعة السودان، كلية الدراسات العليا، بحث تكميلي لدرجة الماجستير "المحاسبة و التمويل " رسالة غير منشورة ٢٠٠٢م.

مما يؤثر في استخراج القوائم المالية و التأخير في إعداد الحسابات وعدم إقفال العهد و الأمانات مما ينعكس سلباً علي الدورة المستندية ويؤدي إلي تجاوزات وعدم إعطاء الصورة الحقيقية عن المركز المالي.

ويري الباحث أن عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ليس ولكن قد تكون المشكلة فيما يتعلق بوجود حسابات فرعية يضعف الرقابة الداخلية بالنسبة لحجم العمل وزيادة عدد الموظفين ويقلل من ضبط التجاوزات. كما أن الإيرادات النقدية المحصلة أحياناً تورد في الفرع مما يضعف التحكم في الإنفاق. كما أن الإيرادات النقدية في حساب مركزي يسهل توظيفها وعدم التجاوز كما يري الباحث أن توريد النقدية في نفس اليوم والحجة القائلة بزحمة العمل. مما يجعل فرصة اختلاسها سهلة أو عمل غرفة داخلية للتوريد اليومي تطبيق المستويات نهاية العام بدل علي وجود مما سبب أكفاء بخصوص دور المراجعة في ترقية الأداء في الحسابات الحكومية الأقلية أفادت بوجود دور للمراجعة الداخلية يعتمد عليها المراجع الخارجي في أدائه ويتخذ أسلوب العينات أو إذا كانت التقارير نظيفة مما تقدم تعتبر المراجعة أداة ترشيد وتطوير الأداء وبالتالي تساعد الإدارة في تنفيذ اللوائح الصادرة بما ذكر أفادت صحة الفرضية المتعلقة بأن المراجعة ترقي الأداء المالي.

أما المراجعة الخارجية تأتي بعد المراجعة الداخلية كلما تعددت الأجهزة أمكن التحكم من الإنفاق وعليه اكتشاف الأخطاء. مع إمكانية تطبيق المراجعة الشاملة في السودان إذا أمكن تدريب المحاسبين.

تعدد أجهزة الرقابة تخلق مشكلة بتكرار البيانات المطلوبة وتحتاج إلي الجهاز المركزي.

قدمت الدراسة عدة توصيات منها أن تقارير المراجعة الداخلية متماثلة وكاملة لتسهيل عملية المراجعة.

إيداع الأموال النقدية في نفس اليوم لضمان الحفظ وتقليل الحسابات الفرعية لاسيما التي لا يوجد سجل في السودان،التدريب في مجال المراجعة الداخلية وأن يكون المراجع

مؤهل ومدرب التدريب علي الحاسب الآلي و إتباع مبادئ المحاسبة و إجراء التسويات و إتباع الاتجاهات الحديثة في مجال المراجعة و العمل علي استمرار ترقية الأداء المالي.

(٤) هذه الدراسة يستفاد منها في إمكانية تطبيقها علي المصارف و المؤسسات وتختلف عن دراسة الباحث في أنها لم تتناول تقويم الأداء فقط ركزت علي ترقية الأداء **دراسة حسين محمد عثمان ٢٠٠٣م (الخطوات العملية لتنفيذ مراجعة الأداء)** ([1]).

هنالك اختلاف بين مراجعة الأداء و المراجعة الحالية نتيجة لاختلاف الأهداف حيث يفضل إتباع خطوات معينة عند إعداد تقارير مراجعة الأداء وعليه يتضمن تقرير مراجعة الأداء تحديد التطابق و النتائج و المقترحات، وجد أن مؤشرات الأداء تعتبر وسيلة رقابية تساعد المراجع علي التعرف علي مدى تحقيق الأهداف و الكفاءة و الكفاية في استخدام المواد.

ولا يوجد اختلاف في مراجعة المنظمات الهادفة للربح و الغير هادفة للربح وإن اختلفت بعض الآراء. وان معايير المراجعة المتعارف عليها دولياً و المستخدمة في تقويم الأداء للمؤسسات الرابحة هي ذاتها المستخدمة في المؤسسات الغير رابحة إلا أن تقارير المراجعة الحكومية تشير إلي أن تنفيذها يتم علي أساس نطاق الفحص و التقييم نوعاً مستقلاً يتعين كل واحده علي حدا بطريقة منفصلة.

تمثلت مشكلة الدراسة في تكوين إطار لمراجعة الأداء في الوحدات الحكومية و التعرف علي تنفيذ مراجعة الأداء في الوحدات الإدارية بالمقارنة مع تنفيذها في بعض الدول. إلا أنه مع تطور الدول في الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية ظهرت الحاجة للتطور في المراجعة الحكومية للدولة في حالة الأنشطة وفحص النواحي غير المالية وربط السلطات بالأعمال المنفذة وتكاليفها و التقرير عنها إلي جانب النواحي المالية وتقليل

[1]) حسين حمد عثمان،الخطوات العملية لتنفيذ مراجعة الأداء- دراسة حالة منظمة العمل العربية، الخرطوم: جامعة النيلين، كلية التجارة الدراسات العليا رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٣م.

الأخطاء و الغش عن طريق الموظفين ولتحقق من درجة الكفاءة و الاقتصاد في المواد و التحقق من الفاعلية لإنجاز الأهداف و النتائج من المرغوب من البرامج الحكومية.

الهدف من مراجعة الأداء هو التحقق من الكفاءة و الاعتقاد و الفاعلية في الإنجاز عن طريق تحليل فاعلية الإنفاق العام في صورة مساهمته المتوقعة في تحقيق الأهداف المخططة التي تم إنفاقها في تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد.

وتهدف هذه الدراسة إلي وضع إطار لمفهوم مراجعة الأداء و الخطوات المطلوبة للتنفيذ و مستوي الأداء الملائم و الصعاب التي تلازم تنفيذها و كيفية التغلب عليها مع تقييم دور الأجهزة القائمة علي تنفيذ المراجعة من الوحدات الإدارية و مدى تطورها بما يساعد أغراض المراجعة في الوحدات الإدارية.

افترضت الدراسة أن المراجعة في المؤسسات الهادفة للربح لا تختلف عنها في الغير هادفة للربح و لا يوجد اختلاف في إجراءات وعمليات المراجعة بين الهادفة للربح و الغير هادفة للربح.

لتقييم الأداء لا بد من مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط وربطه بالأهداف العامة وان المعايير المستخدمة في تقويم أداء المؤسسات لا تختلف عن الهادفة للربح.

اهتمت الدراسة بمراجعة الأداء وهي جزء من عمل الرقابة ويستفاد علي المستوي الداخلي في الفاعلية حيث تختلف عن دراسة الباحث في أنها لم تتناول عمل المراجعة الخارجية لتحقيق نفس الأهداف.

(٥) دراسة مكاوي حسن مكاوي (دو التحليل المالي في تقويم أداء المصارف) [١]

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة علي العديد من التساؤلات هل يؤدي التحليل المالي بالمصارف إلي بيان المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف نتيجة قيامه بأعماله وهل

[١]) مكاوي حسن مكاوي، دو التحليل المالي في تقويم أداء المصارف،الخرطوم: جامعة النيلين كلية الدراسات العليا ،بنك الخرطوم ،دراسة ماجستير غير منشورة ٤٠٠٤م.

يساعد التحليل المالي بالمصارف التعرف علي أثر قرارات استثمار الأموال المتاحة علي الربحية وهل يساعد استخدام التحليل المالي بالمصارف بتقويم أدائها.

تكمن أهمية الدراسة لتسليط الضوء علي الدور الذي يلعبه التحليل المالي و أهميته في تقويم الأداء بالمصارف حيث تساعد المؤشرات المالية التحليل في ترشيد واتخاذ القرارات وتقويم الأداء بالمصارف وعلي وجه الخصوص دوراته في بيان المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة لقيامه بالعمليات التمويلية وتوضح مؤشرات التحليل المالي أثر انعكاسات استخدام أموال المصرف علي الربحية يؤدي نظام الإنزار....(cafl) من قبل البنك المركزي في تقويم أداء المصارف.

قدمت الدراسة عدة نتائج منها ارتفاع نسبة المتغيرات التي تشكل مخاطر عالية علي البنك وعلي السيولة وتؤثر علي الربحية ارتفاع نسبة المتغيرات يشكل مخاطر علي كل المدينين و القطاع المصرفي ككل لا يحتفظ البنك بنسبة السيولة المقررة من قبل بنك السودان مما يعني وجود مخاطر عدم الوفاء بطلبات السحب علي الودائع لطلب السحب علي الودائع، هنالك تذبذبات في نسبة الموجودات المريحة بالبنك مما أدي إلي تذبذب في إجمالي إيراداته و أن التغير في التوزيع النسبي للموجودات....يؤثر علي بحية البنك ويستطيع البنك زيادة ربحيته عن طريق زيادة البيع الآجل و الاستثمار علي النقدية أو الأصول الثابتة وتستطيع المصارف في ظل عدم وجود رقابة تجارية فعالة أن تحسن من وضعها.

(٦) دراسة ممدوح موسي العوران ٢٠٠٤م (رقابة الأداء:المنظور العلمي و العملي، دراسة حالة ديوان المحاسبة الأردني) ([1]).

ركزت الدراسة علي رقابة الأداء التي يمارسها ديوان المحاسبة الأردني وإذا ما كانت تستند علي أسس ومعايير علمية محددة ومتعارف عليها ،وعلي اتجاهات مدققي ديوان المحاسبة الأردني نحو البعد الحالي التطبيقي لرقابة الأداء.

تنبع أهمية الدراسة من المحاولات و المساعي العديدة لتطوير عمل ديوان المحاسبة الرقابي بما فيها وضع مشروع تعديل لقانونه والتبديل لطبيعة رقابته ومزاولته رقابة الأداء وتبرز أهمية الدراسة من كونها توضح مدى إمكانية قدرة ديوان المحاسبة علي القيام بعمله الرقابي باستخدام رقابة الأداء وفق الأسس العلمية الصحيحة، وتناولت نقاط الضعف في التطبيق ومدى استفادت أصحاب القرار من تقارير رقابة الأداء. وهدفت الدراسة إلي التعرف علي اتجاهات وميول مدققى ديوان المحاسبة الأردني لرقابة الأداء التي أصبحت هدفاً رئيسياً في أجهزة الدول الرقابية المتقدمة في نطاق رقابتهم علي الجهات المعنية. وتحديد الأسس و المعايير العلمية لرقابة الأداء، أملاً في تطبيق أسلوب و أسس رقابة الأداء بشكلها العلمي من قبل كوادره كجهاز رقابي يراقب واردات ونفقات ومشاريع الأجهزة الحكومية التنفيذية الخاضعة لرقابته. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي و الذي تمثل في جمع البيانات من خلال المقابلات الشخصية و الاستبيانات و الملاحظات. وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها، أن رقابة الأداء تتطلب حين ممارستها وجود أسس ومبادئ علمية، وأن تكون هذه المبادئ مكتوبة وواضحة لمن يمارسها وضمن قواعد وضوابط متفق عليها علمياً وعملياً، وأن التقارير الرقابية التي يصدرها الديوان باسم رقابة الأداء لا تتفق شكلاً ولا مضموناً مع ما يجب توافره من حيث المتطلبات الأساسية و المساءلة للمخالفين وتحديد الانحرافات

[1]) ممدوح موسي العوران، رقابة الأداء:المنظور العلمي و العملي دراسة حالة ديوان المحاسبة الأردني (الخرطوم:جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا،رسالة ماجستير غير منشورة) ٢٠٠٤م.

بدقة ودراسة. وأهم ما أوصت به الدراسة توفير المستلزمات الداخلية الخاصة برقابة الأداء كعمل دليل رقابي يبين الماهية و الإجراءات و الأسلوب وكل ما يتعلق بذلك ليكون مرشداً ودليلاً للمدقق. ومنح تقارير رقابة الأداء العناية الفائقة من حيث الأسلوب و الشكل و المضمون و المحتوي و الموضوعية والحيادية و الشفافية و الاختصار و أن تكون ذات أهداف محددة واضحة. وحث الجهات التنفيذية الخاضعة لرقابة الديوان و ضرورة التعاون وعدم التباطؤ في تقديم التسهيلات و البيانات التي يتطلبها، ومنح الرد علي تقارير الديوان ومراسلاته العناية اللازمة و بالسرعة الممكنة، وإجراء التصويب اللازم للانحرافات و المخالفات في الموعد المناسب وذلك حفاظاً علي المال العام.

(٧) دراسة حسن عبد الرحمن عبد الله حسن (المراجعة الداخلية وأثرها في تقويم الأداء) ([1]).

هذه الرسالة عبارة عن رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لجامعة أم درمان الإسلامية،وقد تناولت الدراسة المراجعة الداخلية و أثرها في تقويم الأداء وهدفت الدراسة إلي إثبات الفروض التالية.

١) توجد مبادئ ومفاهيم عامة للمراجعة.

٢) فرض حسن النية و أثره في أداء مراجع الحسابات الخارجي،حيث يعتبر فرض حسن النية من الفروض المطلوبة و الأساسية للمراجعة،إذ عليه يتحدد نجاح أو فشل مهمة مراجع الحسابات، حيث أن مهمته لا تقتصر علي إظهار الأخطاء بل تتعداه إلي تحديد أسبابها وأسلوب تصحيحها.

٣) هل توجد حاجة إلي نظام الرقابة الداخلية.

[1]) حسن عبد الرحمن عبد الله حسن، المراجعة الداخلية وأثرها في تقويم الأداء، جامعة أم درمان الإسلامية،رسالة ماجستير غير منشورة،٢٠٠٤م.

٤) يعتبر البعض أن ليس هنالك فرق بين المراجعة الداخلية و الخارجية، وهل هنالك علاقة بينهم، وإلي أي مدى يمكن أن يتعاون المراجع الخارجي مع المراجع الداخلي.

توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج أهمها:-

١) إن هناك حاجة إلي المراجعة، وقد ظهرت هذه الحاجة لما تميز به هذا العصر في الوحدات الاقتصادية الفخمة و المعقدة، التي تعتمد علي مواردها من الاستثمارات و الأسهم و السندات.

٢) المراجعة تستكمل دور المحاسبة، لتلعب الدور الرقابي العام للتحقق مما يقوم به المحاسب.

٣) المراجعة عمل مهني، يتطلب التأهيل و التدريب الرسمي و المهني.

٤) المراجعة أسلوب من أساليب الرقابة.

٥) المراجعة كمهنة، تعتمد علي مجموعة من المعايير المتعارف عليها التي تصدرها الهيئات المهنية،وتلقي القبول العام،والتي يتخذها المراجع بهدف مراجعة أعمال الغير بغرض الحكم علي مدى دقة وسلامة التنفيذ.

فيما يتعلق بعمل المراجع الخارجي الحيادي،والمبادئ الأساسية المتحكمة في عمل المراجع،فقد أوصلت الدراسة إلي النتائج التالية:-

١) لا بد أن يكون عمل المراجع الخارجي بموجب تفويض من الجهة التي تتطلب ضرورة وجود مراجع مهني في شكل إلزامي بموجب التشريعات و القوانين أو بشكل اختياري، وهي التي تطلبها بعض الجهات بمحض إرادتها، وتلزمها القوانين و التشريعات.

٢) ضرورة استقلال المراجع الخارجي وحياده في كل مراحل عمله،وهي واحدة من أهم موضوعات المراجعة.

٣) فرض حسن النية و أثره علي مستوي أداء مراجع الحسابات الخارجي.

لكي يتحقق الغرض المنشود من مهمة مراجع الحسابات الخارجي ينبغي مراعاة الأمور الآتية:-

١) عدم تقمص دور الشرطي.

٢) عدم التشكيك في موظفي المنشاة التي يراجع حساباتها.

٣) عدم ممارسة دور المشرف أو الرئيس علي موظفي المنشاة محل المراجعة.

٤) البعد عن تصعيد الأخطاء.

٥) عدم إبداء الرأي في إدارة المنشاة.

ولقد عالج الباحث مزايا توافر حسن النية لدي مراجع الحسابات في الآتي:-

١) الحوار المستمر.

٢) العلاقة الجيدة التي تؤدي إلي: -

- تعاون الموظفين بالمنشاة مع مراجع الحسابات ومساعديه، وإمدادهم بالمعلومات التي يطلبونها في الوقت المناسب.
- رفع كفاءة العمل المراجعى.
- الاقتصاد في تكلفة عملية المراجعة.

٣) خلق نظام جيد للاتصال الشخصي مع الأفراد،والذي لن يتحقق إلا إذا كانت علاقة المراجع جيدة.

تنطبق قواعد المراجعة المتعارف عليها علي المنشأة كبيرة وصغيرة الحجم علي السواء، وذلك للحفاظ علي المستوي المهني المقبول.

توصل الباحث إلي:-

١) هنالك حاجة إلي وجود وسائل للرقابة الداخلية بسبب كبر حجم المشروعات، وتعقد النواحي الإدارية و المالية و التنظيمية.

٢) أوضح الباحث أن هناك علاقة بين نظام الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية

٣) يعتبر نظام المراجعة الداخلية في غاية الأهمية بالنسبة للمحاسبة من ناحية ومن ناحية أخري للمراجع الداخلي و الخارجي.

٤) أهمية المراجعة الداخلية و الحاجة إليها في منع الاختلاس و الاحتيال.

٥) المراجعة الداخلية تتحقق من مدى الالتزام بسياسات و إجراءات المراجعة الداخلية الموضوعة داخل المنشاة.

٦) المراجعة الداخلية تتحقق من مدى كفاءة وفاعلية الأداء داخل إدارات و أقسام المنشاة.

٧) هنالك علاقة بين المراجع الخارجي و الداخلي،وأنه لا بد من التعاون بينهما للوصول إلي الهدف المنشود.

(٨) دراسة الهادي علي مصطفي ٢٠٠٤م (تقويم الأداء المالي والمحاسبي في البنوك الإسلامية) ([1]).

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف الأداء المالي و المحاسبي لمعظم البنوك الإسلامية فانخفضت معدلات الربحية والسيولة ومشاكل خاصة بالتوظيف واختيار أدوات خاصة بالاستثمار المناسب لتحقيق ربحية عالية.

تكمن أهمية الدراسة في دراسة النواحي المالية و المحاسبية لنموذج أحد البنوك الإسلامية لما له من باع في مجال اسلمة القطاع المصرفي وهو (بنك فيصل الإسلامي)دراسة البنوك الإسلامية ومعرفة الأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية لها.

تهدف الدراسة إلي تقويم الأداء المالي والمحاسبي المطبق في بنك فيصل من خلال توضيح أهمية البنوك الإسلامية في الاقتصاد الإسلامي وأهمية تقويم الأداء في البنوك الإسلامية وتقويم الأداء لبنك فيصل عبر تحليل القوائم المالية في البنوك

[1]) الهادي علي مصطفي، تقويم الأداء المالي والمحاسبي في البنوك الإسلامية،الخرطوم جامعة النيلين،كلية الدراسات العليا رسالة ماجستير غير منشورة،٢٠٠٤م.

الإسلامية،والنسب المالية كذلك مع التعرف علي مدى ملائمة الدورة المستندية المتبعة في البنك،والتعرف علي دور الموظف الغل ومدى مساهمته في ترقية الأداء المحاسبي. افترضت الدراسة أن تغير نسب السيولة (الأصول الثابتة الخصوم المتداولة)نسبة الودائع تحت الطلب في إجمالي الودائع ونسب الأصول السائلة إلي إجمالي الأصول ونسب النقدية إلي الودائع تحت الطلب نسب غير ملائمة في بنك فيصل لسنوات الدراسة،وان يعتبر رأس مال البنك كافي وفقاً لمعيار بازل لقياس كفاءة رأس المال – نسب الموارد الذاتية (حقوق الملكية)إلي إجمالي الموارد لسنوات الدراسة وتعتبر نسب الربحية (إجمالي المصروفات إلي إجمالي الإيرادات معدل العائد مع حقوق الملكية – معدل العائد علي إجمالي الأصول معدل العائد علي الاستثمار) نسب غير ملائمة في بنك فيصل لسنوات الدراسة.وان النظام المحاسبي المطبق يساعد في الرقابة وتقويم الأداء في البنك.

خلصت الدراسة إلي أن نسبة الأصول المتداولة إلي الخصوم المتداولة في بنك فيصل تعتبر نسب أقل من المتعارف عليها. حيث بلغت أدني نسبة لها وكانت الأصول المتداولة أقل من الخصوم المتداولة أو الودائع تحت الطلب إجمالي الودائع أما الودائع الجارية فهي أكثر.

(٩) دراسة محمد علي حاج محمد (٢٠٠٧م) دور المراجعة الخارجية في تقويم المصارف الإسلامية ([1]).

تمثلت مشكلة الدراسة في تساؤلات منها:

ما هو دور المراجعة الخارجية من تقويم أداء المصارف الإسلامية، هل توجد معايير لأداء داخل المصارف الإسلامية لها علاقة بالمراجعة الخارجية، من المسئول عن تقويم الأداء داخل المصارف الإسلامية.

[1]) محمد علي محمد حاج، دور المراجعة الخارجية في تقويم المصارف الإسلامية، (الخرطوم:جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا،رسالة دكتوراه غير منشورة ٢٠٠٧م).

ظهرت أهمية الدراسة في أنها ترتفع بمستوي الأداء للمراجعين و تقييم الأداء مما يساعد علي التخطيط الإستراتيجي لأداء المصارف، وقياس أثر ذلك من خلال المراجعة ومعرفة كفاءة الأداء للعاملين داخل الجهاز المصرفي.

هدفت الدراسة إلي ربط المراجعة الخارجية بتقويم الأداء من حيث أسس تقييم الضبط الداخلي و إضافة دور تحليلي جديد للمراجعة الخارجية داخل المصارف الإسلامية و الوصول إلي نموذج متكامل للمراجعة الخارجية و التقويم التحليلي.

توصلت الدراسة إلي النتائج التالية التطور في علم المراجعة له دور مقدر في تقويم الأداء وللمراجعة الخارجية فروض ومبادئ تقوم عليها في تحقيق أهدافها كما أنها تحقق أقصي كفاية ممكنة في المعلومات المحاسبية، أوصت الدراسة بضرورة وضع إستراتيجية قومية لتدريب المحاسبين بالسودان، فرض المراجعة الداخلية علي الهيكل الإداري للمصارف الإسلامية لمزيد من ضبط الجودة في العمل المصرفي.

(١٠) دراسة صالح الجرو (٢٠٠٨م) الخصائص المحددة لجودة المراجعة الخارجية للحسابات [١].

تأتي هذه الدراسة لمحاولة من الباحث لتحديد الخصائص المحددة لجودة المراجعة الخارجية في المحيط المهني في الجمهورية اليمنية و التي يمكن من خلالها المساهمة في وضع معايير تضمن جودة أداء المراجعين و علي هذا الأساس فإن مشكلة الدراسة تكمن في عدم وضوح خصائص جودة المراجعة ولذلك تركز هدف الدراسة في محاولة التعرف علي هذه الخصائص و الأطراف ذات العلاقة بها. وتكتسب الدراسة أهميتها في ظل غياب وجود تنظيم متكامل للمهنة في الجمهورية اليمنية ولذا التطور الملحوظ للنشاط الاقتصادي في الفترة الأخيرة.

[١] صالح أحمد فضل الجرو، الخصائص المحددة لجودة المراجعة الخارجية للحسابات، رسالة ماجستير،بحث منشور، الإنترنت الجمهورية اليمنية المركز الوطني للمعلومات،٢٠٠٨/٧/٢م.

لقد خلصت الدراسة في جزئها النظري إلي وضع إطار مفتوح لخصائص جودة المراجعة لتشتمل علي (٤٠) خاصية مقترحة للجودة قسمت إلي ست مجموعات،خصائص مرتبطة بالمنظمات التي ترعي المهنة، وخصائص مرتبطة بأداء عملية المراجعة، وخصائص مرتبطة بالجوانب الشخصية لفريق المراجعة، وخصائص مرتبطة بمكتب المراجعة، وخصائص مرتبطة بالنشاط محل المراجعة، وخصائص أخرى مرتبطة بهيكل السوق و الدوافع الاقتصادية.

قدمت الدراسة بعض التوصيات للمحاسبين القانونيين من بينها الالتزام بمعايير المراجعة الدولية حتي يتم تبني أو تطوير معايير خاصة و الاهتمام بالتأهيل العلمي و المهني لفريق المراجعة و الحفاظ علي الاستقلال المهني وضرورة و ضع نظام للرقابة علي جودة الأداء داخل مكتب المراجعة، و الاهتمام بأوراق العمل وضرورة قيام فريق المراجعة بزيارة متكررة للمنشأة محل المراجعة كما أوصت الدراسة المنظمات المسئولة عن تنظيم المهنة بضرورة تفعيل دورها بتشكيل المجلس الأعلى لمهنة المحاسبة و المراجعة، كما أوصت الدراسة المنشأة الاقتصادية التي تراجع من قبل مراجع الحسابات الخارجي بضرورة الاهتمام بنظم المعلومات المحاسبية لديها، وتشكيل لجان مراجعة في الشركات المساهمة تكون من أعضاء الإدارة، وأهمية توافر الكفاءة في إدارة المنشأة.

الفصل الاول

المراجعه الخارجيه

المبحث الاول:مفهوم واهميه واهداف وانواع ومعايير المراجعة الخارجية

المبحث الثاني: فروض المراجعه الخارجية ومسؤليات المراجع واداب السلوك المهني.

المبحث الاول

مفهوم واهميه واهداف وانواع ومعايير المراجعة الخارجية

ماهي المراجعه الخارجيه:

ان المراجعه الخارجيه تعتبر مهنه كغيرها من المهن لها طبيعتها وخصوصياتها المميزه لها وهذا ما سنحاول توضيحه خلال هذا المبحث.

مفهوم المراجعه:

وفقا لما قدمته لجنه المفاهيم الاساسيه للمراجعه المشتقه عن جمعيه المحاسبه الامريكيه فانه يتم تعريف المراجعه بأنها عمليه منظمه تنطوي علي تجميع وتقويم موضوعي للادله المتعلقه بمعلومات مقدمه عن احداث وتصرفات اقتصاديه وذلك للتحقق من درجه التوافق بين هذه المعلومات والمعايير الموضوعه مع توصيل النتائج للمستخدمين[١].

تعريف المراجعه الخارجيه:

تعرف المراجعه الخارجيه بأنها (عمليه منظمه للتجميع والتقييم الموضوعي والادله الخاصه بمزاعم العميل بشأن نتائج الاحداث والتصرفات الاقتصاديه لتحديد مدي تمشي هذه مع المعايير المحدده و توصيل النتأئج لمستخدمي القوائم الماليه اصحاب المصلحه في المشروع[٢].

كما تعرف بأنها (عمليه منظمه للوصول علي القرائن المرتبطه بالعناصر داله علي الاحداث الاقتصاديه وتقديمها بطريقه موضوعيه لغرض التأكد من درجه مسايره هذه العناصر للمعايير الموضوعه ثم توصيل نتائج ذلك للاطراف المعنيه [٣].

([١]) د.عبد الفتاح محمد، رجب السيد راشد وأخرون، مصر، الدرار الجامعية،٢٠٠٢، ص ٧.

([٢]) د.عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، مصر، الدار الجامعية ٢٠٠٩، ص ١٤.

([٣]) د. محمد سمير، د.عبد الوهاب نصر علي المراجعة الخارجية، المفاهيم الاساسية واليات التطبيق وفقاً للمعايير المتعارف عليها والمعير الدولية، الاسكندرية، الدار الجامعية ٢٠٠٢، ص٦.

كذلك تعرف بانها (المراجعه التي يقوم بها شخص مؤهل و مدرب ومستقل ومحايد ومسؤل الحسابات والقوائم الماليه لها وهدفها ابداء الراي الفني المحايدعلي هذه القوائم الماليه[١].

وهنالك ايضا تعريف للمراجعة (عملية فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت المراجعة فحصاً انتقادياً منظماً وقصد الخروج براي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنيه معلومة ومدى تصويرها للنتائج أعمالها بربح أو الخسارة عن تلك الفترة [٢].

أهمية المراجعه الخارجية:

أن أهمية المراجعة الخارجية تظهر في أنها وسيلة تخدم فئات كثيرة أعتماداً كثيرآ على البيانات المالية التي يعتمدها مراجع الحسبات الخارجي المستقل وذلك لتلبية أحتياجاتها الواسعة غير المتجانسه من المعلومات التي تختلف تبعآ لاختلاف مصالحها وأهدافها وهذه الفئات تتمثل في مايلي:

١/ الادارة وأعضاء مجلس الادارة:

حيث يتركز الغرض الرئيسي من تقرير المراجع في الحصول علي المعلومات التي تمكنه من مراجعة الاداء وتقييم عملية أعداد التقراير علي العمليات المالية المعقده الي جانب أتخاذ القرارات المؤثرة في الاتجاهات المستقبلية للمؤسسة.

٢/ المستثمرين – بنوك – رجال المال– الحكومة – المساهمين– ومن يعمل في الشركة.

([١]) د. عبد الوهاب نصر علي، المرجع السابق، ص ٣١,٠ج

([٢]) خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظريه والعلمية، عمان – الاردن، دار وائل للطباعة للنشر ٢٠٠١، ص ١٣.

٣/ حملة الاسهم:

يسعون للحصول علي معلومات تمكنهم من مسألة الادارة والعاملين و أتخاذ القرارات المتعلقة بزياده أو خفض أو المحافظه علي نسبة الاستثمار الحالى.

٤/ حملة السندات الحاليون و المحتملون:

أن هؤلاء الفئة يحتاجون الي معلومات تساعدهم في تقييم درجة المخاطر في المؤسسة ومدى قدرتها علي الوفاء بمديونيتها

٥/ اقتصاديون ورجال البحث العلمي:

تتمثل حاجتهم من المعلومات للمساعدتهم علي تقيم الاثار علي السياسات الاقتصادية وعلي قرارات السياسة العامة والمساعده في المجال المبحوث والدرسات.كما أن رجال القتصاد يعتمدون علي القوائم المالية المحققه في تقديرهم للدخل القومي والتخطيط الاقتصادي[١].

٦/ العملاء والموردون والمنافسون:

ان هذه الفئه تحتاج الي المعلومات المعتمده من المراجع الخارجيه لتمكنهم من تقييم مدي استمراريه مهدات المؤسسه كمصدر للسلع والخدمات او كمستهلك للسلع والخدمات

٧/ دعاه ومؤسسات حمايه البئيه:

وهأولاء يحتاجون الي معلومات تساعدهم في تقييم الاضرار البئيه الناتجه عن مذاوله المؤسسه لنشاطتها.

٨/ الاجهزه الحكوميه:

تعتمد اجهزه الدوله علي بيانات المؤسسات المعتمده من مراجع مستقله في العديد في العديد من الاغراض منها(مراقبه النشاط الاقتصادي /رسم السياسات الاقتصاديه للدوله او فرض ضرائب.

---

(١) الطالب عبد السلام عبد الله أبو سرعه، رسالة ماجستير في التكامل بين المراجعه الداخلية والمراجعه الخارجية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ب.ن، ص ٥٥.

٩/ نظام المحاكم

هذا النظام يحتاج الي معلومات تساعده في تقييم الموقف المالي للمؤسسه لاغراض حالات الافلاس وتقييم الاصول الضروريه وفي اغراض الدعاوي القضائيه

١٠/الاستشاريون كالمحللين الماليين وبيوت الاستثمار:"

فهؤلاء الفئه يحتاجون الي معلومات تساعدهم في تقييم الموقف المالي للمؤسسه بهدف ابداء النصح للمستثمرين وتوجيههم.

١١/ الدائنون والبنك:

تساعد المعلومات المعتمده من المراجع الخارجي المستفل هذه الفئه في تحديد مدي امكانيه منح القروض للمؤسسه وكذلك تحديد مبلغ الغرض وشروطه

١٢/المثمرون المحتملون:

هم يحتاجون لمعلومات تساعدهم في اتحاذ قرارات حول امكانيه الاعتماد في المؤسسه وتحديد السعر المناسب[١]. للاستثمار مما يحقق لهم اكبر عائد

شكل رقم (١/١/) الفئات المستفيده من البيانات والمعلومات الماليه للمؤسسه المعتمده من المراجع الخارجي

اهداف المراجعه الخارجيه

تهدف المراجعه الخارجيه الحديثه في المقام الاول ان يبدي مراجع الحسابات بأختبار محايدا بشأن ما اذا كانت القوائم الماليه تعبر بصدق في كل الامور الجوهريه عن المركز المالي للمشروع ونتائج اعماله وتدفقاته النقديه والتغير في حقوق الملاك

ويتحقق هذا الهدف بتحديد مراقب الحسابات ما أذا كانت القوائم المالية قد أعدة وعرضت في كل جوانبها العامة وفقاً أطار محدد للاعداد التقرارير المالية وهو ما عرفناها بمعاير قياس الصدق.

---

(١) الطالب عبد السلام عبد الله أبو سرعة، المرجع السابق، ص ٥٦.

ويساعد الرائ الفنى مراقب الحسابات علي تحقيق أهدف فرعية للمرادجعة الخارجية أهما ما يلي:

١/ زياده أو تدعيم مدى صدق القوائم المالية عن طريق تقديم مستوى مرتفع وأن كان غير مطلق من التأكيد المهني الاجابي posieibe Assurance بشأن أمكانية الاعتماد علي هذه القوائم المالية وأيضاً حالتها المتممه لها أذ من المعروف أن مراقب الحسابات لن يحقق التاكيد المطلق لكثير من الاسباب. ومن هذه الاسباب أنه في حاجه دائمه للاصدار الاحكام المهنية ، الشخصية أنه يقوم بالمراجعه أختباريه (مراجعة عينات) في المقام الاول أن نظم المحاسبه والرقابه دائماً يستوعبها بعض أوجه القصور، واخيراً لان معظم الادل المتاحه هي أدلة مقنعه أو احتمالية Persuasive أكثر من كونها أدلة قاطعه.

٢/ مساعدة الطرف الثلاث خاصه المساهمين كأصيل في مراقبة الاداء المالي والاقتصادي لادارة كوكيل عنه في أداء المشروع و تحقيق الاهداف الموكله لهم[١].

أنواع المراجعة الخارجية

١/ المراجعه الخاصة والمراجعه القانونية:

تتم المراجعه الخاصة تلبية للطلب شخص يهتم بنتائجها وحتى مغ غدم وجود ألتزم قانوني لها (مثال للذلك صاحب منشأة فردية يختار مراجعاً لمراجعة المنشاة).

من ناحية أخري نجد أن المراجعة تتم وفق للمتطلبات قانونية مثل حالة الشركات المساهمه التي يفترض تعين مراجع حسابات لها.

ويتحدد نطاق المراجعه الخاصة وفقاً للرقبة العميل و طبقاً لاحتياجاتة ولكن المراجعه القانونيه لها سرها. الذي يتحدد بدرجه كبيره علي أساس التشريع ولا يمكن لمجلس اوالمساهمين أو المراقبين سلطه في تعبيره.

---

(١) د. عبد الوهاب نصر علي، موسعة المراجعه الخارجية الحديثة ، مصر ، الدار الجامعية ،٢٠٠٩ م ص ٢٩ – ٣٠.

وقد نص قانون الشركات الاموال ١٥٩ لسنة ١٩٨١ القواعد الخاصة التي يلتزم مراقب الحسابات بإتباعها في مراجعة هذا النوع من الشركات ولم يكشف القانون بذلك وأنما قدم نماذج تصور علي أساسها القوائم المالية.

٢/ المراجعه الشامله والمراجعه الاختيارية

المراجعة الشامله هي التي تتناول جميع المفردات أو العناصر التي يلزم الرجوع اليها للابداء راي فني في القوائم الماليه فأذا كان المراجع أصدر فحص حسابات العملاء فأن المراجعه الشامله تنصب جميع الارصده والعماليات التي أدت أليها بالنسبة لكل رصيد منها علي حده.

عندما تتم المراجعه الشامله بالنسبة للممخزون فأنه يجب جرد جميع عناصر المخزون وكميات كل عنصر جرداً فعالياً.

أما المراجعه الاختيارية هي تنطوي علي تطبيق بعض الاساليب الخاصة بالعينات لاجراء تقدير لهم علي جميع المفردات سواء كان أختيار هذه العينات عن طريق التقدير والحكم الشخصي أوعن طريق الاساليب الاحصائية. وأذا كان المراجع يطبق المراجعه الاختبارية علي حسابات العملاء فأنه يقوم بأختبار عينه منها لدراستها علي أنها ممثله بجمع الحسابات.وتعتبر المراجعه الاختيارية كفاءة في مجال مراجعة المنشاءات الكبيره التي تعزر أخضاعها للمراجعه الشامله. ومن الجدير بالزكر ان هنالك بعض العناصر التي يجب أخضاعها للمراجعه الشامله مثل ارصدة حسابات البنوك[١].

المراجعه الكامله والمراجعه الجزئيه:

تتمثل المراجعه الكامله في مراجعه القوائم الماليه ومايقتضيه ذلك من فحص وتقييم نظام الرقابه الداخليه واعداد برنامج كامل المراجعه واجراء الاختبارات اللازمه لاعطاء راي في القوائم الماليه عن طريق اعداد تقرير المراجع.

اما المراجعه الجزئيه فأنها تتناول معنيا من عملبه المراجعه الكامله فقد يقوم المراجع بفحص مجموعه حسابات معينه مثل حسابات العملاء او بقوم بمراجعه المخزون او غير ذالك

---

(١) د. عبد الفاتح محمد، د. كمال خليفة أبو زيد، للمراجعه علماً وعمل، الاسكندرية، الدار الجامعيه ١٩٩١ م، ص ٥٣ – ٥٤.

وفي هذه الحاله المراجعه الجزئيه لا يعد تقرير المراجعه النمطي وانما تعد صوره مختلفه بحسب الغرض الذي وجهت له المراجعه ونتائجها

معايير المراجعه الخارجيه

وهي عباره عن الانماط التي يجب ان يجتزي بها المراجع اثنا اداء مهمته والتي تنتج منطقيا من المفروض والمفاهيم التي تدعمها علي اي حال

وتنقسم المعايير الي مجموعات ثلاثه ،معايير عامه ،واخري تتعلق بالعمل الميداني وثالثه تتعلق بأعداد التقرير

المعايير العامه:

تهتم المعايير العامه بالتأهيل والصفات الشخصيه للمراجع وعلاقتها بوجوده ونوعيه الاداء المطلوب ومن ثم انه يجب علي المراجع قبل التعاقد علي مهمه النمراجعه ان يقرر ما اذا كانت هذه المعايير يمكن تحقيقها واستبقائها عند اداء هذه المهمه علي اي حال فقد بين مجمع المحاسبين القانونين الامريكي معايير عامه ثلاثه

١١ يجب ان يتم الفحص بواسطه شخص او اشخاص لديهم قدرا كافيا من التأهيل العملي والعلمي كمراجعين

١٢ يجب ان بكون لدي المراجع اتجاه فكري وعقلي محايد ومستقل في كل الامور المتعلقه بعمليه الفحص والمراجعه

١٣ يجب ان يبذل المراجع العنايه المهنيه الواجبه والمعقوله عند اداء مهمه الفحص واعداد التقرير [١].

اولا التأهيل العلمي والعملي:

يتم الفحص والمراجعه بدرجه مقبوله وملائمه فأن المراجع يجب ان يتوافر لديه كل التعليم والخبره وينال المراجع تعلمه من خلال برامج جيده ورسميه ومنطمه في المحاسبه والمراجعه وتكون المبادي المحاسبيه المتعارف عليها تممثل المعيار الذي يطبقه

١د احمد حامد حجاج، د، كمال الدين سعيد، مرجع سابق ص٥٣. ـــ ص٥٤

ويستخدمه المراجع في تقريره ما اذا كانت القوائم الماليه للعميل لاقد عرضت بشكل صادقا وعادلفأنه لا يمكن ان يكون الشخص مراجعا ماهرا وبارعا قبل ان يكون محاسبا ماهرا وبارعا وكأي فرع اخر من فروع المعرفه دائمه التطور و التغير فأنه يكون من الضروري تحديث برامج التعلم الرسميه للمراجعين دوريا من خلال ما يعرف ببرامج ومقررات التعليم المهني المستمر ولهذا السبب ان كثير من شركات المراجعه القانونيه باالولايات المتحده الامريكيه تتبع سياسه واجراءت معينه تتعلق او بأحري تهدف الي التطوير المهني للعاملين بها من محاسبين قانونين

ومما لا شك فيه ان كافه اجراءت المراجعه قرار من الحكم الشخصي ومن ثم فأنه بغض النظر عن قرار الحكم الرسمي الذي حصل عليه المراجع فأنه لن يكون كافيا وحده كأساس لابداء راي ولهذا فأن هذا التعليم الرسمي والمنهجي يجب ان يدعمه خبره كافيه من ثم فأن المراجعين عند كافه المستويات يجب ان ينالو قدرا من التدريب كافيا ومناسبا للمستوي الذي يعملون عنده

ثانيا الاتجاه العقلي المحايد:

هو المعيار الثاني من المعايير العامه فأنه يتطلب من المراجع التمسك باستقلاله وحيدته وذلك حتي يتمكن من اداء مهمته بموضوعيه دون تحيز وهذا الاستقلال يمثل حجرالاساس او الزاويه باالنسبه لمهمه المراجعه ومن ثم يجب تأكيد هذا المعيار في برامج تدريب المراجعين فضلا عن تأكيده عن الاشراف او متابعه اداء مهمه المراجعه فتقرير المنفعه الاقتصاديه والاجتماعيه لتقرير المراجع (كمنتج مادي واساسي للمراجعه) وانما يعتمد علي كونه يتضمن راي غير متحيز عن المعلومات المحاسبيه ،اي ان راي المراجع يكون لا قيمه له اجتماعيا واقتصاديا اذا كانت المراجع غير مستقله عن عميله .ولهذا فان استقلال المراجع يكون من الاهميه بمكان كمفهوم من المفاهيم التي تعتمد عليها نظريه المراجعه كما انه يتيح فرضين من فروض المراجعه هما

١١ لايوجد بألضروره تعارض في المصالح بين المراجع والعميل

١٢ ان المراجع يمارسه مهمته كمراجع فقط علي وجه القصد.[١]

المراجع يجب تان يكون في سلوكه ومظهره ذلك الشخص الذي يمارس مسؤليه واحكاما مستقله خلال الخطوات التاليه:.

١|كتابه برنامج المراجعه

٢| جمع ادله اثبات المراجعه

٣| كتابه تقرير المراجعه

واستقلال المراجعين يجب ان يكون استقلالا بألحقيق والمظهر اي انه يجب ان يكون مستقلا شكلا وموضوعا (الاستقلال في الحقيقه) هي الامانه الفكريه و العقليه

ثالثا العنايه المهنيه الواجبه:.

وذلك عند ممارسه عمليه الفحص والمراجعه ،وبتعلق هذا المفهوم والذي يعتمد علي فرض التزامات المهنه قبل الطرف الثالث ماذا يجب ان يعمل المراجع وكيفيه ادا هذا العمل ، وكل فرد يقدم خدمات للمجتمع يجب ان يتحمل مسؤليه اداء مهمته المهني كمهني وبنفس درجه المهاره العاديه المتوافر بشكل عام لدي غيره في نفس المجال.

واذاء ذالك فلأن مفهوم بذل العنايه انما يفرض مستوي مسؤليه الاداء يجب تحقيقه بواسطه كل الاشخاص المعنيين لتحقيق معايير العمل الميداني واعداد التقرير.

هذا من ناحيه اما من ناحيه اخري فأن مفهوم العنايه الواجبه يعترف ان المراجع معرض للخطأ في التقرير والحكم وهذا الانواع من الخطأ تحدث في كل المهن.

معايير العمل الميداني:.

تتمثل معايير العمل الميداني في الارشادات اللازمه لعمليه جمع ادله الاثبات الفعليه وتنحصر هذه المعايير التي تحكم العمل الميداين في ثلاث معايير وهي ١ايجب

---

(١) دا احمد حامد حجاج ، و دا كمال الدين سعيد ، المرجع السابق ص٥٦ ـــ ص٥٧

تخطيط مهمه المراجعه بشكل مناسب وكاف فضلا عن توافر اشراف دقيق علي اعمال المساعدين.

١٢يجب دراسه وتقييم نظام الرقابه الداخليه الموجوده بدق وذلك لتقرير مدئ الاعتماد عليها ومن ثم تحدبد المدي المناسب للاختبارات اللازمه والتي تستفيد منها اجراءات المراجعه.

١٣ ضروره الحصول علي قدر كافغي من ادله الاثبات من خلال الفحص والملاحظه والاستفسارات والمصادقات وغير وذلك وذلك لتوفير اساس قياس معقول لابداء الرائ فيما سيتعلق بالقوائم الماليه موضع الفحص والمراجعه [١].

اولا الاشراف والتخطيط المناسب:.

يعتمد هذا المعيار مفهوم العنايه المهنيه الواجبه كفرض بذل عنايه معقوله ومناسبه في اداء مهمه المراجعه فان الامر يتطلب ضروره قبول مهمه المراجعه والتعاقد عليها في وقت ملائم فضلا عن التخطيط المناسب و الكافي لاجرءات المراجعه الفعليه والاشراف المناسب علي مساعدين المراجع اثنا القيام بمهمه المراجعه.

وفي ما يتعلق بقبول المهمه فأننا نجد انه من الافضل ان بتم تعين المراجع في وقت ممبكرقبل نهابه السنه الماليه للعميل. وذلك لان عناصر هامه في العمل الميداني يجب ادائها قبل تاريخ اعداد الميزانيه. فألتخطيط يجب ان يشمل اجراءات الفحص التحليلي التمهيدي اللازم للمساعده علي تحديد وتشخيص المشاكل المحتمله والتي تتطلب اهتماما اكبر خلال عمل المراجعه النهائي.

وبالطبع فأن تخطيط مهمه عمل المراجعه سيتضمن تحديد استراتيجيه الشامله للمهمه الموقته فضلا عن نطاق الفحص ام الاشراف فانه يتضمن توجيه المساعدين القائمين علي تنفيذ اهداف الفحص و تحديد ما اذا كانت بهذه الاهداف قدت حققت في نهايه العمل الميداني ام لا.

١د احمد حامد حجاج، د، كمال الدين سعيد، مرجع سابق ص٥٦.

ثانيا تقيم نظام الرقابه الداخليه:.

ام المعيار الثاني من معايير العمل الميداني فأنه يتعلق بدراسه وتقييم نظام الرقابه الداخليه للعميل ، وتتمثل اهميه هذه الخطوه في انها تساعد المراجع علي تحديد طبيعه وتوقيت ونطاق اختبارات المراجعه لارصده القوائم الماليه. وان نطاظام الرقابه الداخليه الجيد انما ينتج عن معلومات ماليه يمكن الاعتماد عليها.

ثالثا كفايه ادله الاثبات:.

اما المعيار الثالث من معايير العمل الميداني فانه يتطلب من المراجع ضروره جمع ادله الاثبات الكافيه والتي تمثل اساسا معقولا لابداءراي فيما يتعلق بالقوائم الماليه ويمثل مفهوم دليل الاثبات حجر الاساس لعمليه المراجعه كما انه يساعد ويدعم كافه معايير العمل الميداني و كافه القرارات التي يصل اليها المراجع تكون مبرره فقط اذا ما كان يدعمها دليل اثبات معقول وملائم. وهذا يعتمد مفهوم ادله الاثبات علي فرض القابليه للمراجعه والتحقق فيما لم تكن البيانات الماليه قابله للتحقق والمراجعه فإن عملية المراجعه لا يكون له معني او سببا ، ومن ثم فان فرض المراجعه يحاول ان يفحص اويختبر يجب ان يدعمها (كفايه ادله الاثبات) وتاخذ ادله الاثبات عده اشكال ، وصور ،كالملاحظه العاديه ، والعمليات الحسابيه ،والمعلومات التي يقدمها الطرف الثالث ، والمستندات ،وقرارات رجال الاداره و اجراءات الرقابه [١].
الداخليه الجيده.وان الاقتناع بأدله الاثبات انما يعتمد علي كميتها فضلاعن نوعيتها و وجودها ،فألادله اولا يجبان تكون كافيه وتعني بالكفايه ان تكون كميه الادله المعقوله متاحه لتدعيم وتاثير راي المراجع ، ولان اساليب العينات تستخدم غالبا لتحديد وجمع الادلة ، فان العينه يجب ان تكون كبيرة بدرجة تكفي لتقديم اساس معقول لتكوين رأي المراجع.

(١)د\ احمد حامد حجاج ، و د\ كمال الدين سعيد ، المرجع السابق ص٥٨ ـــ ص٥٩

معايير اعداد االتقارير ١:.

حدد مجمع المحاسبين القانونين الامريكي اربع معايير تحكم اعداد تقرير المراجع وهي:.

١ايجب ان يوضح التقرير ما اذا كانت القوائم الماليه قد اعدت طبقا لمبادي المحاسبه المتعارف عليها

٢|يجب ان يوضح التقرير ما اذا كانت هذه المبادي قد طبقت خلال الفتره الحاليه بنفس طريقه تطبيقها خلال الفتره السابقه

٣| تعبر القوائم الماليه بشكل كأف ومناسب عن ما تضمنه من معلومات مالم يشير التقرير الي خلاف ذلك.

يجب ان يتضمن التقرير راي المراجع عن القوائم الماليه كوحده واحده او قد يمتنع عن ابداء الراي وفي هذه الحاله فأن التقرير يجب ان يتضمن اسباب ذلك.

وفي كل الاحوال يرتبط اسم المراجع بالقوائم الماليه فان التقرير يجب ان يوضح خصائص فحص المراجع ودرجه المسؤليه التي يتحملها.

*إعداد القوائم طبقا للمبادئ المحاسبيه المتعارف عليها.

يتطلب معيار إعداد التقرير ضروره تبيان التقرير ما إذا كانت القوائم الماليه قد عرضت طبقا للمبادئ المحاسبيه المتعارف عليها وهو مايعني ضمنيا أن المبادئ المحاسبيه المتعارف عليها تمثل معيارا يقاس عليه او يحكم علي صدق وعدالة عرض هذه القوائم الماليه.

*ثبات تطبق المبادئ المحاسبيه المتعارف عليها.

اما المعيار الثاني من معايير إعداد التقرير فأنه يتطلب ضرورة تبيان تقرير المراجعه ماإذا كانت المبادئ المحاسبيه تطبق بشكل ثابت ومتسق وباطبع فإن الإشاره إلي هذا الثبات والإتساق في تطبيق المبادئ المحاسبيه المتعارف عليها بالتقرير إنما يهدف الي:-

أ| التأكيد علي ان المقدره علي المقارنه بين القوائم الماليه للفترات المتتاليه لا تتأثر بشكل جوهري بالتغيرات في تطبيق المبادئ او الطرق المحاسبيه.

ب| لو حدث وتاثرت هذه المقدره علي المقارنه بشكل جوهري تمثل هذه التغيرات فإن هذا سيتطلب تعديل ملائم في تقرير المراجعه.

المبحث الثاني

فروض المراجعه الخارجية ومسؤليات المراجع واداب السلوك المهني

مسؤليه المراجع الخارجي ([1])

المسؤليه تعني الضمان والتبعيه والمؤاخذه ، ويتطلب وجودها وقوع ضرر لشخص نتيجت فعل غير مشروع لشخص اخرر وتنوعت صور المسؤليه وتختلف اوضاعها وقد يخل المراجع الشرعي بقواعد واداب السلوك المهني فيتعرض للمسأله التأديبه وقد يقع الضرر لاحد الافراد او هيئات المجتمع فيتعرض الفاعل للمسأله المدنيه وقد يقع الضرر علي المجتمع ويتعرض محدثه للمسأله الجنائيه.

وقد نظمت المسؤليه القانونيه للمراجع الخارجي القوانين ذات العلاقه مثل قانون الشركات وقانون مذوله المهنه والقانون الجنائي.

وسوف نتناول بإيجاز مسؤليات المراجع.

اولا المسؤليه التأديبه:. اذا ارتكب المراجع الخارجي مخالفه الواجبات المنوطه به او مخالفه قواعد وضوابط السلوك المهني او ارتكب تصرف يسئ الي كرامه المهنه او كرامه العاملين فأنه يؤسل تأديبا عن افعاله.

ثانيا المسؤليه الجنائيه:.

تتمثل المسؤليه الجنائيه في ارتكاب المراجع الخارجي فعلا يتعدي ضروره الشخص اي الاضرار بمصالح المجتمع ، وقد اعتبر المشرع السوداني بعض الافعال الجنائيه اذا صدرت من المراجع الخارجي مثلا:.

١١ تدوين بيانات كاذبه في اي تقرير او وثيقه قام بأعدادها في سابق ممارسته المهنيه.

١٢ وضع تقرير مغاير للحقيقه.

[1] د. علي عثمان حامد، مرجع سابق،ص ١٥٧

١٣\ المصادقه علي وقائع مغايره للحقيقه في اي وثيقه يتوجب عليه اصدارها قانونا او بحكم نظام الموسسه او قواعد ممارسته المهنيه.

١٤\ المصادقه علي توزيع ارباح صوريه او غير حقيقيه.

١٥\ كتم معلومات او ايضاحات بموجب القانون او نظام المؤسسه بقصد اخفاء حاله الموسسه الحقيقيه علي الماسهمين ام ذويه العلاقه كالموردين والمتعاملين مع البنك.

هذه الافعال السابقه والصادره من المراجع الخارجي تمثل جريمه جنائيه لأنها اعتداء علي مصالح ماليه ، فهي تؤثر في المحافظه علي اموال المساهمين والغير ، وهي اخلال بواجات فرضتها نظم المؤسسه علي المراجع الخارجي واخلال المراجع بها يشكل اعتداء علي المال ويجب ان تتوفر اركان الجريمه وهي:.

الركن المادي:. يتكون الفعل المادي المكون لجريمه افشاء سر المهنه من ثلاث عناصر وهي ، فعلا الافشاء وان يكون المفشي سرا ان يتعلق هذا السر بمهنه

اؤلا:. فعل الافشاء يتمثل هذا العنصر في نقل خبر او نبأ او حاله او واقعه يعدها القانون او العرف او صاحب السر سرا ينبغي كتملنه ويتحقق الافشاء بنقل هذا الخبر او الواقعه الي الغير بإي طريقه من طرق النقل قولا او كتابه او اشاره.

ثانيا:. ان يكون المفشي سر ولا تتحقق نتيجه الافشاء (سر المهنه) الا اذا سبته ان الواقعه او النبأ او الخبر المفشاء سرا وان يكون السر مهنيا وافشاء السر لا يعد جريمه الا اذا كان الافشاء من شخص مؤتمن عليه بحكم مهنته وصناعته وو ظيفته.

الركن المعنوي:. القاعده العامه في القانون الجنائي ان الاختيار
المهني لا يعاقب عليه الا اذا كان ذلك صادرا عن قصد و سؤنيه.
ثالثا المسؤليه المدنيه:. اساس هذه المسؤليه هو العلاقه التعاقديه بين المراجع والعميل (المصرف) وتحدد مسؤليه المراجع الخارجي علي اساس العقد المبرم بينه وبين المصرف فعند تعاقد المراجع الخارجي مع المصرف لتأديه خدمات مهنيه فأنه في الحقيقه يدعي اختلات مهارات معينه تؤهله للقيام بهذا العمل لكفايه ، ولذلك فان المراجع يجب ان يؤدي عمله بدرجه من العنايه والمهاره المعقوله طبقا للاصول المهنيه فأذا اهمل المراجع في القيام بواجباته المهنيه فأنه يكون مسؤلا عن تعويض الضرر الذي اصاب العميل نسبه لاهماله في في قيامه بواجباته في تلك المهنه التي تطلب الحصول علي مهارات خاصه فأن اي شخص يمارس هذه المهنه ويعرض خدماته الي الجمهور يدعي ضمنا بأنه يمتلك هذه الدرجه من المهاره التي يمتلكها عاده الاشخاص الاخرون المشتغلون بالمهنه نفسها ، فأذا كانت ادعاءته علي غير اساس فأنه يرتكب نوعا من الغش بألنسبه لكل شخص يقوم استخدامه اعتمادا علي مهنته العامه التي يمارسها، ولكن اي شخص سوي ان كان ماهرا او غير ماهر لايستطيع ان يتعهد بان العمل الذي يقوم به سيتم اتمامه بنجاح دون اي نوع من الخطأ ، وهو يتعهد بالقيام بعمله بحسن نيه وامانه ولكنه لايمكنه التعهد بلعصمه من الخطأ فهو مسؤل قبل من استخدامه عن الاهمال وسوء النيه وعدم الامانه ، ولكنه ليس مسؤلا عن الخسائر التي تترتب علي مجرد الخطأ في التقدير فهذا معيار الخطا الموجب للضمان في الفقه الاسلامي.
وبما ان المراجع الخارجي وكيل بأجر فأنه طبقا لاحكام الوكاله في الشريعه الاسلاميه والقانون الوضعي عليه ان يبذل في ادا عمله عنايه الرجل العادي ويسال الوكيل عن تقصيره الحادث بفعله او بمجرد اهماله ، فأذا لم يتخذ عند تنفيذ الوكاله الاحتياطات التي تقضتيه رعايه مصالح الموكل الذي اصبح مسؤلا قبله عن تعويض ما بصيبه من الضرر من اجراء هذا الاهمال.

المراجع الخارجي يعتبر مسؤلا عن تعويض الضرر الناشئ عن التلاعب في الحسابات الذي كان يمكن اكتشافه في بذل العنايه والمهاره المعقوله في القيام في عمليه المراجعه والسؤل الذي يثور هنا ، ماهو مدئ مسؤليه المراجع الخارجي إذاء الغير مثل المصارف والدائنين والمدينين ، وجمهور المستثمرين بصفه عامه الذين يعتمدون علي رائ المراجع الخارجي في القوائم الماليه ، فهل يعتبر المراجع الخارجي مسؤلا امام الغير علي اساس مبدأ المسؤليه التقصيريه ؟

ان المراجع الخارجي يجب ان يكون مسؤلا عن رأيه في القوائم الماليه اذا كان هنالك غش بمعني وجود نيه مبينه لخداع الغير ، فإذا كان هنالك تحريف في البيانات بأستهتاراذا لم يكن لدي المراجع الخارجي اقتناع حقيقي مخلص برايه فإنه يعد مسؤلا امام الغير ، فالمراجع الخارجي عليه واجب العنايه اذاء الاعتماد الذين لايوجد بينه وبينهم اي علاقه تعاقديه فإذا اهمل في هذا الواجب حكمه عليه بالتعويض.

تعيين المراجع الخارجي:.

نص قانون تنظيم العمل المصرفي السوداني لسنه ١٩٩١م في الماده ٢\٢٥علي ان تتم مراجعه الميزانية وحساب الارباح والخسائر للمصارف بواسطة مراجع قانوني يعينه المصرف المعني بموافقه المصرف المركزي.

ونصت الماده ٥\٢٥ علي انه يجوز المصرف المركزي ان يعيين مرجعا قانونيا لأ ي مصرف وان يحدد المكافأة التي يدفعها المصرف المهني اذا لم يعين المصرف مراجعا قانونيا وفق احكام البند الثاني خلال فترة معقولة.

وقد نص قوانين بعض المصارف الاسلاميه علي ان سلطة تعين المراجع الخارجي من سلطات الجمعية العمومية للمساهمين.

فالجمعية العمومية تعين المراجع الخارجي وتترك تحديد سلطاته وصلاحياته وواجباته للقانون فالمراجع الخارجي هو وكيل يعمل لصالح المساهمين ، فالمساهمين اسسو الشركه وهم وحدهم اصحاب الخق في إدارتها بحكم انهم هم المالكون له ولمن لمن تعزر

ان يتولي الادارة كل مساهم علي إنفراد عين المساهمون مجلس إدارة الشركة ولم كان من حق المساهمين ان يراقبو اعمال المدير وتصرفاته للتأكد من مطابقتها للقوانين والنظم الماليه والقواعد والمعايير المحاسبية المعتمدة ونظام المؤسسة ولوائحها.

ولما كانت ممارسة حق الرقابه والتدقيق والفحص والمراجعة لكل مساهم علي حدة غير ممكنه عملا وغير مرغوب فيها نظريا فقد انابو عنهم المراجعين الخارجيين ليقومو بالرقابة علي تصرفات واعمال المجلس والجهاز التنفذي للمؤسسة.

ويكون المراجعه الخارجي مسؤلا أمام المساهمين عن خطئه او تقصيره في عمله او تعديه لحدود الوكاله او مخالفته لشروطها التي حددتها القوانين والنظم التي صارت جزءا لا يتجزء من عقد الوكالة فقرار تعيين المراجع الخارجي ونصوص القانون يكونان عقد الوكالة.

ويشترط في المراجع الخارجي ان يكون مقيدا في سجل المحاسبين المدققين وحاصلا علي المؤهلات العلميه المطلوبه لممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة وان يتمتع بأستقلاليه كامله تمكنه من ابداء الرأي.

وينبقي علي المراجع الخارجي بالاضافه الي مؤهلاته العلميه وخبراته العمليه والإلمام والمعرفه الكامله بالقوانين والتشريعات والنظم والقواعد االمطبقة علي المصارف الي جانب متابعه الوضع الاقتصادي المحلي وخاصة تلك التي تؤثر الاوضاع المصرفية.

مجالات عمل المراجع الخارجي ([1]):

مجال عمل المراجع الخارجي هو مراجعه حسابات الشركه وفحص الميزانيه وحساب الارباح الخسائر وملاحظة تطبيق القانون ونظام المؤسسة للتأكد من هذه المعاملات قد اجريت وفق نظام المؤسسة والقوانين المالية النافذه والقواعد والوائح المحاسبيه وسجلاته ومستنداتها والتحقق من موجودات المؤسسة والتزاماتها خلال السنه المالية طبقا للمعايير والاسس المحاسبية المعتمدة ، وله كذلك دعوة الجمعيه العمومية إذا تعزره عليهاستعمال هذا الحق وكما هذا الحق اذا اتكتشف ان هنالك ماليه خطيره اذا ارتكبتها إداره المؤسسه. والتأكد من تحصيل موارد المؤسسة واستخدامات هذه الموارد والميزانية العموميه والحسابات الختاميه للمؤسسة قد تمت في حدود النظام والقوانين والنظم المالية في الدولة وقواعد و إجراءات والمعايير المحاسبيه المعتمدة.

وان الحسابات الختاميه للمؤسسة تتفق مع الواقع وتعبر تعبيرا حقيقيا عن المركز الماليه للمؤسسة.

فالمراجع الخارجي يتعامل مع القوانين والنظم المالية في الدولة وقانون البنك المركزي وقواعد اسس الرقابه والمعايير المحاسبيه المعتمده ، ويعرض تصرفات المؤسسه الماليه علي هذا كله بهدف التأكد من ان المؤسسة الماليه تعمل في حدود هذه القوانين والنظم وتلتزم بتلك القواعد والمعايير ولا تخرج عنها فجمعيه المراجع الخارجي ومصدره في عمليه التدقيق والرقابه هوهذه القوانين والنظم والقواعد الماليه وتلك المعايير والاسس والقيود المحاسبية.

والمراجع الخارجي يحضر جلسات الجمعيه العموميه ويدلي برأيه في كل ما يتعلق بعمله وبوجه خاص في ميزانيه المؤسسه بتلاوه تقديره امام الجمعيه العموميه. ويتضح من هذا ان دور المراجع الخارجي هو الفحص وبتدقيق المالي وذلك لتثبت من ان المؤسسة تلتزم بالقانون والنظام الاساسي فيما يوجه من احكام.

[1] د. علي حامد عثمان، مرجع سابق،ص ١٥٩

فدور المراجع الخارجي هو المحافظه علي المال وهذا دور علاجي لانه يفحص ويراجع ويدقق المعاملات بعد تنفيذها وينبه عن المخالفات الماليه.

ويحق للمراجع الخارجي الأطلاع علي جميع وثائق المؤسسة كالدفاتر والسجلات والمستندات وطلب جميع البيانات والايضاحات التي يراها لازمة لاداء مهمته في المراجعه والفحص والتدقيق والقيام بواجبه.

ويلتزم رئيس مجلس إداره المؤسسه بتمكين المراجع الخارجي بممارسة هذا الحق.

والمراجع الخارجي يلتزم بإخلاقيات وسلوكيات المحاسبين المهنين الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة وعن الاتحاد الدولى للمحاسبين.

ويجب علي المراجع الخارجي ان يخطط وينفذ عملية المراجعة بالكفاية المهنية والحرص اللزم مدركا في ذات الوقت امكانية وجود ظروف وقد تؤدي الي خلل ذي أهمية نسبية في القوائم المالية. وينبغي علي المراجع ان يحدد الاجراءات المطلوبة لتنفيذ اعمال المراجعة وفق معايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة.

الفصل الثانـي

تقويم الأداء المالي

المبحث الأول:مفهوم الأداء ومجالاته ومستوياته وطرق تقويم الأداء

المبحث الثاني: الأداء المالي و أهداف تقويمه،أسس وخصائص وأسباب تقويم الأداء والجهات المستفيدة منه.

المبحث الأول

مفهوم الأداء ومجالاته ومستوياته وطرق تقويم الأداء

مفهوم الأداء

حاول البعض تعريف الأداء من خلال مناقشتهم لعدد من المداخل المرتبطة به وهي([1]):-

١. مدخل الأهداف:- هذا المدخل يفترض أن المنشأة تسعي لتحقيق أهداف أولية متماثلة وتعتبر وجهة النظر هذه الداء أنه بلوغ المنشأة لأهدافها.

٢. مدخل موارد المنشأة:- هذا المدخل يؤكد علي العلاقة بين المنشات وبيئاتها ويعتب الأداء بأنه قدرة المنشاة و الحصول علي مواردها.

٣. مدخل العملية:- يعتب هذا المدخل أن الداء ما هو إلا انعكاسات لسلوك المساهمين في المنشاة.

٤. مدخل المفهوم :- هذا المدخل يميز الأداء بكونه مفهوماً متعدد الأبعاد والتقييمات أو أن كل تقسيم يكون خاصاً بمتطلبات المفهوم حيث لكل مفهوم مستوي محدد من الطموح.

كما أن هنالك من عرف الأداء من وجهة نظر القانون بأنه أداء الفعل المطلوب والمحدد بموجب العقد.

يعد الأداء من المصطلحات الجذابة التي تحمل في طياتها نكهة العمل وديناميكيته والجهد الهادف وهو يقترح فصل العمل الجيد عن العمل السيئ وأنه يتيح للمديرين تقييمه كما لو كان إجراءات فنية غير سياسية وبذلك أصبح الداء من المفاهيم الأساسية للمديرين في كافة المستويات الهرمية ولكافة أنواع المنشات لان مخرجات الأداء قد تكون ضارة بأرباح المنشاة أو قد تكون أساسية لبقائها واستمرارها وبناء

[1]) د. فلاح حسين الحسيني، د. مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، (عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٠م) ص ٢٢١.

عليه فإن الأداء هو واحد من المؤشرات الهامة عن مدى نجاح المنشات وفاعليتها في استغلال الموارد المتاحة لها.

وقد عرف الأداء بأنه دالة للمؤشرات والخصائص أضافت إلي خيارات قادة المنظمة وعرف أيضاً(بأنه انعكاس للطريقة التي تم فيها استخدام المنشاة لمواردها البشرية والمادية وبالشكل الذي يجعلها قادرة علي تحقيق أهدافها).

كما عرف بأنه (القيام بتنفيذ جزء من العمل أو كله وتحقيق النجاح فيه).

وقد حاول البعض تعريفه من خلال مناقشتهم لعدد من المداخل المرتبطة وأول هذه المداخل يدعي مدخل الهدف الذي يفترض أن المنشاة تسعي لتحقيق أهداف أولية متماثلة وتعتبر وجهة النظر هذه (الأداء بأنه بلوغ المنشاة لهدفها أما المدخل الثاني يدعي مدخل موارد المنشاة فإنه يؤكد علي العلاقة بين المنشات ويعتبر الأداء بأنه قدرة المنشاة في الحصول علي مواردها الثمينة والعمل علي إدامتها في حين أن المدخل الثالث يعتبر أن الأداء ما هو إلا انعكاس لسلوك المساهمين في المنشاة كما يوجد مدخل أخر في تعريف الأداء يدعي مدخل المفهوم وبناء عليه يعرف الأداء بأنه تقييم المفهوم باستخدام الكفاءة و الفاعلية أو أي عامل اجتماعي أخر.

- **مجالات الأداء الرئيسية**

هنالك عدد من المجالات الرئيسية للأداء منها ([1]):-

١) الربحية: ضمن هذا المجال يتم تحديد مؤشرات عديدة للقياس منها: العائد علي الموجودات،العائد علي حق الملكية،وهامش الربح العائد علي المبيعات

٢) المركز السوقي:يمثل هذا المجال بالحصة السوقية التي تعد واحدة من أكثر المقاييس ملائمة للتعبير عن أداء المنشاة فهي تشير إلي فعالية إستراتيجية المنشاة أو مدي نجاح عملها.

[1]) د. فلاح حسين الحسيني، مرجع سابق، ص ٢٢٤

٣) الإنتاجية:وهي المجال الذي تعتمده المنشاة لقياس كفاءتها وتستخدم لذلك مقياسين هما:-تكلفة العمل وقيمة الاستهلاك منسوبتان إلي حجم الإنتاج وعن طريق ذلك تتمكن المنشاة من درجة فاعليتها في استخدام كل من العمالة والمعدات

٤) أداء العاملين وميولهم:-وهو المجال الذي يستخدم لتقييم أداء العاملين المستغلين وتنظيم جهودهم للمحافظة علي الميول الإيجابية للعاملين تجاه عملهم وتجاه المنشاة.

٥) المسئولية العامة:- وضمن هذا المجال يتم إعداد مؤشرات لتقويم مدي نجاح المنشاة في تحمل مسؤولياتها نحو العاملين والموردين والمجتمع المحلي.

٦) قياس المنتج:-وهو المجال الذي يقوم فيه المسئولين عن إدارة كل من الشئون الهندسية والإنتاج والتسويق والشئون المالية وفي جميع وحدات العمل بتقويم التكاليف و الجودة و المركز السوقي لكل منتج من المنتجات الحالية والمنتجات المخطط لها سنويا.

٧) تطوير الأفراد:- وضمن هذا المجال يتم تجميع تقارير متنوعة لتقويم الأسلوب الذي تتبعه المنشاة في سد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من القوي العاملة.

٨) الموازنة بين أهداف ألمدي القريب و أهداف ألمدي البعيد:- وضمن هذا المجال يجب أن تقوم المنشاة بإعداد دراسة متعمقة بشان التداخل بين مجالات الأداء الرئيسية للتأكد من أن الأهداف علي المدى القريب لا يتم تحقيقها علي حساب الأرباح و الاستقرار ضمن مدي بعيد.

٩) الإبداع :- ويتمثل هذا المجال بقيام المنشاة بأعمال تؤدي إلي تطوير المنتجات والخدمات الحالية إلي أخري جديدة كما يعد الإبداع بأنه التغيير المستمر للمنشاة تحقيقاً للتكيف الذي هو أكثر حسماً في تحديد بقاءها و استمرارها.

١٠) الموارد المادية والمالية-

ظهر هذا المجال من خلال التعرف علي كافة أنشطة المنشاة والتعرف علي العلاقات التي تربط الموارد المادية والمالية المتاحة لها وبين كافة استخدامها بغية التعرف علي الانحرافات وتحديد مسبباتها.

١١) أداء المديرين وتطويرهم:-

ويعد هذا المجال معياراً لتقييم أداء المديرين وفيه تصميم برامج تساعد في إيصال المديرين إلي المستوي المطلوب من الكفاءة.

قياس الأداء:-

إن قياس الأداء في جوهره وسيلة بيد منشاة الأعمال لتقييم فاعلية القرارات التي تصنعها في الوقت الذي تقوم به بذلك فإنها تصبح قادرة علي تقييم نجاح تخطيطها الاستراتيجي أو فشله فالمقاييس المستخدمة في قياس الأداء:-

مقاييس الأفراد:-

وتتضمن هذه المقاييس خلق العمل،إنتاجية العاملين ونفقات البحث والتطوير لكل عامل من العاملين وتتصف هذه المقاييس بدرجة عالية من الموضوعية إلا أن لها بعض العيوب ومن بينها أن النجاح له معايير مختلفة.

المقاييس السوقية:-

وتتعلق هذه المقاييس بالأنشطة السوقية المتمثلة بالمبيعات المتحققة لكل تشمل مقدار الإيرادات المتزايدة من المبيعات اتجاه هذه المبيعات،المبيعات المتحققة من قبل كل بائع،اتجاه هذه المبيعات (بالمفرد- بالجملة)

الزبائن الجدد،إعادة البيع إلي الزبائن القدامى، كلفة كل بائع وغيرها .

مقاييس القيمة المضافة:-

اقترحت ثلاثة مقاييس لقياس أداء المنشاة تركز جميعها علي القيمة المضافة وهي تعد محاولات لقياس ما تقدمه المنشاة للمجتمع بشكل مباشر فالقيمة المضافة هي الفرق

بين قيمة المبيعات و بين تكلفة المواد الأولية و الأجزاء التي تم شراءها أما العائد علي القيمة المضافة فيعبر عنه بنتائج قسمة الأرباح الصافية قبل الضرائب علي القيمة المضافة ثم تحويل ذلك إلي نسبة مئوية.

مقاييس الفاعلية:-

وتعني درجة تحقيق المنشاة للأهداف المحددة (الرئيسية و الفرعية) ويوضح هذا المقياس درجة الانحراف عن الأهداف المحددة مما يساعد في إمكانية تلافيها مستقبلاً وتظهر أهمية الفاعلية في أنها مقياساً لنجاح و تقويم المنشاة و قراراتها في تحقيق أهدافها.

مقياس الإنتاجية:-

يرتبط مفهوم الإنتاجية بالعلاقة بين المخرجات من جهة وبين عناصر الإنتاج،المدخلات، التي ساهمت في إنتاجها من جهة ثانية أي أنها النسبة بين المخرجات والمدخلات خلال فترة زمنية محددة.

مقاييس الكفاءة: -

نظراً لتوجه الإدارة نحو الحصول علي أكبر عائد من استخدام الموارد البشرية و المادية و المالية المتاحة للمنشاة فإن الاهتمام يوجه نحو زيادة الكفاءة التي تعني الوصول إلي أفضل علاقة بين المدخلات والمخرجات.

المقاييس المالية –

ترسم هذه المقاييس صورة الأداء للمنشاة خلال السنة الحالية مما يسهل مقارنتها بالسنوات السابقة ولكن يمكن أن تكون هذه الأرقام خادعة إذا حصل فيها تلاعب بحيث تعطي صورة زائفة عن أداء أي منشاة.

العوامل المؤثرة في الأداء

هنالك العديد من العوامل المؤثرة في أداء المنشاة قد يكمن البعض منها في داخل المنشاة و البعض الأخر في خارجها ومن تلك العوامل ما يكون ضمن نطاق سيطرة الإدارة ومنها ما هو خارج تلك السيطرة.

أولاً:العوامل المنظمية:-

يعتبر الحجم و التكنولوجيا من بين المحددات المنظميه المتاحة المهمة المؤثرة في المنشاة و أن مقدار التعويض حجم المنشاة هو انعكاس لحجم الموارد المتاحة لها كما أن طبيعة النشاط الاقتصادي الذي تعمل به المنشاة ضمن إطارها يؤثر في هذا الحجم ويقلل الحجم الكبير للمنشاة من التأثير الذي يمتلكه أي فرد من الأفراد العاملين فيها أو خارجها لذا فإن تغيير الإدارة العليا مثلاً. لن يكون له تأثير كبير في أدائها مقارنة بالمنشات صغيرة الحجم.

ثانياً:العوامل البيئية:-

أن العوامل البيئية المؤثرة في الأداء عديدة ومن بينها القطاع الذي تعمل فيه المنشاة داخل إطارها و الذي بدوره يعتمد علي متغيرين هما:- المبيعات و التركيز

ويشير مقدار المبيعات إلي طبيعة ومستوي النشاط الاقتصادي داخل القطاع وهو أيضاً انعكاس لمستوي النجاح فيه فكلما ارتفع قدر المبيعات كلما ارتفع أيضاً مستوي الربحية للمنشاة الذي بدوره يؤدي إلي ارتفاع أسعار الأسهم أما التركيز فيعتمد علي درجة المنافسة القطاعية حيث تعكس هذه المنافسة درجة اعتمادية المنشاة داخل القطاع علي التغيرات البيئية أي أن المنشات ذات المنافسة القطاعية الضعيفة تفترض أنها تكون أقل تأثر بالتغيرات البيئية و أكثر انسجاماً مع بعضها.

ثالثاً:التعويض الإداري:-

سعت العديد من الدراسات لإيجاد العلاقة بين ما يرتبط إلي تدفعه الإدارة للعاملين وبين أداء المنشاة وقد توصلت إلي أن أداء المنشاة يعتمد علي جهود العاملين فالتعويض حد ما بالإنتاجية وإن حجم المنشاة الذي يقاس بمقدار مبيعاتها يعد العامل الحاسم و المؤثر في مقدار التعويض الذي تدفعه الإدارة للعاملين ([1]).

رابعاً: طبيعة الإدارة:-

منذ أيام آدم سميث في عام ١٧٧٦ وحتى عام ١٩٢٠ علي الأقل كانت الأغلبية الساحقة من العلماء تعتقد أن المنشاة تندفع حصراً لتنفيذ مصالح مالكيها وخلال تلك الحقبة من الزمن كانت معظم النشاطات مملوكة ومستغلة من قبل الأشخاص أنفسهم ولكن مع ظهور المنشات الكبيرة وتوسع الملكية العامة علي نطاق كبير أصبحت الوظيفة الإدارية منفصلة عن الملكية بشكل كبير ومن خلال دراسة للمنشات التي يسيطر عليها المالكون قد تفوقت في أدائها علي تلك المنشات التي تسيطر عليها الإدارة حيث وجد أن المنشات التي يسيطر عليها المالك تحقق عائداً علي الاستثمار أعلي وإن تخصيص الموارد فيها يكون بكفاءة أعلي من تلك التي تسيطر عليها الإدارة بسبب كون المديرين اقل استعداداً للمخاطرة من المالكين.

خامساً: النجاح الإداري:-

ويقصد بهذا العامل العلاقة التي تربط بين الأفراد داخل المنشاة لأنه كما هو واضح أن المنشاة مكونة من عدد من الأقسام كل قسم يختص بأداء عمل معين وبالتالي فإنه من الطبيعي أن تربط بين أعضاء كل قسم علاقة وثيقة ومن هذه العلاقة ليس بالضروري أن تؤثر في ربحية المنشاة عموماً فإن مسألة النجاح الإداري تتضمن ثلاثة وجهات نظر تسعي جميعها إلي إظهار العلاقة بين إدارة المنشاة و تدعي وجهة النظر الأولي:-

[1]) د. فلاح حسين الحسيني، مرجع سابق، ص٢٣٠

١) أن النجاح الإداري يحسن مستوي أداء المنشاة.

٢) النجاح يعطل الأداء.

٣) في حين تشير وجهة النظر الثالثة إلي أن النجاح لا يمتلك تأثيراً في الأداء.

كما وجدت العديد من الدراسات أن النجاح لا يمتلك تأثيراً في الأداء أو أنه ذو تأثير ضئيل جداً فيه.

تقييم الأداء

نتيجة للتطورات الاقتصادية المعاصرة ازدادت أهمية الحسابات الختامية و الميزانيات وازداد معها الاهتمام بدراسة وتحليل الأرقام والبيانات الواردة في هذه الحسابات بغية التعرف علي نقاط القوة و الضعف وتحديد أسباب النجاح والفصل الذي يلحق بالمنشات.

مفهوم تقويم الداء:- يحتل تقويم الأداء مكانة متميزة في الوقت الحاضر لما له من أهمية كبيرة في تحديد كفاءة المنشاة ومدى تحقيقها لأهدافها، وقد اختلف الباحثون حول مفهوم تقييم الأداء وأدواته و معاييره و الأسلوب المنهجي الذي يعتمد في تطبيقه وما إذا كان محاسبياً أو إحصائياً، أم إدارياً،أم اقتصادياً. ويعود سبب هذا الاختلاف إلي التباين في وجهات النظر المرتبطة بكل حالات مجالات الأداء([1]).

ويمثل تقويم الأداء خطوة أساسية علي صعيد العملية الرقابية حيث أن جوهر عملية تقييم الأداء هي مقارنة الداء الفعلي بمؤشرات محددة مسبقاً وذلك للوقوف علي الانحرافات ثم يلي ذلك اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيحها وتكون المقارنة عادة بين ما هو محقق فعلاً وبين ما هو مستهدف في نهاية مدة زمنية معينة والتي عادة ما تكون سنة.

(١) د/ . يوحنا آل آدم ، و د. سليمان أللورى،دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم كفاءة أداء المنظمات،(عمان:دار المسيرة،٢٠٠٠م) ص ٢٠١

ويري البعض أن تقييم الأداء هو:-

عبارة عن قياس لما تم انجازه من عمل،ومقارنته مع المستهدف و بالتالي قياس النتائج المتحققة بالنتائج المستهدفة والوقوف علي العوامل المؤثرة وتحديد المسئول عنه.

ويذهب البعض الأخر:-

بان عملية تقويم الأداء ما هي إلا دراسات وبحوث تستهدف الوقوف علي العلاقات التي تربط الموارد المتاحة وبين كفاءة استخدامها ن قبل الوحدة الاقتصادية، وكيفية تطوير هذه العلاقات خلال مدة زمنية معينة عن طريق مقارنة ما تحقق فعلاً مع معايير محددة مسبقاً.

إن تقييم الأداء بهذا المفهوم ما هو إلا دراسة لمدى استغلال الموارد الاقتصادية للمنشاة وتطور فعاليتها الإنتاجية وتنفيذها للخطط المرسومة بمعني آخر:-

أنه يقدم تشخيصاً للمشاكل التي تواجهها المنشاة و الحكم علي كفاءتها في قيامها بالأعمال .

- **وظائف عملية تقويم الأداء**

إن الوظائف الأساسية لعملية تقويم الأداء تتمثل في الأتي:-

١) متابعة تنفيذ الأهداف الاقتصادية للمؤسسة بشكل مبرمج مع سير العمليات الإنتاجية و التسويقية والاستثمارية والتعرف علي مدى تحقيق الهدف من واقع البيانات والإحصائيات التي تعززها العمليات داخل المؤسسة.

٢) تحديد الانحرافات في ضوء الأهداف المحددة مسبقاً وتفسير أسباب هذه الانحرافات ووضع الحلول لها من خلال عملية تقويم شاملة للمؤسسة ومدى استخدامها للموارد الاقتصادية المتاحة سواء أن كانت مادية أو بشرية وتوجيه العاملين بأداء مهامهم وفق متطلبات الخطط وهذا يعني قياس النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة.

٣) الرقابة علي كفاءة الأداء للإدارة و الموارد البشرية.

٤) تحديد مراكز المسئولية وقدرتها علي الاستخدام الفعال للموارد المتاحة.

- **طرق تقييم الأداء**

يمكن تقييم الأداء في المنشاة الاقتصادية من خلال تطبيق الأنظمة التالية:-

١) نظام الموازنات التقديرية:-

ويعد هذا النظام وسيلة ممتازة لتقويم الأداء خصوصاً الموازنات المرنة والتي تعد خطة للرقابة مصممة لتكون مفيدة علي أساس تقدير النفقات و الموارد الفعلية وإظهار الانحرافات التي من خلالها يتم تقييم مدي تنفيذ الخطة وانعكاساتها المالية و تستخدم هذه الموازنات لتقييم الأداء علي مستوي المنشاة ككل أو علي مستوي قسم معين أو خط إنتاجي معين.

٢) نظام محاسبة التكاليف المعيارية:-

يقتضي هذا النظام تنظيم حساب تشغيل لكل نشاط أو قسم يشمل من جهة كل التكاليف الفعلية ومن جهة ثانية الإنتاج مقيم بتكاليف معيارية ويتم تقييم وسيلة شائعة للتعرف علي مواطن القوة و الضعف في الداء ومن ثم اتخاذ الخطوات الصحيحة عند القيام بالأنشطة والأعمال.

٣) نظام الإدارة بالأهداف:-

يتم تقييم الأداء عن طريق اعتماد الإدارة بالأهداف حسب المراحل الآتية:--

-تحديد الهداف لكل نشاط أو مجموعة و كذلك المؤشرات لقياس إنجازها.

- تتبع نسب تحقيق الأهداف ومنح المكافآت و العلاوات الإنتاجية علي أساس هذه النسب.

- تقييم الهداف وإعادة تحديدها في ضوء نسب تنفيذ الأهداف والظروف المستجد.

٤) النسب المالية:-

بدا استخدام النسب المالية من قبل الإدارات الداخلية للمنشآت لتقييم أدائها و للتخطيط أي أن هذه النسب يمكن استخدامها من قبل جهات رقابية و أيضاً من قبل جهات داخلية لتقييم الأداء.

والإدارة يمكن أن تستخدم هذا الأسلوب لتقييم الأداء الشامل للمنشاة أو لتقييم أداء قسم معين من الأقسام.([1])

- **أنواع تقييم الأداء**

يتفق معظم المختصين والكتاب علي وجود نوعين لتقييم الأداء هما([2]):-

- التقييم الرسمي:-

يقصد بتقييم الداء الرسمي ذلك التقييم الذي يقوم به الرؤساء أو المشرفون المباشرون في وقت معين أو محدد وغالباً ما يكون مرة واحدة أو مرتين في السنة بشكل دوري.

- التقييم غير الرسمي:-

هو ذلك النوع من التقييم الذي يعده الرؤساء أو المشرفون وقت الحاجة إليه في غير الأوقات المحددة للتقييم الرسمي مثال ذلك إذا كان أداء أحد الموظفين يصل دائماً إلي مستوي المعايير الموضوعية،أو يتجاوزها فإن هذه الحقيقة بحاجة إلي تثبيت من خلال تقييم الأداء غير الرسمي

ويعتمد التقييم الرسمي أساساً لعملية تقويم الأداء في حين يستخدم غير الرسمي لأغراض التغذية العكسية.

- **مستويات تقويم الأداء ([3])**

(١)د فلاح حسن الحسيني، مرجع سابق،ص ٢٣٣

(٢)أ. د نجم عبدالله و، د. عباس حسين جواد،الوظائف الإستراتيجية في إدارة الموارد البشرية،(عمان:دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،٢٠١٠م)ص ٣٦٨

(٣)أ. د نجم عبدالله ، د عباس حسين جواد، مرجع سابق ص ٣٦٩.

من المعلوم أن تقويم الأداء لا يمكن أن يجري بمعزل عن الأنشطة و الوظائف الإدارية ففاعليته ترتبط بتوافر عدد من المقدمات أو المستلزمات منها:-

- وجود تحليل للعمل ووصف للوظائف المتنوعة التي تنتهي بها أقسام ووحدات المنظمة جميعا، إذ أن وجود وصف دقيق و متكامل للوظائف و الأعمال يعد الأساس الذي ينطلق منه تحديد المتطلبات الرئيسية أو المهمة اللازمة لإنجاز هذا العمل أو تلك الوظيفة.

فتحديد محتويات الوظيفة و الأعمال من واجبات و مسئوليات و ظروف عمل أو فعاليات أخري يتطلبها إنجاز الوظائف والأعمال المطلوبة هي الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها تقييم الأداء.

-وضع المعايير اللازمة لتقييم الأداء وهذا يعني قيام الإدارة باشتقاق معايير للتقييم بالاعتماد علي المعلومات التي يمكن الحصول عليها من نتائج تحليل العمل و توصيف الوظائف ولذلك فإن المعايير التي ترتكز علي النتائج التي توصل إليها الموظف أو العامل.

خصائص عملية تقويم الأداء

تتمثل خصائص عملية تقويم الأداء في الأتي ([1]):-

١) مراعاة مبدأ التكلفة والعائد في ممارسة عملية تقويم الأداء، إذ يجب التأكد من أن لنظام تقويم الأداء المستخدم عائداً يتجاوز التكلفة.

٢) أن تتصف عملية تقويم الأداء بالملائمة من خلال المعايير و المؤشرات المستخدمة فيها بمعني أن تكون هذه المعايير و المؤشرات لذات القطاع و مناسبة لذات النشاط حيث أنه من غير الملائم أخذ معايير القطاع المختلف و القياس عليها

[1]) د. نعيم دهمش، تدقيق كفاءة وفعالية المشاريع الإنمائية في الدول النامية (عمان: الجامعة الأردنية، المجلد ١٢، العدد ٥) ص ٢٢٦.
٢) د. توفيق عبد المحسن، تقويم الأداء مدخل جديد (بيروت: الدار الجامعية للنشر،١٩٩٧م) ص ٤٧.
٣) د. مجيد الكرفي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية (عمان: دار المناهج للنشر و التوزيع، ٢٠٠٧م) ص ٤٢.

وفي حالة تغيير الظروف المحيطة فإن الأمر يتطلب توفير معايير ومؤشرات ملائمة تتماشي معه.

ويضيف كاتب أخر([1])

توفير الحياد و الاستقلال للجهاز الذي سيتولى القيام بعملية تقويم الأداء لضمان أكبر قدر ممكن من الدقة و الموضوعية.

أن تكون عملية تقويم الأداء مستمرة بمعني ألا تقتصر عملية تقويم الأداء علي فترة محددة وإنما يجب أن تتم بصفة دورية و منظمة حتى يمكن الكشف عن الانحرافات ومواجهتها قبل تشعبها داخل الوحدة حيث تعتبر عملية تقويم الأداء المستمرة كفيلة لتجنب الانحرافات قبل وقوعها و إن وقعت فإنها تسهم في سرعة اكتشافها و بالتالي اتخاذ القرارات التصحيحية للتقليل من أثارها السلبية.

وأيضاً([2]):-

أن تتضمن عملية تقويم الأداء اتخاذ الإجراءات و القرارات التصحيحية المناسبة و ألا يقتصر الهدف من عملية تقويم الأداء علي كشف الانحرافات فقط بل يجب أن يتبع ذلك تشخيص لأسباب الانحراف و التقصير ووضع الحلول الناجحة للتغلب عليها ومن تكرارها مستقبلاً.

متطلبات نجاح تقويم الأداء

قصد ضمان نجاح عملية تقويم الأداء في المؤسسة الاقتصادية يتطلب توفير بعض الشروط الأساسية التي من نشأنها الوصول بدرجة التقويم إلي مستوي مقبول من الدقة الذي يساعد علي اتخاذ القرارات السليمة لتصحيح الانحرافات و تحديد المسئوليات و كذلك الارتقاء بالنتائج للمستويات المرغوبة.

ومن هذه الشروط ما يلي:-

- أن يكون الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية واضحاً تتحد فيه دقة المسئوليات و الصلاحيات لكل مدير ومشرف بدون أي تداخل بينهم .

---

١) د. توفيق عبد المحسن، تقويم الأداء مدخل جديد (بيروت: الدار الجامعية للنشر،١٩٩٧م) ص ٤٧.
٢) د. مجيد الكرفي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية (عمان: دار المناهج للنشر و التوزيع، ٢٠٠٧م) ص ٤٢.

- وضوح وواقعية أهداف الخطة الإنتاجية وقابليتها للتنفيذ بكل سهولة.
- وجود نظام للحوافز فعال سواء كانت هذه الحوافز مادية أو معنوية لأن قيام من هذا النظام يضعف من قوة وجدية القرارات المتخذة بشأن تصحيح المسار للعملية الإنتاجية و الارتقاء بها إلي المستوي المرسوم.

أن يتوفر للوحدة الاقتصادية نظاماً فعالاً متكاملاً للمعلومات والبيانات و التقارير اللازمة لتقويم الأداء بحيث تكون انسيابية المعلومات سريعة و منتظمة تساعد المسئولين علي اختلاف مستوياتهم الإدارية من اتخاذ القرار السليم وفي الوقت المناسب لتصحيح الأخطاء و تفادى الخسائر في العملية الإنتاجية.

المبحث الثاني

الأداء المالي و أهداف تقويمه،أسس وخصائص وأسباب تقويم الأداء والجهات المستفيدة منه

- **مفهوم الأداء المالي**

يعد الأداء المالي مفهوماً ضيقاً لأداء العمل،حيث أنه يركز علي استخدام نسب بسيطة استناداً إلي مؤشرات يفترض أنها تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للمنشاة ويعرف الأداء المالي أيضاً بأنه وصف لوضع المنشاة الآن وتحديد للاتجاهات التي استخدمتها للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات و الإيرادات،و الموجودات،و المطلوبات،و صافي الثروة.

كما يذكر بان الأداء المالي يوضح أثر هيكل التمويل علي ربحية المنشاة، ويعكس كفاءة السياسة التمويلية للمنشاة([1]).

- **مفهوم تقويم الأداء المالي**

تقويم الأداء المالي للوحدة يعني تقديم حكماً ذو قيمة علي إدارة الموارد الطبيعية و المادية و المالية المتاحة لإدارة الوحدة وعلي طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة وبصفة أخري يعتبر الأداء المالي للوحدة قياساً للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً(٢).

كما يعرف علي أنه شكل من أشكال الرقابة ركز علي تحليل النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال الجهود المبذولة علي مختلف المسئوليات بهدف الوقوف علي تحقيق أهداف وحدات الأعمال في استخدم الموارد المتاحة أفضل استخدام وترشيد الإدارة في إعداد الخطط المستقبلية(٣).

---

[1]) د. فلاح حسين الحسيني، د. مؤيد عبد الرحمن الدوري،مرجع سابق ص ٢٣٤،

(٢) د.السعيد فرحان جمعة،الأداء المالي لمنظمات الأعمال (الرياض :المريخ،٢٠٠٠م)ص ٣٨

(٣) د. حمزة محمود الزبيري،التحليل المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة (الرياض:دار المريخ،٢٠٠٠م)ص٨٥

(٤)

- **أهمية تقويم الأداء المالي**

أياً كانت المنشاة خاصة أم عامة تهدف إلي تحقيق الربح أم لا فإنها تواجه التزام طاقات أعضائها لتحقيق الأهداف المرجوة عن طريق تقويم الأداء فتقويم الأداء هو أداة رئيسية لازمة لإجراء الرقابة في المنظمة وهي تظهر علي طريقة تصحيح وتعديل الإستراتيجية في الخطة وترشيد الموارد المتاحة([1]).

ويمكن كذلك أن تتمثل أهمية تقويم الأداء في:-

- اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها لكي تتخذ الإجراءات التصحيحية منعاً لتكرارها ويتم اكتشاف الانحرافات لكل نشاط حيث يساعد ذلك المستويات الإدارية المختلفة علي ممارسة الوظيفة الرقابية عن طريق مبدأ الإدارة بالاستثناء إذ يركز المديرين علي الانحرافات المكثفة وفي الوقت نفسه يستطيعون التفرغ لمهامهم الأخرى.
- ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام الوحدة للموارد المتاحة لها وهل كان هذا الاستخدام هدر أو ضياع أو عطل وهل للوحدة طموح ما أعلي اتساعاً ومدى تحقيق الأهداف المرسومة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.
- التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه النشاط في الوحدة الاقتصادية في الإنتاج و التسويق و التمويل و الأفراد وذلك ضمناً لتحقيق الوفورات الاقتصادية وذلك لتلافي الضياع الاقتصادي والإسراف المالي

- **أهداف تقويم الأداء المالي**

من خلال مفهوم الأداء المالي يمكن استخلاص الأهداف التالية ([2]):-

- اكتشاف العوامل المؤثرة في النتائج المحققة في العمل علي وقع العوامل تأثيراً ايجابياً مما يحقق أهداف الوحدة بشكل عالي و العمل علي تفادي العوامل المؤثرة تأثيراً سلبياً و التي تعمل علي تقليل كفاءة الأداء.

---

[1]) د.السعيد فرحان جمعة، مرجع سابق، ص(٨١-٨٢)

[2]) د. حمزة الشيخ محمد صالح،دور محاسبة المسئولية في تقويم الأداء المصرفي في السودان،(جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا،كلية الدراسات العليا،رسالة ماجستير غير منشورة،٢٠٠٧م،ص ٤٢)

- تحديد الصعوبات في التنفيذ حيث يهدف التقويم إلي تحديد الصعوبات التي واجهة المنشاة في تنفيذ الخطط و حققت من خلالها النتائج في نهاية الفترة المالية و ذلك من خلال الرقابة المستديمة خلال فترة الأداء الفعلي.

- تحديد مسئوليات العاملين بتنفيذ الخطط المرسومة حيث يهدف التقويم إلي تحديد مسئوليات العاملين بتنفيذ الخطط و محاسبتهم علي الانحراف الذي حدث.

- تحسين الأداء:

حيث يهدف تقويم الأداء المالي إلي المساعدة في اتخاذ القرارات و الإجراءات التي تؤدي إلي تحسين الأداء حيث تقويم الأداء يجعل للوحدات المختلفة علي تحديد المشكلة و من ثم وضع البدائل لحل المشكلة و هذا يعرف بعملية اتخاذ القرار غير أنه هنا يكون قرار لتحسين الأداء و ترقيته.

- الحكم علي مستوي كفاءة الأداء:

الهدف من تقويم الأداء المالي أيضاً الحكم علي مستوي الكفاءة في تنفيذ الخطة لتحقيق الأهداف الكلية للوحدات المختلفة، فإن الإدارة وفق الخطة المرسومة يعني أن العاملين أدوا ما عليهم فيكافئون علي ذلك و أما إن كان عكس ذلك فيعاقبون علي التقصير فيما يكلفوا به.

- **أسس تقويم أداء المؤسسات الاقتصادية**

هنالك مجموعة من الأسس التي لا بد من اعتمادها في تقويم الأداء في المؤسسات الاقتصادية منها([1]):-

١) تحديد أهداف المشروع:-

لكل مؤسسة عدد من الأهداف تسعي لتحقيقها لذلك ينبغي أولاً تحديد هذه الأهداف ودراستها بقصد التعرف لا علي مدي دقتها وواقعيتها فالتحديد الدقيق لأهداف المؤسسة الاقتصادية أمر مهم لأنه من الضروري تقييم أهداف المؤسسة لعدد من الأهداف

[1]) د. عقيل قاسم عبد الله،تقييم المشروعات(عمان:دار الحامد للنشر،١٩٩٩م)ص١٩٤

الجزئية التي تخص الوحدات و الأقسام الرئيسية في المؤسسة وقد تعارف الباحثون في مجال تحديد الأهداف علي عدد من المجالات و أوجه نشاط المشروع التي يجب أن تحدد الأهداف بالنسبة لها وذلك علي النحو التالي:-

- المجال التسويقي
- مجال التحديد و الابتكار أو زيادة الإنتاجية
- القيمة المضافة
- الموارد المالية و المالية الخاصة بالتمويل
- الربحية
- أداء العاملين و تطويرهم
- المسئولية تجاه المجتمع
- الموازنة بين الأهداف القصيرة و المتوسطة و البعيدة المدى

٢) تحديد الخطة التفصيلية:-

يتمثل هذا الأساس في ضرورة وضع خطط تفصيلية لكل مجالات النشاط بحيث عكس السياسات الخاصة بتحديد الموارد الإنتاجية اللازمة وكيفية الحصول عليها من ناحية، تم تحديد أوجه استخدام تلك الموارد بشكل يحقق أقصي استفادة ممكنة،من ناحية أخري، وعلي هذا الأساس فإنه لا بد أن تحدد الخطط التفصيلية علي ضوء ما يلي:-

- ضرورة تغطية الأهداف المحددة لجميع أوجه النشاط.
- ضرورة التناسق بين أهداف الأقسام و الفروع.
- ضرورة مساهمة جميع الأفراد في صياغة تلك الأهداف.
- أن تكون هذه الأهداف قابلة للتكييف مع تغير الظروف.

٣) تحديد مراكز المسئولية:-

من الأركان الأساسية الهامة لتقييم أداء أي مؤسسة اقتصادية هو أن تتواجد فيها معالم واضحة و محددة لتفويض السلطات و تحديد المسئولية فيمكن تعريف المسئولية بأنها الالتزام و التعهد الذي يلتزم به المرؤوس تجاه رئيسه في تنفيذ ما عهد إليه من واجب و أن ذلك من المركز في اتخاذ الوسائل الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط ي حدود الموارد و الإمكانيات المتاحة تحت تصرفه فعملية تقويم الأداء تطلب كذلك إيضاح الاختصاصات لكل مركز مسئولية ونوع العلاقات التنظيمية التي تربط بين هذه المراكز بعضها البعض ومدى تأثير نشاط كل مركز علي أنشطة المراكز الأخرى و يستمد التحديد الواضح في مراكز المسئولية في نشاط أهميته من عاملين هما:--

- إجراء تقويم الأداء علي الوجه الأكمل يقتضي إدارة كل مركز من المراكز العامة بالمؤسسة الاقتصادية موضع البحث علي الأداء الداخلي.
- إذا اقتصرت عملية التقويم علي دراسة الأداء الإجمالي للمؤسسة فإن التقويم يشتمل علي مدي الأهداف المحددة و كذلك تفسير الانحرافات عنها و تحليلها بغرض التعرف علي أسبابها و المراكز الإدارية المسئولة عنها.

ويضيف آخر ([1]):-

٤) تحديد معايير الأداء:-

تعتبر خطوة تحديد المعايير التي يتم علي أساسها تقويم أداء المؤسسة الاقتصادية بأكملها أو تقويم الأداء علي مستوي مراكز المسئولية فيها ومن أهم الجوانب في عملية التقويم كما أنها أكثر صعوبة في الوقت نفسه و هنالك عدة معايير تؤخذ بعين الاعتبار عند المفاضلة بينهما مثل وجوب تحديد ماهية المعايير المختارة ومن ثم

[1]) كاظم جاسم العيساوي،الاقتصاد الإداري (عمان:دار المسيرة للنشر و التوزيع،٢٠٠٨م)ص ٢٥٤

اختيار المعايير المناسبة لدراسة مستوي الأداء و تختلف هذه المعايير من وحدة إنتاجية لأخرى حسب طبيعة العملية التي تؤديها.

- **أسباب تقويم الأداء المالي ([1])**

١) نظراً لأتساع المنشاة فإن عملية تقويم الأداء إذا ما طبقت تساعد علي ضمان خطة التنمية بشكل سليم و بالتالي فإن ذلك يعني زيادة الدخل و تحسين المستوي الاقتصادي و الاجتماعي.

٢) يعد المنشاة بمؤشرات سليمة في التقويم لأنه يعرض واجبات محددة علي الوحدات الاقتصادية و جزئية علي العاملين.

٣) يساعد علي الكشف عن الأفراد الصالحين للترقية و بالتالي يساعد علي تسهيل مهمة تخطيط القوى العاملة.

٤) يعرض علي العاملين القيام بواجباتهم في أوقات محددة لتحقيق الأهداف المطلوبة فهو نوع من الإقناع الوظيفي المباشر عن طريق إدراك العامل لكيفية أداء عمله.

٥) يكشف الأفراد الذين يحتاجون إلي تدريب معين لتحسين كفاءتهم.

٦) يقدم معلومات مفصلة إلي الإدارة تلقي الضوء علي السياسة المستقبلية للاختيار و التدريب و الترقية و غيرها.

٧) يكشف الاحتياطي بشتى أشكاله و الاستفادة منه.

٨) يؤخذ لفرض التأكد من تحقيق التوازن و الاستخدامات و الموارد في المنشاة.

٩) الكشف عن سوء التعرف و الإهمال و أي أشكال من الخسارة.

١٠) التأكد من قيام المنشاة بإدارة وظائفها بأفضل كفاءة يعني أن المنشاة تقوم بتقويم السلع و الخدمات وفق المواصفات و المواعيد و المقادير المقدرة.

---

[1]) د. احمد موسى،دراسة تحليلية لمؤشرات الأداء المالي علي مستوي الوحدة الاقتصادية لقطاع الصناعة،مع التطبيق علي إحدى شركات القطاع العام في الجمهورية العربية المتحدة (القاهرة:ص ١٠١).

١١) تكشف عملية تقويم الأداء عن مدى استفادة المديرين من الإمكانيات المالية و المادية الموضوعة تحت تصرفهم.

١٢) يجعل تقويم الأداء إمكانية الاستفادة من نظام الحوافز الاقتصادية.

١٣) يساعد علي التنسيق بين مختلف أقسام المنشاة.

١٤) يكشف عن الانحرافات الكمية و النوعية و الزمنية و العينية وانحرافات في القيمة.

١٥) لا بد أن يستند التقويم علي معلومات الأداء الفعلية و المشاكل التي تصاحب الأداء لفرض التخطيط للمستقبل.

١٦) تمكين المستويات العليا من معرفة مدى تنفيذ المهام المتعلقة بالمنشاة التابعة.

يرى الدارسون أن مقاييس الأداء من خلال التدفقات المالية و النقدية له معني أكثر مباشرة و أفضل عملياً من مثيله المتعلقة بالأرصدة و أي كانت طريقة تقويم الأداء فإنها تحل محل متخذ القرار أو تغير من مستوي وحالة الأداء ولكنها تمثل أداة فعالة تمكن من اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

- **الجهات المستفيدة من عملية تقويم الأداء المالي**

تستفيد عدد من الجهات من عملية تقويم الأداء المالي وهي ([1]):-

١) إدارة المنشاة:-

تقوم إدارة المنشاة بأعمال التحليل المالي و ذلك لتحقيق الأغراض التالية:-

- قياس السيولة
- قياس الإيرادات
- اكتشاف الانحرافات السلبية في الوقت المناسب و معالجتها.
- معرفة مركز المنشاة بشكل عام بين مثيلاتها في نفس القطاع.

٢) الجهات الرسمية:-

[1]) د. رشيد الحماد و آخرون، الإدارة و التحليل المالي (عمان:دار البركة ٢٠٠١م) ص ١٥٢

تقوم الجهات الرسمية ممثلة في الدوائر الحكومية بأعمال التحليل المالي لتحقيق الأغراض التالية:-

- احتساب ضريبة الدخل المستخدمة علي المنشاة.
- التسعير لإنتاج المنشاة أو خدماتها.
- متابعة نمو و تطور المنشاة.

- **مشاكل تقويم الأداء المالي**

توجد مشاكل عديدة لتقويم الأداء المالي نعرض منها ما يلي ([1]):-

- التأكد الغير كافي من جانب الإدارة.
- عدم تحديد الأهداف بدقة ووضوح.
- التدريب الغير كافي للأفراد القائمين بعملية التقويم.
- وجود معايير غير عادلة لتقويم الأداء تتصف بعدم الدقة و التحيز الشخصي.
- التخوف من تحمل مسئولية التقييم الآخر الذي يجعل بعض الحكام المقيمين يميلون إلي إعطاء تقديرات وسيطة لا تمثل حقيقة مستوي الأداء.

[1]) د. مصطفي مصطفي كامل،إدارة الموارد البشرية (القاهرة: الشركة العربية،١٩٩٤م) ص ٣٠١

الفصل الثالث

مفهوم وعناصر النظام المحاسبي في المصارف التجارية

المبحث الأول:- مفهوم،نشأة،أنواع و سمات المصارف التجارية

المبحث الثاني:- تنظيم المصارف التجارية ومجالات توظيف الأموال و النظام المحاسبي و مخاطر العمل المصرفي.

المبحث الأول

مفهوم،نشأة،أنواع و سمات المصارف التجارية

تمهيد:

تقوم المصارف بدور جوهري و أساسي في حياتنا الاقتصادية المعاصرة و تملك جميع الدول سواء ذات النظام الرأسمالية أو النظم الاشتراكية جهازاً مصرفياً تعتمد عليه في تسيير و توجيه شئونها الاقتصادية بما يحقق أهدافها القومية مما حدا بالكثيرين لأن يصفوا المصارف بأنها "ملكات الصناعة و التجارة " وبأن عصرنا هذا هو عصر الائتمان.

ويتكون الجهاز المصرفي من نوعين من المصارف، مصارف تجارية،و أخري تخصصية،وعلي رأس النوعين تقوم المصارف المركزية أو مصارف الدولة.

وسنتناول من خلال هذه الدراسة موضوع المصارف التجارية.

ما هو المصرف:-

يعرف الجهاز المصرفي لبلد ما، بأنه المؤسسات والقوانين و الأنظمة التي تتألف و تعمل في ظلها المصارف في ذلك البلد.فما هو المصرف يا تري:-

يعرف البعض المصرف بانه ([1])

مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها

بمعني أنش المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال و المدخرات ليعاد إقراضها إلي من يستطيع و يرغب في الاستفادة و إفادة المجتمع منها عن طريقة استثمارها.

فالمؤسسات المالية في هذه الحالة تعمل كهمزة وصل بين المدخرين و المستثمرين.

[1]) د. غريب جمال، المصارف و الأعمال المصرفية (مصر:دار الشروق،ص٧- ص٩)

وكذلك تعريف المصرف كمكان لالتقاء عرض الأموال بالطلب عليها وهذا التعريف تعريف فضفاض تشترك مع المصرف فيه مؤسسات كثيرة مثل شركات التأمين و صناديق التوفير و بعض التعاونيات ([1]) .

وسعياً وراء تعريف أكثر إحكاماً نجد أن طريقة تجمع الأموال و استخدامها فالأموال تتجمع علي شكل ودائع في المصارف بينما تأخذ شكل أقساط تأمين في شركات للتأمين أو شكل مدخرات صغيرة في صناديق التوفير البريدية أو شكل اشتراكات أو أقساط شهرية كما في حالة جمعيات الإسكان التعاونية مثلاً.

أما استخدامات هذه الأموال و توظيفها فيتم تحديدها بناء علي درجة استقرارها و مقدار حجمها فشركات التأمين تتمتع أموالها بدرجة كبيرة نسبياً من الاستقرار بينما تتميز أموال المصارف بكثير من عدم الاستقرار لأنها ودائع علي درجات متفاوتة في الثبات من حيث زمن بقاها في البنك كوديعة .

ماهية المصارف التجارية

يعتبر المصرف التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومن الائتمان و المصرف التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطاً بين أولئك الذين لديهم أموالاً فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون تلك الأموال و علي الرغم من أن البنوك التجارية لا تعتبر الوسيط الوحيد في هذا المضمار إلا أنها تتسم بصفات معينة تميزها عن غيرها من الوسطاء.

- **مفهوم البنوك التجارية**

تقدم البنوك التجارية خدماتها المصرفية للجمهور دون تمييز كما تتيح للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم فهنالك الودائع التقليدية (الودائع الجارية،التوفير، الآجل) وشهادات الإيداع التي تعتبر فرصة استثمارية جيدة للمدخرين الذين يرغبون في توجيه

[1]) د. زياد سليم رمضان و أ. محفوظ احمد جوده، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك (عمان: دار وائل للنشر و الطباعة ٢٠٠٠م) ص٣

أموالهم إلي استثمارات قصيرة الأجل وهنالك كذلك السندات القابلة للتداول تصدرها البنوك والتي تلاءم المدخرين الذين يفضلون توجيه مواردهم المالية إلي استثمارات طويلة الأجل وعلي الجانب الأخر أتاحت البنوك التجارية فرص عديدة للمقترضين فلم تعد قاصرة علي تقديم قروض قصيرة الأجل بل أصبحت مصدراً لتقديم قروض متوسطة الأجل و القروض طويلة الأجل التي قد يمتد تاريخ استحقاقها إلي ثلاثين عاماً ([1]).

البنوك التجارية هي مؤسسات ائتمانية غر متخصصة تطلع أساساً بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير و التعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل.

وفي تعريف آخر للمصرف التجاري يمكن القول علي أنه([2]):-

هو المنشاة التي تقبل ديونها في تسوية الديون بين أفراد و مؤسسات المجتمع و تتمثل ديون المصرف بالودائع المودعة لديه من قبل الأفراد وهذا ليبدوا واضحاً عندما يكتب احدهم شيكاً مسحوباً علي أحد المصارف للأخر و تقبل الثاني هذا الشيك استرداد لدينه أو استيفاء لحقوقه.

- **نشأة المصارف التجارية**

ظهرت المصارف التجارية لأول مرة في المدن الإيطالية الشمالية مدن ميلانو و البندقية وجنوا وفلورنسا والتي كانت تتميز بازدهار و نمو أنشطتها التجارية في أوروبا خلال القرن الثاني عشر الميلادي ([3]).

ويعتبر مصرف البندقية الذي تأسس في عام ١١٥٧ أول مصرف تجاري حديث قام بممارسة الأعمال المصرفية إذا كان يقبل الودائع من الأفراد و الهيئات و يقدم القروض للتجار و المستثمرين.

---

[1]) د. منير إبراهيم هندي،إدارة البنوك التجارية "مدخل اتخاذ القرارات(مصر:المكتب العربي الحديث،ط٣،٢٠٠٠م)ص ٥- ص٩

٢) أ.د عبد الحميد الغزالي، أ.د احمد الصفتي و آخرون،اقتصاديات النقود و البنوك (مصر: دار الثقافة العربية،١٩٨٧م،ص ١٠١

[3]) د. محمد حسن صوان، أساسيات العمل المصرفى الاسلامي (عمان دار وائل للنشر، ٢٠٠٠م) ص ١٩.

ويرجع الفضل في تطور الأعمال المصرفية إلي الصياغ و الصيارفة في مدن لو مبآرديا في شمال ايطاليا و الذين اكتسبوا ثقة المتعاملين معهم حينما بدءوا في قبول الودائع من الأفراد والتجار بغية المحافظة عليها من الضياع أو السرقة.

و بالمقابل أصدر أولئك الصياغة والصيارفة "إيصالات "أو صكوك إيداع رسمية وأصبحوا يتقاضون عمولة نظير احتفاظهم بتلك الودائع و حراستها ومن ثم إعادتها إلي أصحابها المودعين حينما يطلبونها وتجدر الإشارة إلي أن الصيارفة اللومبارديين كانوا يجلسون وراء مكاتبهم الخشبية المسماة "بانكوه" bancoوأصبحت بانكو أو بنك دليلاً علي كل مؤسسة تمارس أعمال الصرافة في أوروبا في القرون الوسطي.

وأخذت أعمال الصافة في التطور التدرجي حينما شرعوا في تحويل الودائع أو جزء من حساب أحد المودعين إلي حساب مودع أخر تسديداً للمعاملات التجارية و المالية القائمة بين المودعين و كانت إجراءات التحويل تتم في سجلات الصيارفة بحضور الدائن و المدين.

وبتزايد الثقة في أعمال الصياغة و الصيارفة و المؤسسات المالية المصدرة لشهادات أو صكوك الإيداع أصبحت هذه الصكوك مقبولة في الوفاء بالالتزامات المالية بين المودعين.

وتحولت فيما بعد تلك الصكوك من شهادات اسمية إلي شهادات تستحق الدفع لحاملها و صارت ملكيتها تنتقل من يد إلي أخري و بمعني أخر تزايدت سعة تداولها.

وفي مرحلة لاحقة طرأ تطور أخر علي شهادات أو صكوك الإيداع حينما نشأت فكرة تظهيرها للأفراد الآخرين و بالتالي انبثق عنها كل من الشبكات المصرفية و النقود الورقية.

وبمرور الوقت لاحظ أولئك الصيارفة أن الذين يودعون النقود لديهم لا يطلبون منها إلا القليل خلال السنة إلي أنه في الوقت الذي يقوم فيه الأشخاص بالسحب من ودائعهم يقوم آخرون بالإيداع مما جعل الأرصدة التي في حيازتهم تتزايد من فترة إلي

أخري، وقد ولد ذلك الوضع أفكاراً جديدة بتشغيل واستثمار ما لديهم من ودائع من خلال إقراض جزء منها للتجار و المقترضين مقابل الحصول علي فوائد أو عمولات مع الاحتفاظ بالجزء الأخر كاحتياطي لديهم لمقابلة طلبات السحب الطارئة من أصحاب هذه الودائع وهكذا نشأت فكرة المصارف التجارية و تطورت عملياتها المصرفية و تعددت و أصبحت مؤسسات مالية تهدف إلي الربح.

فالمصرف التجاري يلعب دور الوسيط المالي بين المودعين و المقترضين إذ يقوم بدفع الفوائد للمودعين ويستخدم تلك الودائع في منح القروض و السلف إلي المقترضين بسعر فائدة أعلي.

والفرق بين سعر الفائدة يمثل أرباح المصرف إضافة إلي عوائد استثمار بعض أمواله في شراء أسهم و سندات بغية تحقيق المزيد من الأرباح.

وخلال القرن الربع عشر حدثت أزمات مالية و انحسر العمل المصرفي في أوروبا عقب إشهار إفلاس عدة مؤسسات مالية نتيجة السماح لبعض عملاء المصارف التجارية بسحب مبالغ تتجاوز قيمة أرصدتهم الدائنة وهو ما يعرف بالسحب علي المكشوف.

ولعلاج تلك الأزمات تطلب الأمر تدخل الحكومات لوضع ضوابط وأنظمة لحفظ حقوق أصحاب الودائع لدى المصارف للتأكد من سلامة مركزها المالي إضافة إلي المبادرة بإنشاء مصارف حكومية بهدف المحافظة علي المودعين و القيام بأعمال الصرافة في العملات الأجنبية وخصم الكمبيالات التجارية.

وفي ضوء تلك الظروف تم إنشاء أول مصرف حكومي بالمفهوم الحديث في مدينة البندقية عام ١٥٨٧م و من ثم بدا في الانتشار مصارف تجارية حديثة في مختلف المدن الأوروبية.

وفي عام ١٦٠٩م تأسس مصرف أمستردام بعد أن أصبحت هولندا مركزاً مالياً و مصرفياً منافساً للمصارف الإيطالية التي أنشأت في المدن الشمالية من إقليم لمبارديا.

كما انتشرت المصارف التجارية في مدن أوروبية أخري مثل برشلونة و هامبورغ و فرانكفورت و لندن.

وتولي بعد ذلك إنشاء المصرف التي يمتلكها أفراد أو عائلات خلال القرن الثامن عشر وبعد أن انتشرت الثورة الصناعية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر نشأت عدة مصارف كبيرة الحجم علي شكل شركات مساهمة لتلبية الاحتياجات التمويلية لقطاعي الصناعة و التجارة بشكل خاص و القطاعات الأخرى بشكل عام .

كما تطورت بعض المصارف مثل مصرف إنجلترا إلي مصارف مركزية للقيام بإصدار النقد و تلقي الودائع الحكومية و تأدية الخدمات المصرفية للحكومات و المصارف الأخرى.

- **السمات المميزة للبنوك التجارية**

تتسم البنوك التجارية بثلاثة سمات هامة تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال،وتتعلق هذه السمات بالربحية،و السيولة،و الأمان.

وترجع أهمية تلك السمات إلي تأثيرها الملموس علي تشكيل السياسات الخاصة بالأنظمة الرئيسية التي تمارسها البنوك و التي تتمثل في قبول الودائع،و تقديم القروض و الاستثمار ف الأوراق المالية.

وفيما يلي نعرض باختصار كل سمة ([1]):-

١) الربحية:-

يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد علي الودائع.وهذا يعني وفقاً لفكرة الرفع المالي أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثراً بالتغير في إيراداتها، وذلك بالمقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى.

لذا يقال أن البنوك التجارية تعد من منشآت الأعمال تعرض لأثار الرفع المالي فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة تتب علي ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر.

[1]) د. منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص ١٥

وعلي العكس من ذلك إذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر،بل قد تتحول أرباح البنك إلي خسائر.

وهذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها وإذا كان للاعتماد علي الودائع كمصدر رئيسي لموارد البنك المالية بعض الجوانب السلبية نتيجة لالتزام البنك بدفع فوائد عليها سواء أن حقق أرباح أم لم يحقق فإن الاعتماد علي الودائع ميزة هامة، فالعائد الذي يحققه البنك علي استثماراته عادة يكون أقل من العائد الذي يطلبه ملاكه، ومن ثم إذا اعتمد البنك علي أموال الملكية في تمويل استثماراته فسوف يقفل أبوابه اليوم الأول،بل وربما لا يفتح أبوابه علي الإطلاق.

أما الاعتماد علي الودائع كمصدر رئيسي لتمويل استثماراته فيحقق للبنك صافي الفوائد.

(Net interest margin or spread)التي تتمثل في الفرق بين الأرباح المتولدة من استثمار تلك الودائع وبين الفوائد المدفوعة عليها، وبالطبع يذهب هذا الفرق إلي ملاك البنك مما يجعل العائد الذي يحصلون عليه أكبر بكثير من العائد علي الاستثمار.

هذا ويطلق أحياناً علي حافة صافي الفوائد بعائد الرفع المالي أو عائد المتاجرة بالملكية، أي العائد الناجم عن الاعتماد علي أموال الغير في تمويل الاستثمارات

٢) السيولة:-

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب،وعليه ينبغي أن يكون البنك مستعداً للوفاء بها في أي لحظة وتعد هذه من أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى.

ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فأن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدي البنك كفيلة بأن

تزعزع ثقة المودعين وبدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس ويزودنا التاريخ بدروس مستفادة في هذا الصدد.

فلقد اضطر نيك أنترا اللبناني إلي التوقف عن دفع مستحقات المودعين و أقفل أبوابه في ١٤ نوفمبر ١٩٦٦م وذلك نتيجة لزيادة مفاجئة في المسحوبات لم يتمكن البنك من مواجهتها بما لديه من موارد نقدية.

٣) الأمان:-

يتسم رأسمال البنك التجاري بالصغر،إذ لا تزيد نسبته إلي صافي الأصول عن ١٠% وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك علي أموالهم كمصدر للاستثمار.

فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا ذادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين و النتيجة هي إعلان إفلاس البنك.

وتفرض السمات المشار إليها ثلاثة أهداف تهتدي بها إدارة البنك التجاري يتمثل الهدف الأول في تحقيق أقصي ربحية من خلال زيادة الإيرادات طالما أن الجانب الأكبر من التكاليف هو من النوع الثابت،وإن أي انخفاض في الإيرادات كفيل بأن يصاحبه انخفاض أبر في الأرباح ؛ أما الهدف الثاني فيتمثل في تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة لما لذلك من تأثير علي ثقة المودعين فيه.

و أخيراً يتمثل الهدف الثالث في تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين علي أساس رأس المال صغير ولا يكفي لتحقيق الحماية المنشودة لهم.

هذا ومن المتوقع أن تؤثر الأهداف الثلاثة (الربحية،السيولة،و الأمان)علي تشكيل السياسات الرئيسية التي تحكم الأنشطة الأساسية وهي:-

جذب الودائع، وتقديم القروض، و الاستثمار في الأوراق المالية.

- **أهداف المصارف التجارية**

تتلخص الأهداف التي تسعي المصارف التجارية لتحقيقها لثلاثة أهداف رئيسية بالإضافة إلي أهداف ثانوية ([1]):-

[1]) أ.د طلال محمد الجحاوى،swot لتقييم المصارف التجارية (عمان:دار اليازورى العلمية للنشر و التوزيع، ٢٠١٤ م) ص ٨٨
أ. د محمود حسين الوادادي، أ. د حسين محمد سمحان وآخرون،النقود والمصارف(دار المسيرة،٢٠١٠م ط٢،ط٢٠١٤م) ص ١٥٧

الأهداف الرئيسية و تتكون من:-

١) الربحية

٢) النمو في الحصة السوقية

٣) الاستقرار المتنامي

أما الأهداف الثانوية فتتكون من:-

أ- توفير الضمان و الأمان علي موارد المصرف،و تنفيذ طلب المودعين في وقت طلبها

ب- المشاركة في تطوير المجتمع الذي تعمل به من خلال المشاركة في دعم و إقراض مشاريع التنمية وتحقيق التوظيف الكامل دون تضخم نقدي.

ت- العمل علي زيادة الودائع والموارد المتاحة الأخرى أمام المصرف ومنها رأس المال بما يتفق مع القروض و الائتمان و السلفيات.

ث- المساهمة في تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي في البلد من خلال توفير فرص عمل لرفع المستوى المعيشي للمواطنين.

- **الهيكل التنظيمي للبنك التجاري (٢)**

إن التنظيم السليم هو حجر الزاوية لتحقيق الأداء المتميز و الرقابة الفعالة و التخطيط السليم و التنفيذ الدقيق و يلزم هنا التنسيق بين النظام الإداري و النظام الفني ومن أجل هذا يتم تحديد الخدمات المصرفية الرئيسية ويخصص لكل منها قسم أو إدارة أو قطاع كالائتمان و العمليات المصرفية المحلية و الخارجية و المالية و التسويق و الخزينة وغيرها وكلما تعددت العمليات المرتبطة بنوع محدد من الخدمات المصرفية يخصص قسم فني لها و كلما قلت هذه العمليات فقد يتم دمج نوعين أو أكثر من الخدمات في قسم واحد ومن المهم أيضاً تجزئة الخدمات الرئيسية إلي خدمات فرعية بحين تنشأ وحدات إدارية فرعية تختص بهذه الخدمات و علي سبيل المثال قد يتم تجزئة قطاع الخزينة إلي وحدات فرعية تختص واحدة منها بعمليات

غرفة التداول و آخري بالتسويق وثالثة بالعمليات و رابعة بالهدف علي مراكز العملاء و بسرعة و هكذا.

وبعد تحديد القطاعات و الوحدات الإدارية يتم تحديد الاختصاصات و الواجبات المنوطة بالأشخاص القائمين علي هذه الأقسام و الوحدات مع تفويض قدر من السلطة يتناسب مع المسئولية الملقاة علي عاتق كل منهم ومع توضيح الاختصاصات و الواجبات يتم بيان خطوط انسياب السلطة من المستويات الدنيا إلي المستويات العليا حتى تسهل عملية الاتصال و الرقابة بالإضافة إلي محاسبة المسئولية.

وما يجدر ذكره أن التنظيم الإداري يختلف من بنك لآخر ومن فرع إلي آخر تبعاً لاختلاف الحجم و نوع النشاط.

المبحث الثاني

تنظيم المصارف التجارية ومجالات توظيف الأموال و النظام المحاسبي و مخاطر العمل المصرفي.

تنظيم المصارف التجارية الرئيسية

هنالك نظامان رئيسيان للمصارف التجارية في العالم ([1]):-

١) نظام المصارف ذات الفروع المنتشرة " branching system"

٢) نظام المصارف المفردة "unit banking" أي التي لا تسمح لها بفتح فروع، أو علي الأقل تحدد لها مناطق معينة ومحددة لفتح الفروع قد لا تتجاوز دائرة نصف قطرها عدد الأميال.

ونظام المصارف ذات الفروع المنتشرة في معظم بلدان العالم نظراً لما يتمتع به من مرونة في تأدية الخدمات و ازدياد الفرص أمانة لاجتياز،الأزمات المحلية واتساع قاعدة عمله وخفض تكاليفه الثابتة و الكلية.

أما المصارف المفردة فمنتشرة في غالبية ولايات الولايات المتحدة الأمريكية والمدافعون عن نظام المصارف المفردة يدعمون رأيهم بكراهيتهم لاحتكار قائلين أن السماح بفتح الفروع يشجع علي احتكار الخدمات المصرفية من قبل المصارف الكبيرة القوية القادرة علي فتح الفروع بينما نظام المصارف المفردة يشجع علي المنافسة ويشجع سكان كل منطقة علي استغلال أموالهم بأنفسهم عن طريق افتتاح مصارف صغيرة يملكونها هم لا أناس من خارج منطقتهم إلا أن الاتجاه العام في الولايات المتحدة يميل نحو نظام التفريع وإن كان السير في هذا الاتجاه بطيئاً متعثراً في بعض الأحيان.

أما في الأردن و البلدان العربية الأخرى فالنظام المعمول به هو نظام الفروع المنتشرة في داخل البلاد وخارجها.

---

[1]) أ. د زياد سليم رمضان، و أ. د محفوظ احمد جوده،اتجاهات معاصرة في إدارة البنوك، مرجع سابق،ص١٦- ص٢١

- **وظائف المصارف التجارية بشكل عام**

تقوم المصارف التجارية بوظائف نقدية متعددة ويمكن تقسيمها أيضاً إلي وظائف كلاسيكية قديمة و أخري حديثة، والوظائف الكلاسيكية القديمة يكمن إجمالها بما يلي:-

١) قبول الودائع علي اختلاف أنواعها.

٢) تشغيل موارد البنك علي شكل قروض و استثمارات متنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة و أصول البنك وربحيتها وأمنها.

أما الوظائف الحديثة فتقوم علي تقديم خدمات متنوعة منها ما ينطوي لي ائتمان ومنها ما لا ينطوي علي ائتمان و ابرز هذه الخدمات ما يلي:-

أ- إدارة الأعمال و الممتلكات للعملاء و تقديم الاستشارات الاقتصادية و المالية

ب-تمويل الإسكان الشخصي ينطوي علي (ائتمان).

ت-ادخار المناسبات

ث-سداد المدفوعات نيابة عن الغير.

ج-خدمات البطاقة الائتمانية (تنطوي علي ائتمان).

ح-تحصيل فواتير الكهرباء و التلفون والماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها.

خ- تحصيل الأوراق التجارية.

د- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية.

ويضاف إلي هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للمصارف التجارية في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي وظائف أخر ى أهمها:-

١) وظيفة التوزيع "distribution" في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي حيث يتم توزيع كافة الموال اللازمة لإنتاج أو إعادة الإنتاج و المتولدة من مصادر خارجية عن المشروع نفسه عن طريق المصرف ويتم ذلك عادة بالطرق

الائتمانية و لا يوجد أي مؤسسة أخري المصارف تداول هذا النشاط في ظل ذلك النظام.

٢) وظيفة الإشراف و الرقابة تتولي المصارف في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة إلي استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيها رصدت له من أغراض و للتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقاً للمشروعات التي استخدمتها.

- **بعض وظائف المصرف التجاري الحديثة ([1])**
- أشكال الوظائف الحديثة:-

إن المصرف أدي إلي ابتداع خدمات جديدة يؤديها للمتعاملين معه ومن أبرزها:-

١) تقديم خدمات استشارية للمتعاملين معه.

٢) المساهمة في تمويل مشروعات التنمية .

٣) التحصيل و الدفع نيابة عن الغير.

٤) شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب المتعاملين معه.

٥) إصدار خطابات الضمان.

٦) تأجير الخزائن الحديدية للجمهور.

٧) تحويل العملة للخارج.

٨) تحويل نفقات السفر و السياحة،شيكات المسافرين، و الاعتمادات الشخصية.

٩) مجموعة من الأعمال السابقة منها:-

- دفع الحوالات البرقية و البريدية الواردة.
- دفع شيكات مسحوبة علي المصرف أو مسحوبات مسحوبة عليه.
- شراء الشيكات الأجنبية و شيكات المسافرين.
- دفع المبالغ من أصل الاعتمادات الخاصة.

[1]) أ. د زياد سليم رمضان، و د. محفوظ احمد جوده،مرجع سابق،ص

- شراء وبيع أوراق النقد الأجنبي.
- إدارة الأعمال و الممتلكات للمتعاملين معه.
- تمويل الإسكان الشخصي.
- ادخار المناسبات
- البطاقة الائتمانية
- خدمات الكمبيوتر

وفيما يلي تفصيل بعض هذه الخدمات:-

١) تقديم خدمات استشارية للمتعاملين:

لوحظ مؤخراً أن المصارف أصبحت تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدي إنشاء مشروعاتهم ويتم علي أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب وكذلك طريقة السداد ومدي اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء و الإنتاج والبيع و التحصيل باعتبار أن الفلسفة المصرفية السليمة تعتبر مصلحة المصرف ومصلحة المشروع الذي سيتعامل معه مصلحة مشتركة علي اعتبار أنه كلما ارتفعت كفاءة المشروع كلما كان ذلك أفضل للصرف الذي يقوم بتمويله.

ومن هذه الخدمات دراسة الدورة النقدية و علاقتها بالمركز المالي للمشروع فالمسئول في المصرف كثيراً ما يجد نفسه في مركز المستشار المالي للمشروع الذي يتوقع منه أن يعاونه في جميع الظروف التي يمر بها و أن يكون مستعداً لإبداء الرأي السليم لأصحاب المشروع.

١) ادخار المناسبات:-

تشجع المصارف المتعاملين معها أن يقوموا بالادخار لمواجهة مناسبات معينة مثل مواجهة نفقات الزواج،تدريس الأبناء.

تعطيهم فوائد مجزية علي هذه المدخرات وتمنحهم تسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع حجم مدخراتهم كأن تمنحهم الحق في الاقتراض بشروط سهلة مبالغ توازي ضعف مبلغ المدخرات مثلاً عند حلول المناسبة المدخر من أجلها.

وهذا النوع من الخدمات يؤدي إلي زيادة موارد المصرف نتيجة تراكم مدخرات المتعامل علي فترات دورية حتى تحل المناسبة التي يدخر لأجلها ذلك المتعامل فيقوم بسحب مدخراته

وغالباً لا يؤثر هذا السحب علي موارد المصرف وذلك لسببين هما:-

- أن هناك مناسبات عديدة يدخر لها أنواع مختلفة من المتعاملين.
- إن ارتفاع عدد المدخرين و تنوع المدخرات يقلل كثيراً من آثار عملية القياس إلي حجم المدخرات المودعة لدى المصرف.

٢) البطاقة الائتمانية أو بطاقة الاعتماد:-

وهي من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة التي استحدثتها المصارف التجارية في الولايات المتحدة في السبعينيات من هذا القرن. وتتلخص هذه الخدمة في منح الأفراد بطاقات من البلاستيك تحتوي علي معلومات عن اسم المتعامل ورقم حسابه بموجب هذه البطاقة يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمات العديد من المحلات التجارية المتفقة مع المصرف علي قبول منح الائتمان كامل البطاقة علي أن يقوم بسداد قيمة هذه الخدمات إلي المصرف خلال ٢٥يوم من تاريخ استلامه فاتورة بمختلف المشتريات التي قام بها خلال الأجل المحدد. إلا أنه يدفع فوائد مقدارها ١،٥ في الشهر علي الرصيد المتبقي بدون سداد بعد فوات الأجل المحدد للسداد.

طريقة العمل بالبطاقة الائتمانية ([1]):-

١) يقدم المتعامل طلباً للحصول عل البطاقة من المصرف يعين فيه المعلومات الضرورية

[1]) أ. د زياد سليم رمضان، و أ. د محفوظ احمد جوده مرجع سابق

٢) يتقصي المصرف سمعة المتعامل ويمنحه البطاقة إن كانت سمعته الائتمانية مشجعة.

٣) عندما يحصل المتعامل علي البطاقة يستطيع استغلالها بإبرازها عند شراء سلعة أو خدمة ويقوم البائع بملء نموذج معين بقمة البضائع ونوعها ثم يطبع اسم حاملها وجميع بيانات البطاقة علي هذا النموذج عن طريق آلة خاصة علي مكتبة تسمي (addressograph) ادريسوجراف ويوقع حامل البطاقة علي هذا النموذج إقراراً منه بالشراء بموجب هذه البطاقة

٤) يجمع التاجر كافة النماذج التي باع بموجبها في ذلك اليوم ويسلمها إلي اقرب

٥) فرع للمصرف المصدر للبطاقة لقيد القيمة بحساب المحل في نفس اليوم بعد خصم مصروفات الخدمة.:-

- الرصيد القائم لكل متعامل قام باستعمال البطاقة في اليوم السابق.
- الأرصدة التي تتجاوز الحد الأقصى.
- الأرصدة التي وصلت إلي حد تجب معه مراقبتها إن كانت لم تصل إلي الحد الأقصى
- الأرصدة التي استحقت ولم تسدد.
- بيانات المتعاملين الذين استعملوا البطاقة في الشراء من محل واحد في يوم واحد مرتين أو أكثر أو إذا استعمل البطاقة ثلاثة مرات يومياً بأية وسيلة من الوسائل
- بيان إسبوعي و أخر شهري بكافة الأرصدة القائمة لجميع المتعاملين.
- في نهاية الشهر يرسل المصرف إلي المتعامل فاتورة بجميع مشترياته طالباً منه سدادها أو سداد جزء منها خلال ٢٥يوماً من تاريخها دون إي فوائد أو أية مصارف.

- فوائد البطاقة الائتمانية ([1]):-

- بالنسبة لحاملها:

يتمتع بائتمان مجاني يتراوح ٢٥ و ٥٠ يوم وذلك بالإضافة إلي تخفيض حاجته إلي التعامل بالنقود وما يتبع ذلك من إراحته من أخطارها أو متاعبها.

- بالنسبة للتاجر:

أن غالبية المحلات التجارية ومحلات الخدمات ترحب باستعمالها لسبب أو لآخر بالإضافة إلي زيادة حجم المبيعات مثل الصيدليات،الأطباء،والمطاعم.

وتدفع هذه المحلات مصروفات خدمات للمصرف تتراوح بين ٣%للبضائع و الخدمات ذات القيمة المرتفعة و لغاية ٥%في حالة البضائع ذات القيمة الصغيرة.

- بالنسبة للبنك:

تصبح البطاقة الائتمانية مربحة للمصرف في حالة توفر بعض الشروط مثل:-

١- حامل البطاقة يجب أن يستعملها:

فكثير من الحملة لا يستعملون بطاقاتهم.

٢-يجب أن تكون مواصفات السلعة ومكان بيعها مناسبة لرغبات حامل البطاقة ليتشجع علي استعمالها.

٣-يجب أن يؤمن حامل البطاقة بمزايا الائتمان المجاني أو غير المجاني الذي توفره له البطاقة

٤-يجب ألا يدفع حامل البطاقة كامل حسابه خلال مهلة الخمسة وعشرون يوماً لكي تتاح للمصرف خدمة أخذ فوائد علي الرصيد المتبقي.

وغالباً ما يحقق المزايا التالية من التعامل بالبطاقة:-

- الارتفاع برقم توظيف المصرف لأمواله إلي حدود كبيرة و إلي المدى الذي تسمح به موارده.

[1]) أ.د زياد سليم رمضان، و أ.د محفوظ احمد جوده، مرجع سابق

- ضمان جزء كبير من الأفراد المستفيدين من البطاقة كمتعاملين دائمين مع للمصرف حيث يتشجعون علي التعامل معه والاستفادة من خدماته الأخرى.
- اضطرار المحلات التجارية ومحلات الخدمات المشتركة في النظام إلي فتح حسابات ودائع مع المصرف لتسهيل أعمالها وغالباً ما تلجأ إلي الاستفادة من خدمات المصرف الأخرى
- كبر حجم عائد هذا النظام بالقياس إلي أعباءه.
- يعتبر نجاح هذا النظام في حد ذاته أداة جيدة من أدوات الإعلان عن المصرف

- **مشاكل البطاقة الائتمانية**

هنالك بعض المشاكل التي تواجهها المصارف نتيجة التعامل بالبطاقة الائتمانية منها:

١) احتمال عدم الدقة فإنها وإن كانت حوادث عدم الدقة قليلة جداً لكنها سرعان ما تنتشر أخبارها فتؤثر علي سمعة المصرف.

٢) السرقة (سرقة البطاقة أو ضياعها و استعمالها من قبل السارقين أو العاثرين عليها) وهذه الحالة نادرة أيضاً لكن سرعان ما تنتشر أخبارها فتؤثر علي سمعة النظام ككل وتحتاط لمثل هذا الأمر،حيث تطلب من أصحاب البطاقة التبليغ عن سرقة أو ضياع بطاقتهم بأسرع ما يمكن وتلفونياً للمصرف ليوقف المصرف التعامل بها.

٣) الخطر علي سيولة المصرف نظراً لكبر حجم التعامل كما أن كبر حجم القروض المأخوذة من حملة هذه البطاقات يدعو إلي تخفيض استثماراته في المجالات الأخرى.

٤) التكاليف العالية بالنسبة للمصارف حيث أثرت المنافسة سلبياً علي أسعار العمولة التي يتقاضاها المصرف من التاجر بالإضافة.إلي تكاليف توزيع البطاقات التي لا يستعملها أصحابها وإلي الخسائر الناتجة عن عدم الأمان في استعمال البطاقات وعن القروض المجانية لمدة قد تبلغ ٨٠ يوماً.

٥) انطباع الجمهور عن المصرف قد يسوء إذا كان الجمهور يعتقد أن استعمال البطاقات سبب من أسباب الغلاء كما أنه قد يتساءل عن أخلاقيات المصرف عندما يرفض المصرف أن يمول بناء منزل أو علاج طفل مريض مثلاً بينما يمنح نفس طالب القرض بطاقة يستغلها لقروض استهلاكية غير ضرورية في معظم الأحيان.

٦) المنافسة من قبل المصارف الأخرى والمؤسسات الأخرى التي تصدر بطاقات الخاصة بها كمحطات البنزين،شركات الطيران وبرها من المؤسسات.

- **مقومات نجاح النظام**

يمكن تلخيص مقومات نظام البطاقة الائتمانية من خلال تجارب المصارف التي استعملتها بالأتي ([1]):-

١) عدد المتعاملين:

النظام يعتمد علي ضخامة حجم المبيعات لذا فكلما ارتفع عدد المتعاملين المستفيدين من الخدمة كلما توفرت فرص أكبر للنجاح أمام النظام.

٢) الدقة في اختيار المتعاملين:

النظام يعتمد علي الأمانة في استعمال البطاقة وسداد الفواتير لذا يجب أن يتأكد المصرف من صحة ومقدرة المتعاملين معه قبل منحهم البطاقات.

٣) تعدد المحلات التجارية:

المحلات التجارية ومحلات الخدمات المشتركة في النظام هي القاعدة التي يبني عليها النظام، فتعدد هذه المحلات تتيح مجالات أكبر للمتعاملين لاختيار وبالتالي لاستعمال البطاقة ومن المهم أن يتم اختيار هذه المحلات بدقة من حيث الموقع ونوع السلع التي تتعامل بها وسمعتها في محاولة لتلبية احتياجات أكبر عدد ممكن من المتعاملين.

٤) نظام رقابة محكم:

تهدف تقلل الديون المعدومة أو المشكوك في تحصيلها.

[1]) أ.د زياد سليم رمضان، و أ.د محفوظ احمد جوده مرجع سابق، ص

٥) البساطة وعدم التعقيد ك

تغري الجمهور بالاستفادة من هذه الخدمات.

٦) نمو الوعي المصرفي:

الأمر الذي يعتبر من أهم العناصر التي يعتمد علها النظام إذ أن ثقة المتعاملين مع المصرف واعتمادهم عليه في أداء أعمالهم المالية من ناحية وثقة المصرف بهم وحسن اختياره لهم من ناحية أخرى أمر أن لا غني عنها لتقليص تكاليف ومخاطر البطاقة الائتمانية.

خدمات الكمبيوتر:

أخذت المصارف تستخدم العقول الإلكترونية في كثير من نواحي النشاط فيها وكثيراً ما تجد هذه المصارف نفسها في مركز يسمح لها بتقديم هذه الخدمات لمصارف ومؤسسات أخري مقابل عمولة.

فالمصارف قد تقوم بتزويد المتعاملين معها بكشوف موحدة شاملة تبين أوضاعهم كما يعرفها المصرف و تزودهم بكشوف تبين الضرائب المترتبة علي إيراداتهم و باستشارات إدارية. وترقب الموجودات في مخازنهم وغير ذلك من الخدمات وتنظر البنوك في الولايات المتحدة أن تتزايد خدماتها للمتعاملين معها علي الحاسب الإلكتروني تزايداً هندسياً في السنوات القليلة القادمة بحيث يصبح إيرادها من مثل هذه الخدمات في المرتبة الأولي ويطغي علي الإيرادات من عمليات التسليف الكلاسيكية.

إدارة ممتلكات وتركات المتعاملين مع المصرف:-

كثيراً ما يوصي الأثرياء في الولايات المتحدة المصارف بإدارة أموالهم و ممتلكاتهم لأولادهم القصر بعد وفاتهم وإلي أن يبلغوا الرشد محددين للمصرف مجالات استثمار هذه الأموال وكيفية التصرف في العوائد وقد يتم ذلك أثناء حياة المالك ليريح نفسه من عناء الاستثمار ويستفيد من خبرة المصرف في هذا المجال.

- **المزايا التي تحققها المصارف من تقديم الخدمات الحديثة**

إن تقديم هذه الأنواع من الخدمات ينطلق من مبدأ رفع حجم عمليات البنك عن طريق تقديم خدمات نافعة لأنها تعود علي المصرف بمزايا وفوائد منها ما يؤدي إلي زيادة توظيف المصرف لأمواله ومنها ما يؤدي إلي زيادة موارده ومن أهم هذه المزايا ما يلي ([1]):-

- الدعاية والإعلان للمصرف:

يعتمد المصرف في تقديمه لهذه الخدمات علب قاعدة عريضة من المتعاملين معه ولا شك في أن تداول اسم المصرف بين عدد كبير من الناس سواء كانوا من المتعاملين معه أو من غير المتعاملين معه يحمل إعلاناً غير مباشر عن المصرف خاصة إذا ارتبط هذا الاسم بتقديم خدمات نافعة وكثيراً ما تكون النتيجة اجتذاب متعاملين جدد يرغبون في الانتفاع من هذه الخدمات.

- زيادة موارد المصرف:

إن احتفاظ العاملين بأموالهم في المصرف معناه ثقتهم فيه واعتمادهم عليه في تلبية حاجاتهم المالية عند نشوئها وزيادة عدد المتعاملين مع المصرف يؤدي إلي زيادة موارد المصرف لذا يجب ممارسو جميع الوسائل التي تشعر الأفراد بأن المصرف إنما وجد ليخدمهم و لا ليسلبهم أموالهم أو ليمتص نتاج عملهم وجهدهم عن طريق الفوائد والعمولات و متى نجح المصرف في إبلاغ هذه الرسالة بشكل عملي تزداد موارده وبالتالي أرباحه عن طريق زيادة عدد المتعاملين معه المقتنعين بجدوى الخدمات التي يقدمها لهم.

- زيادة توظيفات المصرف:

هنالك أنواع من الخدمات المصرفية قد تنطوي علي الائتمان يمنحه المصرف للمتعاملين معه مقترناً بالخدمة المصرفية ذاتها ويكون هذا الائتمان قصير الأجل ينتهي بانتهاء الخدمة أو بعدها بوقت قصير مما يمثل عنصر بين وقت استحقاق

[1]) أ.د زياد سليم رمضان، و أ.د محفوظ احمد جوده،مرجع سابق، ص٢١

الدفع وبين وقت توفر الأموال لدى المتعامل ومن أمثلة هذه الخدمات مثلاً: دفع ثمن الكهرباء،اشتراك التلفون بالنيابة عنه فإذا سبق أن استحقت هذه الاشتراكات في منتصف الشهر فإن المصرف يقوم بدفعها ويمنح المتعامل ائتماناً قصير الأجل إلي نهاية الشهر حيث تتوفر لديه الأموال اللازمة وهذا يؤدي إلي زيادة توظيف أموال البنك.

- تحقيق عمولات و أسعار فائدة أعلي بكثير مما يحققه البنك في حالة الإقراض:

في حالة البطاقة الائتمانية يكون الائتمان الذي يمنحه المصرف لا يتجاوز خمسين يوماً ولا يقل عن عشرين يوم فإذا قام حامل البطاقة بشراء مشترياته في أول الشهر فإنه تمضي مدة ثلاثين يوم حتى أخر الشهر حيث يقوم البنك بإشعاره بوجوب الدفع خلال مهلة عشرين يوم،فإذا دفع في نهاية مدة المهلة فيصبح الائتمان الممنوح خمسين يوماً،وغالباً ما يكون الاتفاق بين التاجر (البائع) والبنك أن لا يقوم التاجر بسحب المبلغ إلا بعد يومين من تاريخ إرساله الفاتورة للبنك أي أن المدة الفعلية لائتمانه تصبح ثمانية وأربعون يوما ، أما إذا قام حامل البطاقة انزار في نهاية الشهر فيقوم البنك بإبلاغه بموجب الدفع خلال عشرين يوماً مدة ائتمانه ثمانية عشر يوما.

- **مصادر التمويل في البنوك التجارية**

تنقسم مصادر التمويل في البنوك التجارية إلي مصدرين هما([1]):-

أولاً: المصادر الداخلية "أموال المصرف":-

وتعني أموال المصارف التجارية الخاصة والتي تتكون من الأتي:-

١) رأس المال المدفوع من قبل المساهمين

٢) الأرباح المحتجزة وتتمثل بالأشكال التالية:-

- احتياطيات رأس المال سواء أن كانت اختيارية تقرها سياسة المصرف الداخلية أو يلزم بها قانون البنك المركزي أو قانون المصرف التجاري.

[1]) أ. د طلال محمد الجحاوي، مرجع سابق، ص ٨٤-ص٨٦

- المخصصات المختلفة (كمخصصات الإهلاك،والديون المشكوك فيها).
- الأرباح ير الموزعة.

٣) سندات الديون طويلة الأجل والتي للودائع حق أولوية السداد عليها وكلما كانت أرصدت المصارف التجارية من مصادرها الداخلية كبيرة كلما دل ذلك علي إمكانياتها الذاتية في استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة أمامها أو قدرتها علي معالجة نقاط قوتها الداخلية.

فإذا كانت قيمة المصرف الصافية عالية فهذا يدل علي قدرته علي سداد التزاماته وإذا كانت قيمة المصرف الصافية تدل علي أن المطلوبات "التزاماته" أكبر من قيمة الموجودات فإن ذلك مؤشر علي عدم ملاءة المصرف مما يتطلب من المساهمين رفع قيمة المصرف الصافية عن طريق زيادة رأس المال المدفوع من بلهم.

ويمكن حساب صافي قيمة المصرف من خلال المعادلة الآتية:-

موجودات المصرف – التزاماته =قيمة المصرف الصافية

ثانياً: المصادر الخارجية:

وتشمل كل الأموال التي يحصل عليها المصرف التجاري من غير مصادره الداخلية وتتمثل المصادر الخارجية فيما يلي:-

- الودائع بكافة أنواعها:-

وتعتبر من أهم مصادر المصارف التجارية الخارجية وتنقسم الودائع من حيث الجهة التي يتعامل معها المصرف التجاري إلي:-

- ❖ ودائع محلية
- ❖ ودائع أجنبية

الودائع المحلية: وهي كل المبالغ التي يستلمها المصرف من العملاء ويحصلون منه علي فائدة عليها باستثناء الودائع الجارية وتشمل:-

١) الودائع الجارية تحت الطلب:

وهي عبارة عن المبالغ التي يودعها الأفراد أو الدوائر أو الهيئات لدي المصرف ويقبلها بدون شرط أو قيد ومن حقهم سحبها في أي وقت شاءوا ولا يدفع المصرف فوائد عليها بل يضيف بين فترة و أخري مبالغ تشجيعية عل أرصدت حسابات عملاءه.

٢) الودائع لأجل:

وهي نوعان ودائع لأجل،ودائع لأجل وهي مبال يودعها العملاء لدى المصرف ويتفقون علي بقاءها لغاية انتهاء فترة معينة وإذا قام لعملاء بسحبها و إن كان قبل يوم من انتهاء مدتها فأنهم يخسرون الفوائد المتفق عليها.

والنوع الأخر:هي الودائع بإخطار وهي مبالغ تودع لدى المصرف ولا يجوز للعملاء سحبها إلا بعد رسالة إخطار إليهم بناء علي مدة متفق عليها معهم ويدفع المصرف فوائد عنها.

٣) حسابات التوفير:

وهي مبالغ تودع لدى المصرف ويحسب عليها فوائد بمقدار بقاء المبلغ لدى المصرف ويحق لمودعها السحب منها أو سحبها بالكامل متى شاء ويزود المودع بدفتر توفير يتضمن حقوق الإيداع والسحب و الرصيد في كل عملية إيداع أو سحب تثبت فيه حسب تاريخها ولا يحسب فائدة علي الرصيد المتبقي في الشهر الذي يسحب فيه.

٤) الودائع الأجنبية:

وهي المبالغ التي تودع لدى المصارف التجارية من ير الجهات المذكورة في الودائع المحلية وتتكون من الأتي:-

- الودائع من هيئات أو منظمات أو أفراد من خارج بلد المصرف وتودع لدى المصرف بهدف تسهيل معاملات المصرف داخل بلد المصرف.
- ودائع غير المقيمين وتتضمن المبالغ التي تعود لأشخاص أو منظمات غير مقيمة في بلد المصرف لكن لديهم حساب فيه.

٥) البنك المركزي:

هو الممول الأول و الأخير للمصارف التجارية وذلك من خلال منح القروض و السلف لتلبية احتياجات المصارف من السيولة ودعم المصارف في تمويل المشاريع الائتمانية للدولة،وكذلك إعادة خصم الأوراق التجارية مقابل فائدة معينة تقل عن الفوائد التي تأخذ من العملاء.

٦) القروض من المصارف التجارية الأخرى لغرض تمويل عملياتها الاستثمارية

ثالثاً: مصادر أخرى للتمويل:-

وتشمل المصادر التي يحصل عليها المصرف التجاري من الأموال ير المذكورة في المصادر الداخلية و الخارجية مثل: التسهيلات الائتمانية الخارجية

وهي ما يحصل عليه المصرف من مراسلة في الخارج وغالباً ما تكون بالعملة الأجنبية وتكون ضرورية للمصرف لتوسيع عملياته مع الخارج ليكون مصرفاً مراسلاً للمصارف الخارجية ليستفيد من العمولات الناتجة عن هذه الخدمات.

- **مجالات توظيف أموال البنوك**

وتعني استخدامات الأموال في القروض الاستثمارية التي تتعامل بها المصارف التجارية ويعد نشاط الاقتراض النشاط الأساسي لاستخدامات أموال المصارف التجارية ويأتي في المرتبة الثانية نشاط استثمار.

ونستطيع تحديد مجالات التوظيف لأموال المصرف من خلال الإطلاع علي ميزانية المصرف فيظهر جانب الأموال استخدامات المصرف في حين يظهر جانب الخصوم مصادر الأموال ونجد أن استخداماته مرتبة حسب درجة سيولتها وبذلك تصنف الأموال إلي ثلاثة مجاميع بالشكل التالي ([1]):-

أولاً: التوظيفات النقدية:

[1]) أ.د طلال محمد الجحاوي، مرجع سابق، ص ٨٩

تحتفظ المصارف التجارية بجزء من أموالها بشكل نقدي في خزائنها ولدى البنك المركزي لمواجهة سحوبات الحسابات الجارية للعملاء ويعتمد مقدار ما تحتفظ به علي الأمور التالية:-

- معدل الاحتياطي النقدي بموجب قانون المصارف التجارية
- نمط حركة الودائع
- وضع البلد الاقتصادي
- سهولة أو صعوبة حصول المصرف علي أموال سائلة من مصادر أخرى
- الثقة العامة في المصرف:حيث كلما كانت ثقة العملاء بالمصرف عالية كلما قلت حاجته للاحتفاظ بنقد جاهز وتشمل التوظيفات النقدية الأتي:-

- النقدية في الصندوق لدى المصرف
- أرصدة لدى المصارف الأخرى كالبنك المركزي وحسب ما تنص عليه التشريعات القانونية،وأرصدة لدى المصارف التجارية المحلية لتسهيل عملية التبادل المصرفي فيما بينها

وقد تحتفظ المصارف التجارية بأرصدة لدى البنوك التجارية الأجنبية وذلك لتسهيل التعامل بالنقد الأجنبي والأوراق المالية و التجارة الأجنبية.

ثانياً: التوظيفات شبه النقدية:-

وتشمل استخدامات المصارف بجزء من مواردها وتكون بالأشكال التالية:-

- مجموعة الأموال شبه النقدية، وتعني الأوراق المالية المتداولة و التي يمكن تحويلها إلي نقد في أي وقت مثل: شراء المستندات من العملاء بل استحقاقها أو أوراق قبض قبل تحصيلها و تلجأ المصارف لهذه التوظيفات لرض الحصول علي الفوائد بدلاً من بقاء النقد مجمداً وتعتبر هذه المجموعة احتياطياً ثانوياً لمواجهة حالات السحب الكثيفة من قبل العملاء.
- مجموعة الأوراق الحكومية، وتتمثل في اذونات الخزانة والسندات الحكومية

- الكمبيالات والحوالات المخصومة

ثالثاً: التوظيف لغرض الحصول علي أرباح

هنالك اتجاهان يحددان هذه التوظيفات فالمدرسة الإنجليزية اتجاهها هو توظيف الأموال في قروض قصيرة الأجل أو في أصول يمكن تحويلها بسهولة وسرعة وبدون خسائر إلي نقد و السبب في ذلك هو أن المصارف التجارية تستلم أموالها من مصادر قصيرة الأجل وليس ذلك من المناسب توظيفها في مجالات طويلة الأجل أو أوراق تجارية تحمل مخاطر عند تحويلها إلي نقد وفي وأوقات الكساد الاقتصادي غالباً ما تتعرض إلي خسائر بسبب انخفاض قيمتها وبشكل كبير.

أما المدرسة الألمانية فاتجاهها يؤكد علي ضرورة ممارسة المصارف التجارية لأنشطة الاستثمار المباشر باعتماد علي المصارف المتخصصة في الإقراض طويل و متوسط الأجل في تمويل جزء من مشاريعها الاستثمارية وانتشر اتجاه هذه المدرسة في السنوات الأخيرة وذلك بسبب توفير الأموال لدى المصارف التجارية و بكميات كبيرة ونمو المصارف وزيادة التعاون فيما بينها علي اختلاف أنواعها سواء كانت تجارية أم استثمارية أم متخصصة.

ونرى أن سياسة التوظيف التي ينبغي للمصارف التجارية إتباعها هي الاعتماد علي سياسة الإقراض و الاستثمار طويل وقصير الأجل وحسب ما يتلاءم مع التطورات والتغيرات البيئية سواء كانت في بيئتها الداخلية أو بيئتها الخارجية و أن تعمل إدارة المصارف علي تبني عملية الإدارة الإستراتيجية في رسم سياساتها الاستثمارية وقبولها للودائع.

- **النظام المحاسبي في المصارف التجارية ([1])**

يعتبر هذا النظام الركيزة الأساسية والمهمة لكافة النظم الموجودة في المنظمات و أقدم نظام عرفته المشاريع التجارية والصناعية.

[1]) أ.د طلال محمد الجحاوي، مرجع سابق، ص٩٥

والنظام المحاسبي هو: سلسلة من المهمات التي تتابع بموجبها المعاملات كوسيلة لحفظ السجلات المالية ويقوم النظام بالاعتراف بالمعاملات و احتسابها وتصنيفها وترحيلها وعرضها

ويرى أن النظام المحاسبي هو: عبارة عن مجموعة من الإجراءات والسجلات والمستندات التي يتم بموجبها تبويب وتصنيف المعلومات المحاسبية وعرضها في القوائم المالية وإيصالها للمستخدمين من قبل كوادر ذات مؤهلات محاسبية واستخدام وسائل تكنولوجية تساعد في توفير المعلومات المالية بالسرعة و الوقت المناسب ويتكون النظام المحاسبي في المصارف التجارية من العناصر التالية:-

- نظرية القيد المزدوج:

يعتمد العمل المصرفي علي أن كل معاملة تقيم فيها جانبان الأول مدين والثاني دائن

- الطريقة المحاسبية:

يعتمد العمل المصرفي علي الدفاتر اليومية والأستاذ المساعد و الكشوفات لإثبات المعلومات اليومية ومن ثم نقل مجاميعها إلي دفاتر اليومية العامة المركزية والأستاذ العام.

- المجموعة المستندية :

تعتبر المستندات الأصولية الأساس لإثبات القيود المحاسبية في الدفاتر كفيش الإيداع والصكوك التجارية.

- المجموعة الدفترية:

وتتمثل بمجموعة الدفاتر التي يتم التسجيل فيها ممن واقع المستندات ووفقاً لنظرية القيد المزدوج

- القوائم و الكشوفات المالية:

وتتمثل في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وكشف التدفقات النقدية فضلاً عن التقارير والكشوفات التي تعد بشكل دوري أو حسب حاجة المصرف.

- الآلات والمعدات وأجهزة الحاسوب المستخدمة لإدخال ومعالجة البيانات وكذلك أجهزة الحاسوب اليدوية الصغيرة و الحاسبة الإلكترونية التي أدي استخدامها إلي توفير الكثير من الجهد و الوقت قياساً بالعمل اليدوي.

وهذه الآلات والأجهزة تساعد علي إعداد الكشوفات و القوائم المالية وعرضها بعدة أشكال وبوقت قصير فضلاً عن دقتها إذا ما زودت بمعلومات صحيحة.

- التعليمات و الإجراءات الرقابية:

تحدد التعليمات الكتابية والمحاسبية اللازمة لتسجيل المعلومات في المستندات والدفاتر أما الإجراءات الرقابية فتتمثل في وسائل الرقابة المحاسبية و الإدارية من عمليات ضبط داخلي لضمان دقة و صحة العمل المحاسبي بما يضمن سلامة الأصول و المحافظة عليها.

- **خصائص النظام المحاسبي للمصارف التجارية**

يمكن تلخيص أهم الخصائص للنظام المحاسبي في المصارف التجارية في الأتي ([1]):-

١) الدقة و السرعة: يتطلب العمل المصرفي الدقة المتناهية عند إثبات العمليات في السجلات ومعالجتها محاسبياً و الدقة تشعر العميل "المودع" بالاطمئنان علي أمواله وهذا ينعكس إيجاباً علي المصرف ويجب أن يتم العمل المحاسبي في المصرف بالسرعة الممكنة لأن الفترة المحاسبية هي يومية وكذلك السرعة في تحديد أرصدة العملاء عند حدوث أي عملية سحب أو إيداع مما يجنب المصرف صرف الصكوك بدون رصيد أو عدم صرف الصكوك لعميل له رصيد كافي مما ينعكس سلباً علي المصرف.

٢) الوضوح و الأمانة: يجب أن تكون المصطلحات و المسميات التي يتعامل بها المصرف من الناحية المحاسبية واضحة وبسيطة ومفهومة من قبل العملاء و

[1]) أ.د طلال محمد الجحاوي، مرجع سابق، ص ٩٦

المودعين وفي الوقت نفسه أن تكون عمليات المصرف المحاسبية تتم بأمانة من خلال أحكام الرقابة علي عملية إثبات التعاملات في السجلات و المستندات لأن السلعة محل التعامل هي النقود.

٣) المصارف تمارس أعمال متكررة ومتشابهة كعمليات كالسحب و الإيداع وهذا يتطلب إعداد الكشوفات وتفريغ البيانات في حسابات متشابهة ولهذا يتم إتباع التسجيل في اليوميات العامة والمساعدة وسجلات الأستاذ المساعد.

٤) المصرف هو حلقة وصل بين المودعين و المقترضين لذلك يكون العمل المحاسبي هو إثبات قيم موجودة بالمصرف لكنه لا يملكها ولهذا يتم الاعتماد علي الحسابات و القيود النظامية فيما يخص الأوراق المالية أو التأمين من حيث أنها تعد كأمانة لدى المصرف.

٥) يجب أن يكون النظام المحاسبي في المصارف قادراً علي توفير بيانات ومعلومات تمكن الإدارة من اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب.

٦) أغلب إيرادات المصرف عبارة عن عمولات وفوائد مقابل خدمة العملاء وبذلك لا تستطيع تحديد أرباحها بدون معرفة مقدار فوائد الودائع و فوائد القروض و العمولات التي تدفعها للغير.

- **المبادئ العامة للنظام المحاسبي في المصارف التجارية ([1])**

١) أن يكون النظام المحاسبي قادراً علي إمداد إدارة المصرف بالمعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات السليمة وبالوقت المناسب وذلك عن طريق تحليل الأنشطة الرئيسية في المصرف كالموجودات المتداولة والسريعة التحول إلي نقد دون خسارة وحسابات الودائع الأخرى تحت الطلب فيما يمكن إدارة المصرف من تحديد حجم السيولة المطلوبة وبصورة صحيحة وتحليل حسابات الاحتياطي و المصاريف والإيرادات ومن خلال هذا التحليل تتمكن إدارة المصرف من تقييم الأداء الداخلي للأقسام.

[1]) مرجع سابق، ص ٩٧

٢) يجب أن يكون النظام المحاسبي متضمناً نظاماً رقابياً داخلياً جيداً يتيح أكبر قدر ممكن من الأمان لصحة القيود المحاسبية ويمنع حالات التلاعب و الخطأ.

٣) يجب أن يكون النظام المحاسبي قادراً علي توفير معلومات للجهات الرقابية و الإشرافية وجهات الضرائب بأقل وقت وجهد.

ومن المبادئ التي نصت عليها القاعدة (١٠) من القواعد المحاسبية العراقية يجب مراعاة المبادئ بالأحكام عند الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف فيما يلي:-

- أن يقوم المصرف إفصاحاً شاملاً كافياً لبياناته المالية وحسب احتياجات مستعمليها و أن تعزز وتوثق هذه الإفصاحات وتتسم بالدقة و الأمانة.
- أن تبين البيانات المالية كل الأمور التي توثر علي قناعات وقرارات مستخدميها مثل السيولة والمخاطرة واعتبارات الملائمة.
- الإفصاح عن الآثار الاقتصادية للأحداث مثل الإفصاح عن المعلومات وفقاً لفرضية الاستمرارية وعدم التصفية و الالتزام بمبدأ الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية من فترة لأخرى ويجب مراعاة مبدأ الحيطة و الحذر في إعداد البيانات المالية والإفصاح عنها وعرض البيانات للسنة السابقة.

- **مخاطر العمل المصرفي في المصارف التجارية**

إن طبيعة عمل المصارف التجارية تكتنفها الكثير من المخاطر وعلي إدارات المصارف أن تعمل جاهدة علي الاستعداد لهذه المخاطر ومواجهتها وتعتبر عملية الإدارة الإستراتيجية من الأساليب الحديثة التي علي المصارف العمل بموجبها وسيلة لمواجهة هذه المخاطر و التمكن من استمرارها بعملها رغم حدة المنافسة و التغيرات البيئية .

ومن أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية ما يلي

١) مخاطر السيولة:

يتعرض المصرف التجاري لهذه المخاطر عندما لا تستطيع إدارة المصرف من التوقع الدقيق لحجم الطلب الجديد علي سحوبات الودائع أو القروض في الوقت نفسه لا يستطيع المصرف الحصول علي مصادر جديدة للنقود أو جذب الودائع الجديدة أو ضعف المصرف في إدارة الموجودات والمطلوبات. لذلك علي إدارة المصارف متابعة و مراقبة التدفقات باستمرار لتتمكن من تحديد احتياجاتها من النقد،بحيث لا يفقد المصرف ثقة عملاءه بعدم توفرها أو إدارة المصرف تفقد جدارتها أمام المساهمين لعدم تشغيل أموالهم بالفرص الاستثمارية المربحة كما هو في المصارف الأخرى وبهذا يفقد المصرف جزاً من المساهمين أو الزبائن.

٢) المخاطر الائتمانية:

هي الأخطار التي يتعرض لها المصرف التجاري من جراء نحه الائتمان كالقروض وسلف الأفراد والشركات والهيئات حيث يفشل المستلفون في تسديد أصل الدين مع أو بدون الفوائد المترتبة عليه و تتناسب مخاطر الائتمان بشكل عكسي مع درجة التنويع فيها حيث كلما زادت عملية التنويع في الإقراض قلة المخاطر و العكس.

فتغير الظروف الاقتصادية العامة أو تغير ظروف التشغيل تؤثر علي التدفقات النقدية المتاحة لخدمة الدين ومن الصعب التنبؤ بهذه الظروف أما قدرة الفرد علي رد الدين فتتوقف علي التغيرات التي تحدث علي صافي ثروته لذلك تقوم المصارف التجارية بتحليل قدرة المقترض علي سداد الدين عندما يطلب قرضاً من المصرف وتكون المخاطر بالقروض أكثر من مخاطر المصرف التجاري بالاستثمار في الأوراق المالية لأن المتعاملين بالأوراق المالية يكونون إما جهات حكومية أو شركات ذات مركز مالي جيد وملزمة تقديم تقارير مالية عن قدرتها المالية.

٣) مخاطر السوق:

يتعرض العمل المصرفي لمخاطر بسبب أوضاع السوق المصرفية والتي لا يمكن التحكم فيها أو التغلب عليها وتكون قابلة للتنويع وهي من المخاطر المنتظمة.

٤) مخاطر أسعار الفائدة:

تتعرض باستمرار أسعار الفائدة إلي التغير بالارتفاع و الانخفاض وتشير مخاطر أسعار الفائدة إلي الاختلاف في صافي دخل فائدة المصرف والقيمة السوقية لحقوق الملكية بالمقارنة مع التغيرات في سعر الفائدة السوقية وعلي إدارة المصرف مراقبة تغيرات أسعار الفائدة وباستمرار ذلك بعكس مدى كفاءة إدارة المصرف لأصولها وخصومها

٥) مخاطر العملة الأجنبية:

وهذه المخاطر تتعرض لها المصارف التي تتعامل بالعملة الأجنبية وما يرتبط بها من تقلبات في تحويل العملة الأجنبية إلي عملة محلية، وتكمن المخاطر بعدم إمكانية التنبؤ بأسعار التحويل وعلي إدارة المصرف العمل علي مراقبة أسعار الصرف للحفاظ علي أموال مودعيه بالعملة الأجنبية ضد هذه التقلبات.

٦) المخاطر التشغيلية:

وهي مخاطر تتعلق بنشاط المصرف اليومي ومخاطر التشغيل تتعلق بأعباء العمل المصرفي وعدد الأقسام والفروع والموظفين في المصرف بسبب تفوق مصاريف التشغيل المتوقعة وعلي إدارة المصرف مراقبة مصاريف التشغيل لأنها تعكس مدى كفاءة تقديم الخدمات و الأداء في المصرف وعدم كفاءته ومن أخطار التشغيل هي الأخطار في البنود المثبتة في السجلات.

٧) المخاطر القانونية:

يتعرض المصرف التجاري إلي هذه المخاطر بسبب تقصيره في ما يخص الجوانب القانونية في مستنداته أو المستندات التي يتسلمها من العملاء ويمكن التقليل من هذه المخاطر عن طريق وجود قسم ينشأ حديثاً لتدقيق المستندات و بشكل مستمر كضمان لصحتها وعدم قصورها علي النواحي القانونية و المالية.

٨) مخاطر رأس المال أو سداد الالتزامات:

كلما كانت المخاطر كبيرة أدى ذلك إلي عجز المصرف عن الوفاء بالتزاماته وهذا يعني أن المصارف ذات رؤوس الأموال العالية تكون فيها مخاطر عالية ذات تناسب طردي لذلك فإن المخاطر التي يتحملها من جراء تشغيل رأسماله تكون كبيرة وهذا في الوقت نفسه يعني أن المصرف ذو المخاطر التشغيلية الكبيرة يكون عجزه عن سداد الالتزامات المترتبة عليه إذا ما تعرض للخطر أكبر من المصارف ذات رأس المال الأقل.

وعندما يعتقد الدائنون وحملة الأسهم أن المصرف يواجه مخاطرة كبيرة يطالبون بزيادة الفوائد علي ودائعهم وقروضهم له وهذا يسبب مشاكل في السيولة نتيجة زيادة تكلفة الاقتراض ويدفع المودعين لسحب ودائعهم وذلك يؤدي إلي عدم استطاعة المصرف علي توليد السيولة الكافية مما يؤدي إلي فشله لأنه سيعمل رأسمالاً غير كافي لاستيعاب الخسائر أي قيمة الخصوم السوقية ستكون أكبر من القيمة الصافية للأصول وهنالك مخاطر أخرى تتعرض لها المصارف التجارية مثل مخاطر خطابات الضمان و الاعتمادات المستندية ([1]).

[1]) أ.د طلال محمد الجحاوي، مرجع سابق، ص ٩٣

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

المبحث الأول:نبذة تاريخية عن بنك فيصل الإسلامي السوداني

المبحث الثاني:تحليل بيانات و اختبار الفرضيات

المبحث الأول

نبذة تاريخية عن بنك فيصل الإسلامي السوداني

نشأة بنك فيصل الإسلامي السوداني([1])

تم إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم (٩) لسنة ١٩٧٧م بتاريخ ٤/٤ /١٩٧٧م، وفي مايو ١٩٧٧م اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين و السعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا علي فكرة التأسيس و اكتتبوا في نصف رأس المال المصدق به آنذاك.

وفي ١٨/أغسطس ١٩٧٧م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام ١٩٢٥م.

- **أهداف البنك و أغراضه**

١- القيام بجميع الأعمال المصرفية و التجارية و المالية و أعمال الاستثمار و المساهمة في مشروعات التصنيع و التنمية الاقتصادية والعمرانية و الزراعية و التجارية و الاجتماعية في أي إقليم أو منطقة أو مديرية بجمهورية السودان.

٢- قبول الودائع بمختلف أنواعها.

٣- تحصيل ودفع الأوامر و اذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة و التعامل في النقد الأجنبي بكل صوره.

٤- سحب و استخراج وقبول وتظهير وتنفيذ و إصدار الكمبيالات و الشيكات سواء كانت تدفع في جمهورية السودان أو في الخارج و بوالص الشحن و أي أوراق قابلة للتحويل أو النقل أو التحصيل أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعي.

٥- إعطاء القروض الحسنة وفقا للقواعد التي يقررها البنك.

---

[1]) منشورات بنك فيصل الإسلامي السوداني، ٢٠١٥م.

٦- الاتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة.

٧- العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أنواعها و العمل علي تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخرى أو لأي هيئة عامة أو خاصة.

٨- تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا و مراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في معاملاته مع هذه المصارف.

٩- قبول الأموال من الأفراد و الأشخاص الاعتباريين سواء كانت بغرض توفيرها أو استثمارها.

- **نشاط البنك**

القيام بجميع الأعمال المصرفية و المعاملات المالية و التجارية و الاستثمارية و الحرفية و المساهمة في المشروعات التنموية الاقتصادية و الاجتماعية وتنشيط التعامل في مجال التجارة الخارجية وذلك علي هدي الشريعة الإسلامية و بتقنيات حديثة ومتطورة.

- **الرؤيا**

مصرف إسلامي الوجهة،سوداني السمات، يلتزم الجودة و الامتياز في أعماله إسعادا للعملاء، ثقة في الموردين لتنمية المجتمع، عناية بالعاملين وتعظيما لحقوق المساهمين.

- **الرسالة**

مصرف يزاوج وجهته الإسلامية و سماته السودانية، ويستهدف بالتطوير الامتياز، وبالكفاءة الأفضل، مركز مالي سليم، و منتجات مصرفية شرعية معاصرة، و علاقات خارجية متنامية، وتقنيات مستحدثة، يقوم عليها العاملون فريقا محرضا خلقا، ملتزم أمانة، ومدربا مهارة، مؤهل معرفة ويلتزم الشفافية منهجا، ليسعد المتعاملين و المساهمين و المجتمع.

- **القيم العشرة**

١- الشرعية

٢- الريادة

٣- التميز

٤- المهنية

٥- العمل بروح الفريق

٦- التحسين المستمر

٧- الشفافية

٨- إسعاد المتعاملين

٩- التعاون مع الشركاء

١٠- الشراكة مع المجتمع

- **الشركات التابعة**

١-شركة التأمين الإسلامية المحدودة.

٢-الشركة الإسلامية للتجارة و الخدمات.

٣-شركة الفيصل للمعاملات المالية المحدودة.

٤-شكة الفيصل العقارية المحدودة.

مركز الفيصل الثقافي

وهو أحدي مؤسسات المسئولية الاجتماعية للبنك.

- **الخدمات الإلكترونية التي يقدمها البنك**

١-الرواد اونلاين

٢- خدمة الرسائل القصيرة

٣- شراء الكهرباء عبر جميع صرافات بنك فيصل الإسلامي المنتشرة بالعاصمة و الولايات.

٤- خدمة المرتبات الإلكترونية.

٥- خدمة الصرافات الآلية.

٦- خدمة نقاط البيع.

٧- خدمة الإيداع الآلي (الإيداع النقدي عبر الصراف الآلي).

٨- خدمة تسجيل الطلاب (التسجيل الإلكتروني لطلاب الجامعات).

٩- خدمة التحصيل الإلكتروني (التحصيل الإلكتروني لرسوم الخدمات).

- **الخدمات المصرفية الإلكترونية**

١-خدمة الهاتف المصرفي

وهو يقدم عددا من الخدمات المصرفية لعملاء البنك في سرية وأمان،إذ يتمتع النظام بالخصوصية الكاملة نسبة لأن العميل يتعامل مع النظام عبر رقم حسابه و الرقم السري له وهو رقم يمكن للعميل تغييره في أي وقت ومن مميزات الهاتف المصرفي:-

- استخدام الخدمة في أي مكان و أي زمان
- اختصار زمن العميل عند طلبه لخدمة مصرفية محددة، ويستفيد العميل من تلك الخدمة علي مدار ٢٤ ساعة.

٢- الصراف الآلي

وهي خدمة يقدمها البنك عن طريق ماكينات الصراف الآلي التي تعمل طول ال٢٤ساعة دون توقف حيث تتصل هذه الماكينات بكل فروع البنك لتنتج العديد من الخدمات في أي وقت شاء دون التقيد بزمن فتح أو إغلاق البنك أو الفروع، وعدد الصرافات بلغ ١٤٣صراف آلي في العاصمة و الولايات في عام ٢٠١٥م.

٣- خدمة البنك الشخصي

تكفل هذه الخدمة المميزة للعملاء المتميزين التعامل مع حساباتهم في البنك عبر ربط الحاسب الشخصي للعميل مع خادم الخدمة في البنك عبر خط الهاتف وتتمثل الخدمات المقفولة في:

- استعراض أرصدة حسابات العميل.
- استعراض أسعار العرض للعملاء.
- الاستعلام عن موقف شيك.
- تنفيذ دفع شيك.
- استعراض الشيكات المرسلة للتحصيل عبر المقاصة وموقفها تكفل هذه الخدمة لعملاء البنك المركزي في الخدمة عبر استخدام متصفح الإنترنت الأمي.

أ- الاستعلامات

الاستعلام عن أسعار العملات – الاستعلام عن أرصدة حساب العميل – الاستعلام عن موقف شيك، الاستعلام عن تحصيل كمبيالة.

ب- الخدمات

طلب كشف حساب، طلب إصدار خطاب اعتماد، طلب إصدار شيك مصرفي، طلب عمل تحويل، طلب عملية استثمارية، الاكتتاب في المحافظ الاستثمارية.

تم حصر مجال البنك في تعزيز التنمية الاجتماعية في الآتي:-

١- العدل في المعاملات

عمل البنك علي تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته و الابتعاد عن المحظورات الشرعية فيها من الربا والغرر و الغش.

والظلم و الاحتكار والغش و غيرها وقد حقق البنك هذا بإبطال باطل الربا و إحقاق حق البيع وسائر المعاملات المالية القائمة علي فقه المعاملات الإسلامية.

٢- إحياء شعيرة الزكاة

اهتم بنك فيصل بشعيرة الزكاة تأسيسه وذلك بإنشاء صندوق للزكاة يتم فيه تجميع زكاة البنك وعملائه ويقوم بتوزيع أصول هذه الزكاة علي مصارفها المحددة في القرآن.

٣- تشجيع العمل علي الإنتاج

عمل بنك فيصل علي تشجيع العمل علي الإنتاج ومن خلال التمويل عبر الصيغ الإسلامية لكل القطاعات الاقتصادية.

٤- التمويل الأصغر

بنك فيصل صاحب تجربة في مجال التمويل الأصغر تمثلت في تخصيص فرع في تمويل الصناعات و المشروعات الصغيرة.

٥- تشجيع الابتكار و المعرفة و البحوث و التدريب

شجع بنك فيصل بتمويل مشروعات الابتكار للخريجين في الجامعات كما أنه وفي الدعم الكثير من الدراسات و البحوث المتعلقة بتطوير العمل كما اهتم بالكثير من الدراسات إيمانا منه بأهمية التطوير و التأهيل و ما يحققه من إضافة حقيقية في الإنتاج و مهارات الفرد.

٦- دعم المشروعات التنموية الاجتماعية

٧- تمكين الجانب الاجتماعي بين العاملين

اهتم البنك بالجانب الاجتماعي بين العاملين وذلك بتحسين رواتب العاملين و مخصصاتهم بنسب عالية مما أدي إلي رفع الروح المعنوية و بالتالي الإحساس بالانتماء، و أيضا إنشاء الجمعية التعاونية للعاملين و الصندوق الخيري للعاملين و جمعية القرآن الكريم.

٨- الإنفاق الاستثماري علي التقنية المصرفية

يعتبر البنك ضمن البنوك الرائدة في مجال التقنية، حيث يمتلك أحدث أنظمة العمل المصرفية التي تمكنه من إجراء معاملاته بسرعة ودقة فائقة، إضافة إلي انتشار فروعه في كافة مدن السودان.

٩- الانتشار الجغرافي للبنك

سعي البنك منذ تأسيسه نحو زيادة انتشاره الجغرافي لتحقيق حرفي أوسع لزيادة انتشار التعامل الإسلامي في المجال المصرفي و توسيع قاعدة المتعاملين مع المصارف الإسلامية حيث بلغ عدد فروعه ٣٦ فرع في العام ٢٠١٥م.

المبحث الثاني

تحليل بيانات الدراسة و اختبار الفرضيات

أولاً: الترميز:

تم ترميز إجابات المبحوثين حتى يسهل إدخالها في جهاز الحاسب الآلي للتحليل الإحصائي حسب الأوزان الآتية:

أوافق بشدة	وزنها	٥
أوافق	وزنها	٤
محايد	وزنها	٣
لا أوافق	وزنها	٢
لا أوافق بشدة	وزنها	١

$$\text{الوسط الفرضي} = \frac{\text{مجموع الأوزان}}{\text{عددها}} = \frac{١ + ٢ + ٣ + ٤ + ٥}{٥} = ٣$$

الغرض من حساب الوسط الفرضي هو مقارنته بالوسط الحسابي الفعلي للعبارة حيث إذا قل الوسط الفعلي للعبارة عن الوسط الفرضي دل ذلك على عدم موافقة المبحوثين على العبارة أما إذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط الفرضي دل ذلك على موافقة المبحوثين على العبارة.

ثانياً: الأسلوب الإحصائي:

استخدم برنامج ألـ (SPSS) لمعالجة البيانات إحصائيا SPSS مختصر لـ statistical package for social sciences والتي تعنى بالعربية الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الأسلوب الإحصائي المستخدم في تحليل هذه البيانات هو التكرارات والنسب المئوية لإجابات المبحوثين بالإضافة إلى الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأوزان إجابات المبحوثين .

الوسط الحسابي يستخدم لوصف البيانات أي لوصف اتجاه المبحوثين نحو العبارة هل هو سلبي أم إيجابي للعبارة فإذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط الحسابي الفرضي (٣) فهذا يعنى أن اتجاه إجابات المبحوثين إيجابي للعبارة أي يعني الموافقة على العبارة.

ولاختبار تكرارات إجابات المبحوثين هي في الاتجاه السلبي أم في الاتجاه الإيجابي أستخدم اختبار مربع كأي لجودة التطابق.

أي لاختبار الفرض الآتي إلى أي مدى التكرارات المتحصل عليها من إجابات المبحوثين تتوزع بنسب متساوية (منتظمة) للعبارات: (أوافق بشدة ، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، فإذا كان حجم العينة ٢٠ يتوزعون بنسب متساوية للإجابات الخمسة (٤ لكل إجابة) فإذا كان هنالك فرق ذو دلاله إحصائية بين المتوقع (٤ لكل أجابه) وبين التكرارات المتحصل عليها هذا يعنى أن إجابات المبحوثين تميل نحو الإيجابية أو السلبية حيث يمكن تحديد ذلك من خلال الوسط الحسابي الفعلي هل هو اكبر من الوسط الحسابي الفرضي أم اقل من الوسط الفرضي.

اختبار مربع كأي نحصل فيه على قيمة مربع كآي

$$X^2 = \sum_{i=1}^{n} \frac{(O_i - E)^2}{Ei}$$

حيث أن:

Oi : هي التكرارات المشاهدة (المتحصل عليها من العينة)

Ei : هي التكرارات المتوقعة (٤ في هذه الدراسة)

$\sum_{i=1}^{n}$: المجموع

n : عدد أفراد العينة

i : ١. ٢,٣

كما أن القيمة الاحتمالية فهي التي تحدد ما إذا كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات المتوقعة والتكرارات المشاهدة وذلك بمقارنة القيمة الاحتمالية بمستوى معنوية(٠,٠٥) فإذا كانت اقل من ٠,٠٥ فهذا يدل على أنه توجد فروق بين التكرارات والمشاهدة والتكرارات المتوقعة. وفى هذه الحالة نقارن الوسط الحسابي الفعلي للعبارة بالوسط الفرضي فإن كان أقل من الوسط الفرضي دليل كافي على عدم موافقة المبحوثين على العبارة أما إذا كان أكبر من الوسط الفرضي فهذا دليل على موافقة المبحوثين على العبارة.

الثبات الإحصائي

يقصد بثبات الإختبار ان يعطي المقياس نفس النتائج اذا ما استخدم اكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة و يعني الثبات أيضآ أنه اذا ما طبق إختبار ما على مجموعة من الافراد ورصدت درجات كل منهم ثم اعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها و تم الحصول على الدرجات نفسها يكون ثابتآ تماما ، كما يعرف الثبات ايضآ بانه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي الحصول عليها مما يقيسه الاختبار.

معامل ثبات كرونباخ ألفا

يتم حساب معامل معامل ثبات ألفا كرونباخ بإستخدام برنامج spss والذي من خلاله نحسب معامل التمييز لكل سؤال حيث يتم حذف السؤال الذي معامل تمييزه ضعيف او سالب.

يقصد الإتساق الداخلي لأسئلة الإستبانة هي قوة الإرتباط بين درجات كل مجال و درجات أسئلة الإستبانة الكلية.

- لحساب الثبات استخدم الباحث اسلوب معامل (ألفا كرونباخ Cronbach's alp).

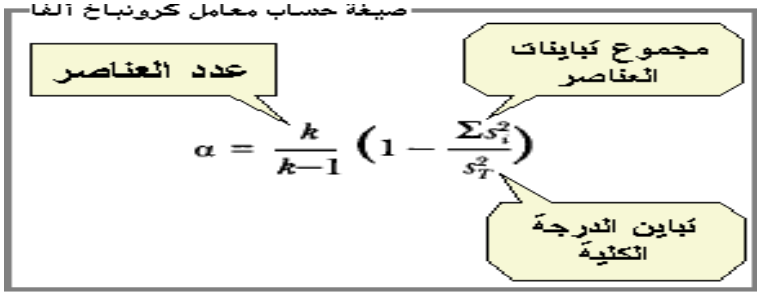

بلغت قيمة معامل الثبات حوالى ٠,٩٥ وهى نسبة عالية وهذا ثبات الاختبار وصلاحيته

ولإيجاد الصدق = $\sqrt{\text{الثبات}}$

الصدق= $\sqrt{٠,٩٥}$ = ٠,٩٧

معامل الصدق يساوي (٠,٩٧) وهذ يدل على أن استبانة الدراسة تتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

القسم الأول: تحليل البيانات الشخصية

جدول رقم (١/٢/٣)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة%
من ٣٠ سنة فأقل	٧	٣٥
من ٣١ – ٤٠ سنة	٩	٤٥
من ٤١ – ٥٠ سنة	٢	١٠
من ٥١ سنة فأكثر	٢	١٠
المجموع	٢٠	١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

شكل رقم (١/٢/٣)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب العمر

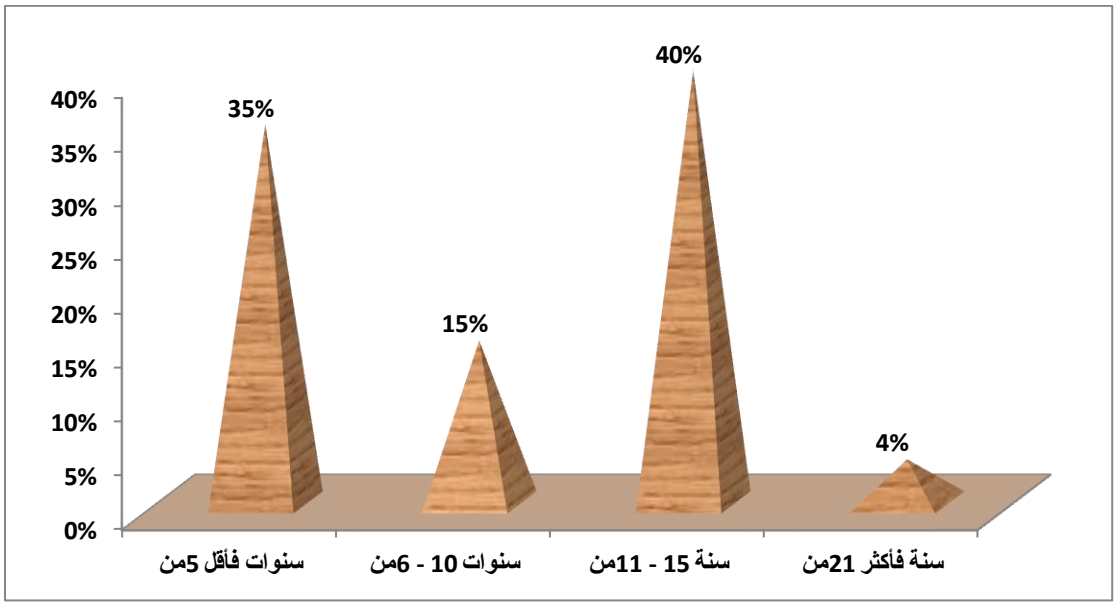

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

من الجدول رقم (١/٢/٣) والشكل البياني رقم (١/٢/٣) فإن ٣٥% من أفراد عينة الدراسة أعمارهم من ٣٠ سنة فأقل، و ٤٥% منهم تتراوح أعمارهم من ٣١ – ٤٠ سنة، بينما ١٠% أعمارهم من ٤١ – ٥٠ سنة، و ١٠% أعمارهم من ٥١ سنة فأكثر.

جدول رقم(٢/٢/٣)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
بكالريوس	٧	٣٥
دبلوم عالي	١	٥
ماجستير	١٠	٥٠
دكتوراه	٢	١٠
أخرى	–	–
المجموع	**٢٠**	**١٠٠**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

شكل رقم (٢/٢/٣)

أفراد عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي

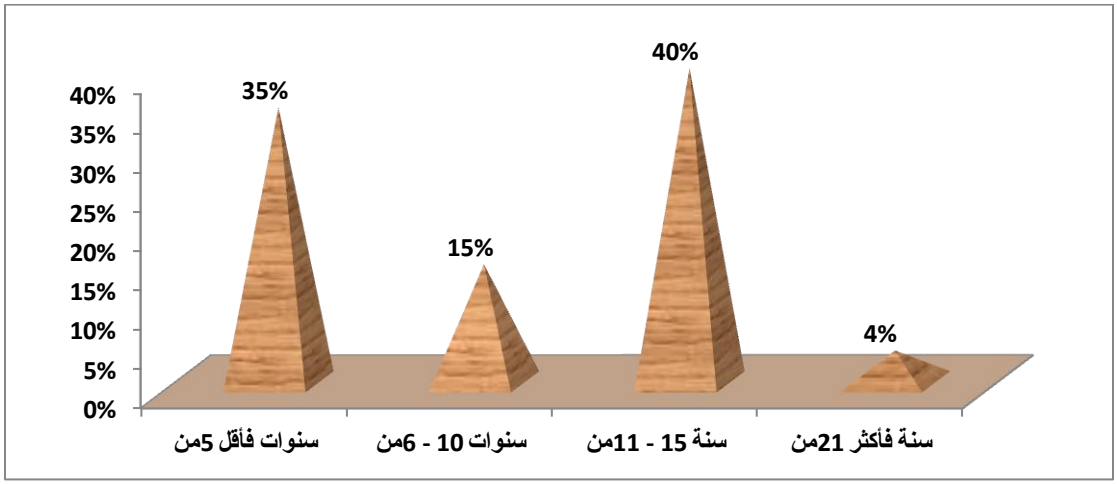

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

من الجدول رقم (٢/٢/٣) والشكل البياني رقم (٢/٢/٣) فإن ٣٥% من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالريوس، و ٥% مؤهلهم العلمي دبلوم عالي، بينما ٥٠% منهم مؤهلهم العلمي ماجستير، و ١٠% دكتوراه.

التخصص العلمي

جدول رقم (٣/٢/٣)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة%
محاسبة مالية	٨	٤٠
إدارة أعمال	–	–
اقتصاد	٩	٤٥
دراسات مالية ومصرفية	–	–
تكاليف ومحاسبة إدارة	–	–
نظم معلومات إدارية	–	–
أخرى	٣	١٥
المجموع	**٢٠**	**١٠٠**

المصدر: إعداد الباحثات من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

شكل بيان رقم (٣/٢/٣)

أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

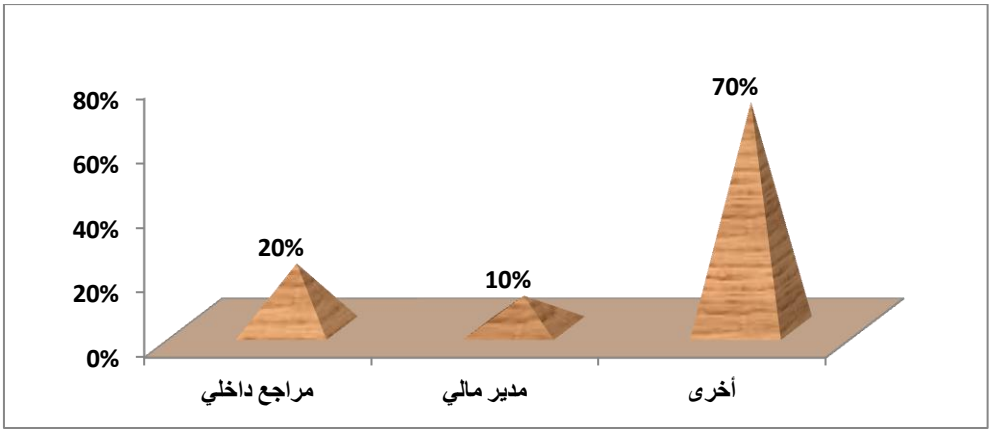

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

من الجدول رقم (٣/٢/٣) والشكل البياني رقم (٣/٢/٣) فإن ٤٠% من أفراد العينة تخصصهم العلمي محاسبة مالية، و ٤٥% تخصصهم العلمي اقتصاد، بينما ١٥% من افراد العينة لديهم تخصصات علمية أخرى.

المؤهل المهني

جدول رقم (٤/٢/٣)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل المهني

المؤهل المهني	التكرار	النسبة%
زمالة بريطانة	–	–
زمالة أمريكية	–	–
زمالة عربية	–	–
زمالة سودانية	٣	١٥
أخرى	٨	٤٠
لا يوجد	٩	٤٥
المجموع	**٢٠**	**١٠٠**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

شكل بياني رقم (٤/٢/٣)

لأفراد عينة الدراسة وفق المؤهل المهني

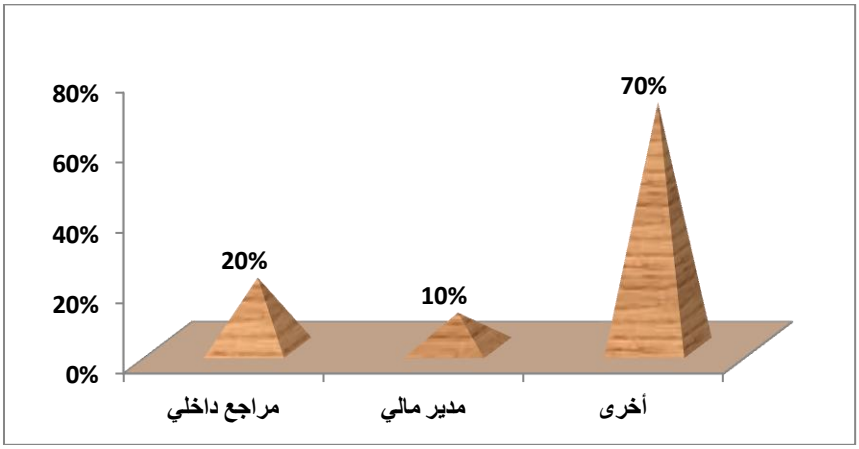

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

من الجدول **رقم (٤/٢/٣)** والشكل البياني **رقم (٤/٢/٣)** فإن ١٥% من أفراد العينة مؤهلهم المهني زمالة سودانية، و ٤٠% لديهم مؤهلات علمية أخرى، بينما ٤٥% لا يوجد لديهم مؤهل مهني.

المسمى الوظيفي

جدول رقم (٣/٢/٥)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة%
مراجع داخلي	٤	٢٠
مراجع خارجي	–	–
مراقب مالي	–	–
مدير مالي	٢	١٠
أخرى	١٤	٧٠
المجموع	**٢٠**	**١٠٠**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

شكل بيان رقم (٣/٢/٥)

أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

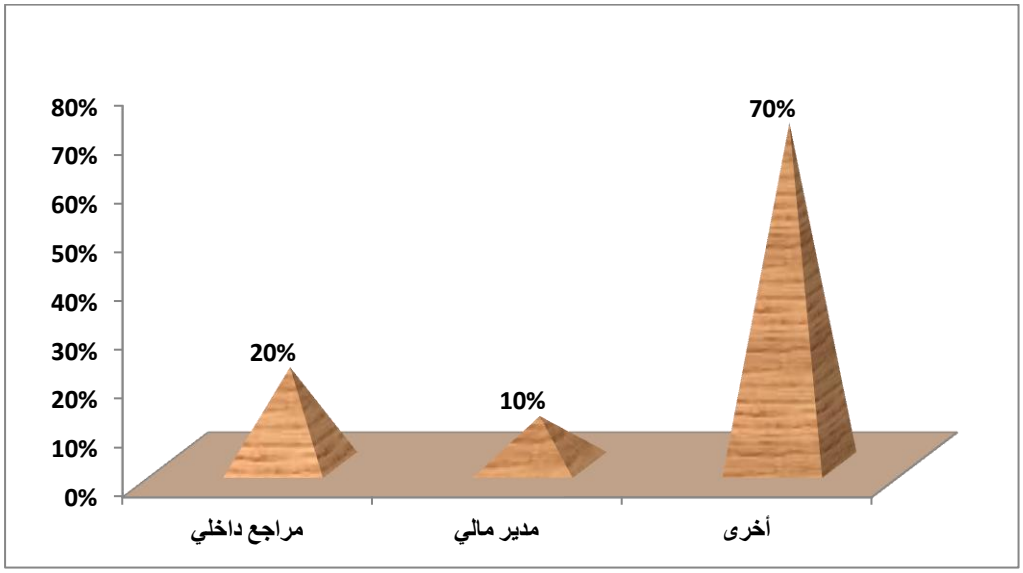

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

من الجدول رقم (٣/٢/٥) والشكل البياني رقم (٣/٢/٥) فإن ٢٠% من أفراد العينة الدراسة مراجعين داخليين، و ١٠% مدراء ماليين، و ٧٠% يشغلون وظائف أخرى.

سنوات الخبرة

جدول رقم (٦/٢/٣)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة%
من ٥ سنوات فأقل	٧	٣٥
من ٦ – ١٠ سنوات	٣	١٥
من ١١ – ١٥ سنة	٨	٤٠
من ١٦ – ٢٠ سنة	–	–
من ٢١ سنة فأكثر	٢	٤
المجموع	٢٠	١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

شكل بيان رقم (٦/٢/٣)

أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

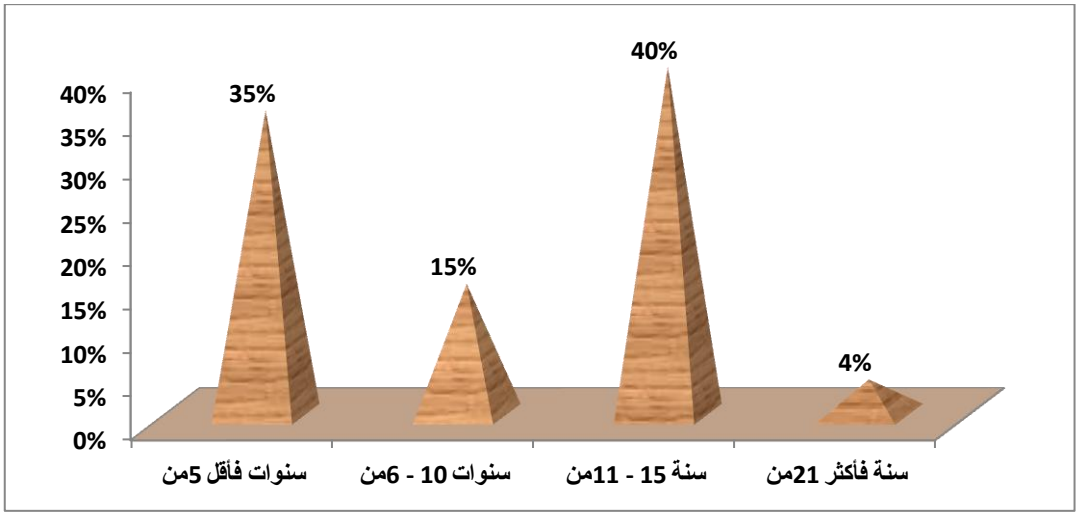

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

من الجدول رقم (٦/٢/٣) والشكل البياني رقم (٦/٢/٣) فإن ٣٥% من أفراد العينة سنوات خبرتهم من ٥ سنوات فأقل، و ١٥% سنوات خبرتهم ٦ – ١٠ سنة، بينما ٤٠% سنوات خبرتهم من ١١ – ١٥ سنة، و ٤% سنوات خبرتهم من ٢١ سنة فأكثر.

نص الفرضية الأولى: تؤثر عملية المراجعة الخارجية في تقويم الأداء المالي للمصرف بدرجة عالية.

جدول رقم (٧/٢/٣)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
١- المراجعة الخارجية ذات أثر إيجابي على تقويم الأداء المالي بالمصارف التجارية.	٧	١١	-	٢	-	٢٠
	%٣٥	%٥٥	-	%١٠	-	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

شكل بياني رقم (٧/٢/٣)

إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الأولى

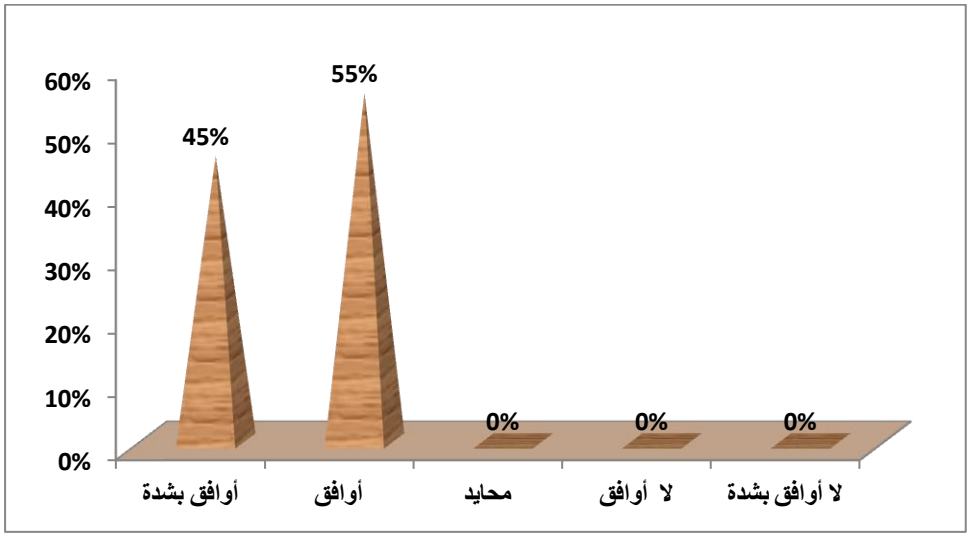

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

من الجدول رقم (٧/٢/٣) والشكل البياني رقم (٧/٢/٣) فإن ٣٥% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن المراجعة الخارجية ذات أثر إيجابي على تقويم الأداء المالي بالمصارف التجارية، و ٥٥% منهم موافقون، بينما ١٠% لا يوافقون.

جدول رقم (١٠/٢/٣)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
٢- يفيد تقويم الأداء المالي بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وعليها مواطن القوة والضعف في المصرف التجاري.	٧	١٣	–	–	–	٢٠
	%٣٥	%٦٥	–	–	–	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

شكل بياني رقم (٨/٢/٣)

إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الأولى

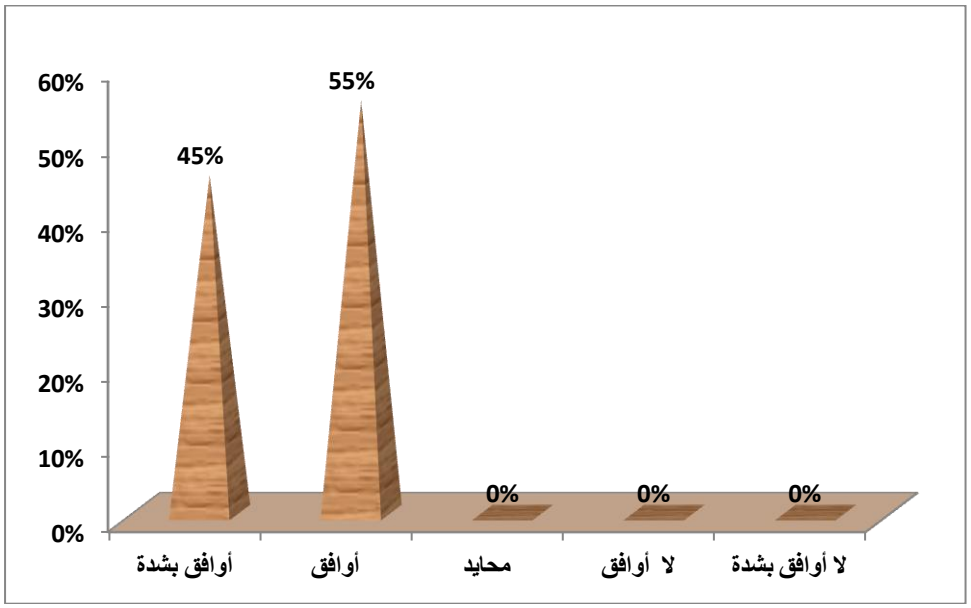

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

يتضح من الجدول رقم (٨/٢/٣) والشكل البياني رقم (٨/٢/٣) فإن ٣٥% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تقويم الأداء المالي بصورة مباشرة يفيد في تشخيص المشكلات وعليها مواطن القوة والضعف في المصرف التجاري، و ٦٥% موافقون.

جدول رقم (٩/٢/٣)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	**المجموع**
٣- يعتبر تقرير المراجع الخارجي لتقويم الأداء من أهم التقارير التي تبني عليها عمليتي المراقبة والضبط.	١١	٧	٢	–	–	٢٠
	%٥٥	%٣٥	%١٠	–	–	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

شكل بياني رقم (٩/٢/٣)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الأولى

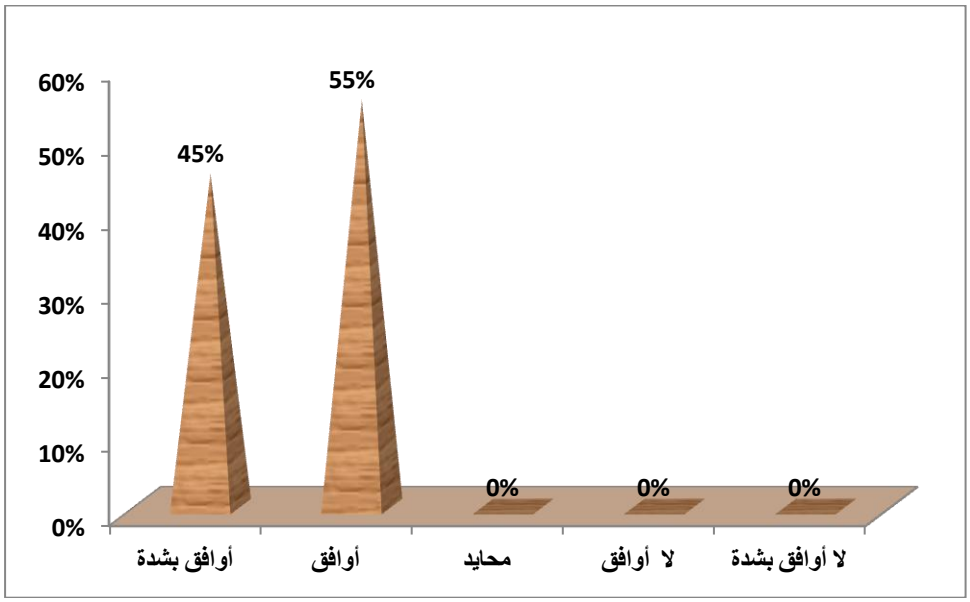

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

من الجدول رقم (٩/٢/٣) والشكل البياني رقم (٩/٢/٣) فإن ٥٥% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تقرير المراجع الخارجي لتقويم الأداء يعتبر من أهم التقارير التي تبني عليها عمليتي المراقبة والضبط، و ٣٥% منهم موافقون، بينما ١٠% محايدون.

جدول رقم (١٠/٢/٣)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
٤- تسهم المراجعة الخارجية في إضافة قيمة للمصرف من خلال مراجعة أداءه المالي.	١٢	٤	٢	–	٢	٢٠
	%٦٠	%٢٠	%١٠	–	%١٠	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

شكل بياني رقم(١٠/٢/٣)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الأولى

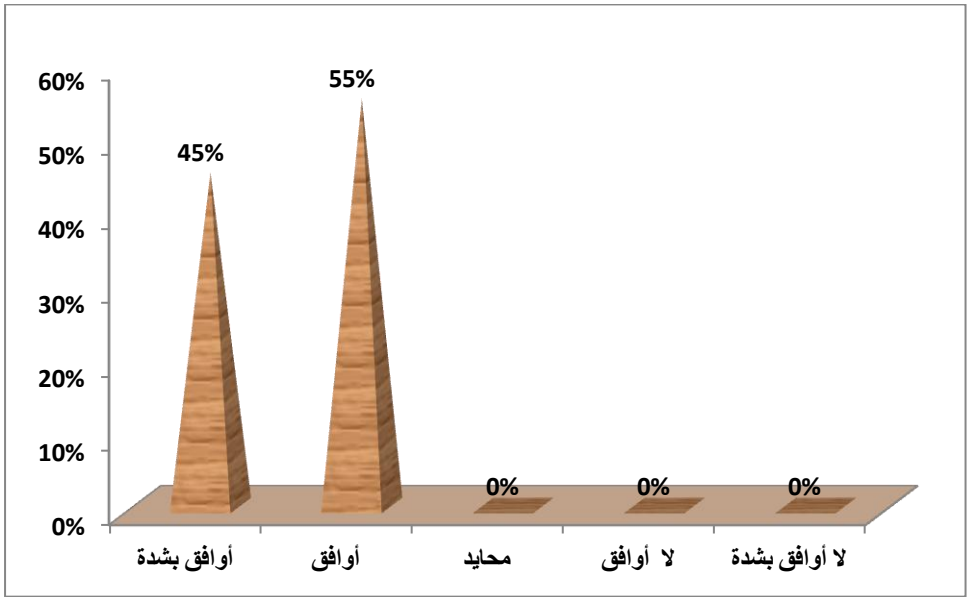

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

يتضح من الجدول رقم (١٠/٢/٣) والشكل البياني رقم (١٠/٢/٣) فإن ٦٠% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن المراجعة الخارجية تسهم في إضافة قيمة للمصرف من خلال مراجعة أداءه المالي، و ٢٠% منهم موافقون، بينما ١٠% محايدون، و ١٠% لا يوافقون بشدةس.

جدول رقم (١١/٢/٣)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
٥- يؤدي عدم التأهيل الكافي للمراجع الخارجي إلى إرتكاب أخطاء ومعالجات خاطئة قد تؤثر على الأداء المالي للمصرف التجاري	١٣	٧	–	–	–	٢٠
	٦٥%	٣٥%	–	–	–	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

شكل رقم (١١/٢/٣)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الأولى

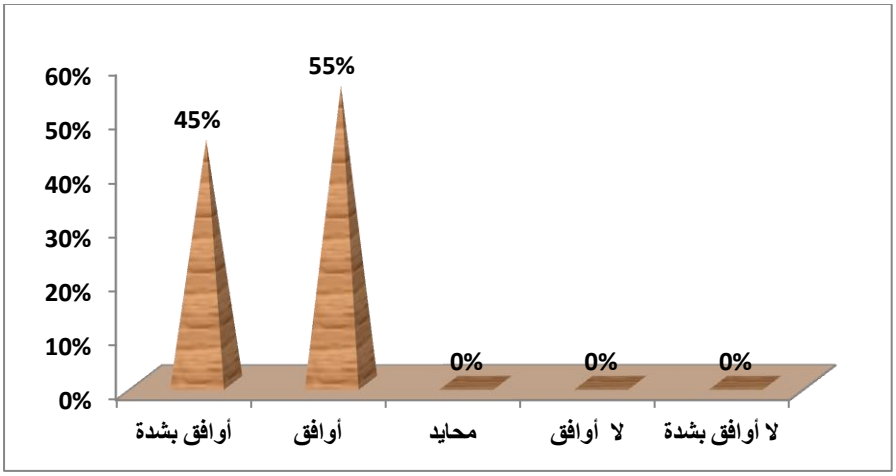

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

يتضح من الجدول رقم (١١/٢/٣) والشكل البياني رقم (١١/٢/٣) فإن ٦٥% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن عدم التأهيل الكافي للمراجع الخارجي يؤدي إلى إرتكاب أخطاء ومعالجات خاطئة قد تؤثر على الأداء المالي للمصرف التجاري، و ٣٥% منهم موافقون.

جدول رقم (١٢/٢/٣): الوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الأولى:

العبـارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
١- المراجعة الخارجية ذات أثر إيجابي على تقويم الأداء المالي بالمصارف التجارية.	٤,٢	٠,٩	٦	٢	٠,٠٤
٢- يفيد تقويم الأداء المالي بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وعليها مواطن القوة والضعف في المصرف التجاري.	٤,٤	٠,٥	١,٨	١	٠,١٨
٣- يعتبر تقرير المراجع الخارجي لتقويم الأداء من أهم التقارير التي تبني عليها عمليتي المراقبة والضبط.	٤,٥	٠,٧	٦	٢	٠,٠٤
٤- تسهم المراجعة الخارجية في إضافة قيمة للمصرف من خلال مراجعة أداءه المالي.	٤,٢	١,٣	١٣,٦	٣	٠,٠٤
٥- يؤدي عدم التأهيل الكافي للمراجع الخارجي إلى إرتكاب أخطاء ومعالجات خاطئة قد تؤثر على الأداء المالي للمصرف التجاري	٤,٧	٠,٥	١,٨	١	٠,١٨

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

يلاحظ من الجدول رقم (١٢/٢/٣) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (٣) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (٠,٥ – ١,٣) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لغالبية العبارات أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها.

بناءاً على هذا تتأكد عدم صحة الفرضية التي نصها: تؤثر عملية المراجعة الخارجية في تقويم الأداء المالي للمصرف بدرجة عالية.

إختبار الفرضية الثانية:

نص الفرضية الثانية: تلعب المراجعة الخارجية دور هام في تقويم أداء المصارف التجارية.

جدول رقم (١٣/٢/٣)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	**المجموع**
١- للمراجعة الخارجية دور مهم في تقويم الأداء المالي بإعتباره وسيلة الرقابة والضبط.	١١	٧	–	٢	–	٢٠
	٥٥%	٣٥%	–	١٠%	–	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٦ م

شكل بياني رقم (١٢/٢/٣)

إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثانية

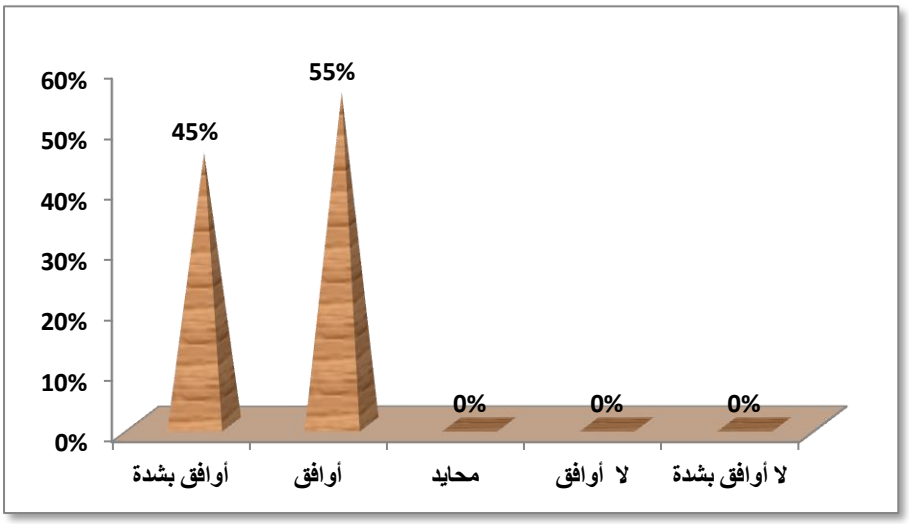

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٦ م

من الجدول رقم (١٣/٢/٣) والشكل البياني رقم (١٢/٢/٣) فإن ٥٥% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن للمراجعة الخارجية دور مهم في تقويم الأداء المالي بإعتباره وسيلة الرقابة والضبط، و ٣٥% موافقون، بينما ١٠% لا يوافقون.

جدول رقم (١٤/٢/٣)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	**المجموع**
٢- تهتم المراجعة الخارجية بالبعد الإقتصادي في التقويم ويشمل التقويم النتائج العامة للمصرف ومدى نجاحه في تحقيق أهدافه وسياسته العامة.	٧	٩	٤	–	–	٢٠
	%٣٥	%٤٥	%٢٠	–	–	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

شكل بياني رقم (١٣/٢/٣)

إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثانية

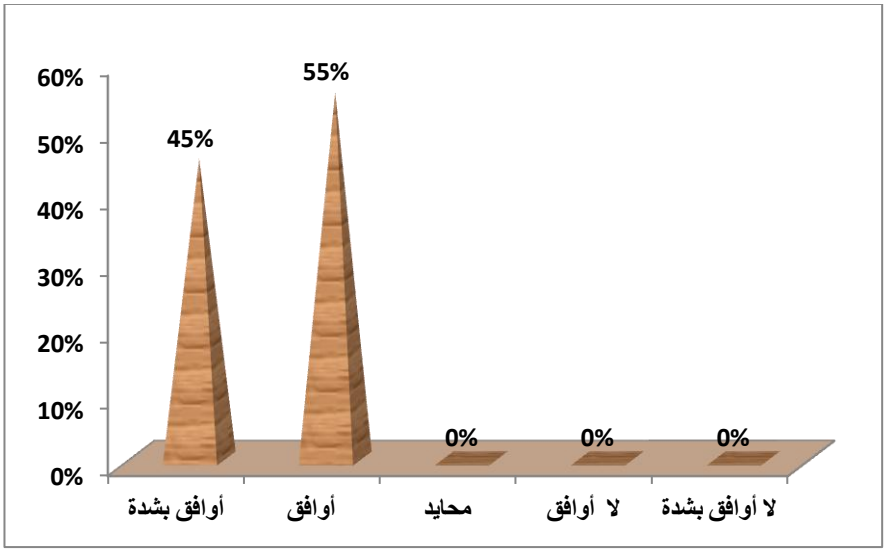

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

يتضح من الجدول رقم (١٤/٢/٣) والشكل البياني رقم (١٣/٢/٣) فإن ٣٥% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تهتم المراجعة الخارجية بالبعد الإقتصادي في التقويم ويشمل التقويم النتائج العامة للمصرف ومدى نجاحه في تحقيق أهدافه وسياسته العامة، و ٤٥% موافقون، بينما ٢٠% محايدون.

جدول رقم (١٥/٢/٣)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
٣- تتطلب وظيفة المراجعة الخارجية فضلاً عن المستوى الثقافي العام والمعلومات الأكاديمية ومعرفة اللغات الأجنبية توافر خبرة فنية تقنية ومصرفية.	٨	١٢	–	–	–	٢٠
	%٤٠	%٦٠	–	–	–	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

شكل بياني رقم (١٤/٢/٣)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثانية

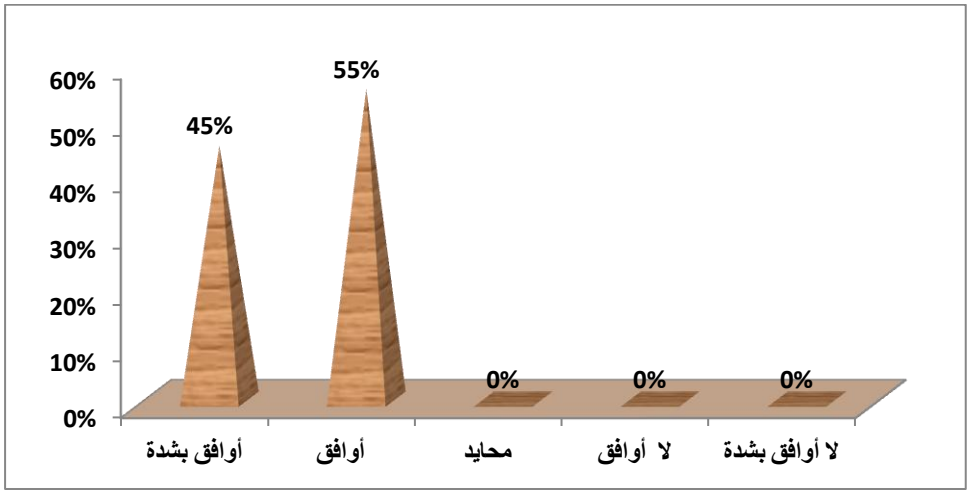

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

من الجدول رقم (١٥/٢/٣) والشكل البياني رقم (١٤/٢/٣) فإن ٤٠% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن وظيفة المراجعة الخارجية فضلاً عن المستوى الثقافي العام والمعلومات الأكاديمية ومعرفة اللغات الأجنبية تتطلب توافر خبرة فنية تقنية ومصرفية، و ٦٠% موافقون.

جدول رقم (١٦/٢/٣)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
٤- للمراجعة الخارجية أهمية في تقويم أداء المصارف لتجارية.	٧	١١	٢	–	–	٢٠
	%٣٥	%٥٥	%١٠	–	–	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

شكل بياني رقم(١٥/٢/٣)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثانية

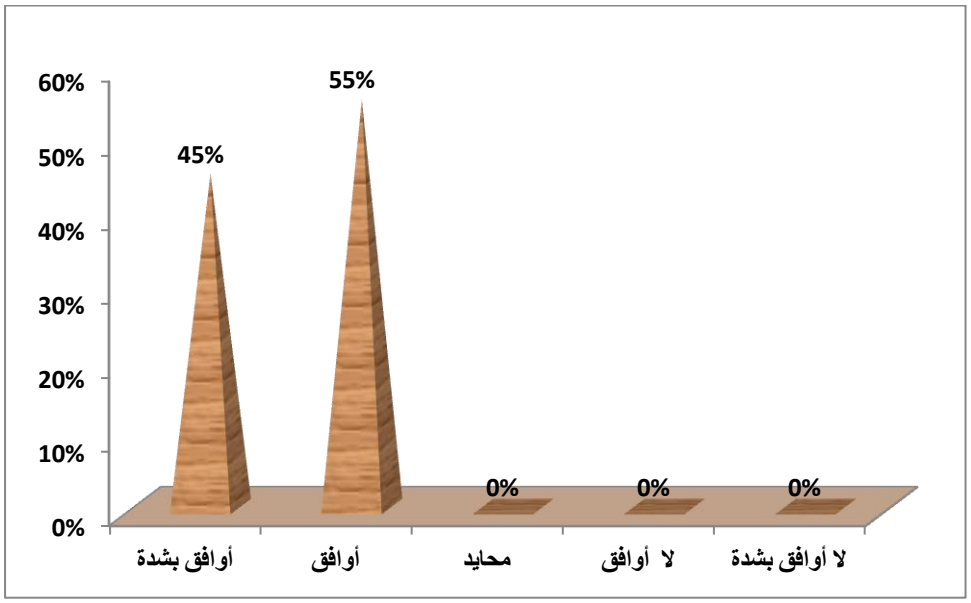

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

يتضح من الجدول رقم (١٦/٢/٣) والشكل البياني رقم (١٥/٢/٣) فإن ٣٥% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن للمراجعة الخارجية أهمية في تقويم أداء المصارف لتجارية، و ٥٥% موافقون، بينما ١٠% محايدون.

جدول رقم (١٧/٢/٣)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
٥- تعتبر عملية تقويم الأداء الحلقة الأخيرة في سلسلة العملية الإدارية	٧	٨	٣	٢	-	٢٠
	%٣٥	%٤٠	%١٥	%١٠	-	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

شكل بياني رقم (١٦/٢/٣)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثانية

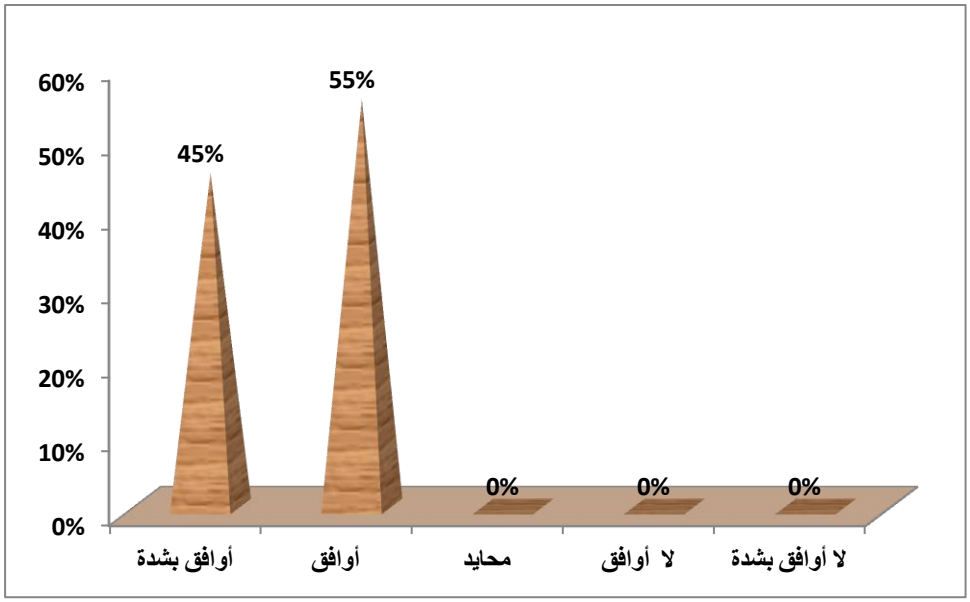

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

يتضح من الجدول رقم (١٧/٢/٣) والشكل البياني رقم (١٦/٢/٣) فإن ٣٥% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن عملية تقويم الأداء تعتبر الحلقة الأخيرة في سلسلة العملية الإدارية، و ٤٠% موافقون، بينما ١٥% محايدون، و ١٠% لا يوافقون.

جدول رقم (١٨/٢/٣): الوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الثانية:

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
١- للمراجعة الخارجية دور مهم في تقويم الأداء المالي بإعتباره وسيلة الرقابة والضبط.	٤,٤	٠,٩	٦	٢	٠,٠٤
٢- تهتم المراجعة الخارجية بالبعد الإقتصادي في التقويم ويشمل التقويم النتائج العامة للمصرف ومدى نجاحه في تحقيق أهدافه وسياسته العامة.	٤,٢	٠,٧	١,٩	٢	٠,٣٨
٣- تتطلب وظيفة المراجعة الخارجية فضلاً عن لمستوى الثقافي العام والمعلومات الأكاديمية ومعرفة اللغات الأجنبية توافر خبرة فنية تقنية ومصرفية.	٤,٤	٠,٥	٠,٨	١	٠,٣٧
٤- للمراجعة الخارجية أهمية في تقويم أداء المصارف لتجارية.	٤,٢	٠,٩	٦	٢	٠,٠٤
٥- تعتبر عملية تقويم الأداء الحلقة الأخيرة في سلسلة العملية الإدارية	٤	١	٥,٢	٣	٠,١٥

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

يلاحظ من الجدول رقم (١٨/٢/٣) أن الوسط الحسابي لغالبية العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (٣) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (٠,٥ – ١) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لغالبية العبارات فهي أكبر من مستوى المعنوية ٠,٠٥ وهذا يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتوزع بنسب شبه متساوية.

من خلال ذلك تتأكد صحة الفرضية الت نصها: تلعب المراجعة الخارجية دور هام في تقويم أداء المصارف التجارية.

اختبار الفرضية الثالثة:

نص الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وتقويم الأداء المالي بالمصارف التجارية.

جدول رقم (١٩/٢/٣)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
١- المراجعة الخارجية تعمل على زيادة كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية.	٥	١١	٤	–	–	٢٠
	%٢٥	%٥٥	%٢٠	–	–	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

شكل بياني رقم (١٧/٢/٤)

إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثالثة

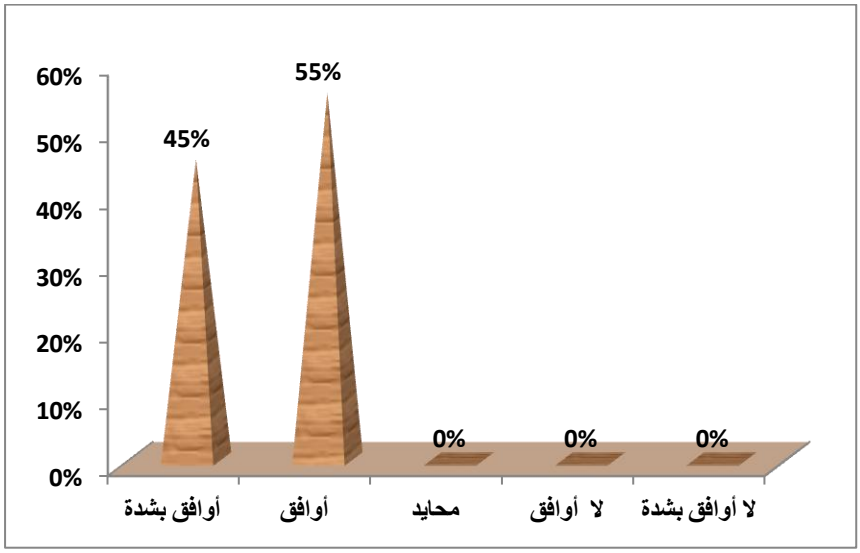

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

من الجدول رقم (١٩/٢/٣) والشكل البياني رقم (١٧/٢/٣) فإن ٢٥% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن المراجعة الخارجية تعمل على زيادة كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية، و ٥٥% موافقون، بينما ٢٠% محايدون.

جدول رقم (٢٠/٢/٣)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	**المجموع**
٢- يشمل تقويم الأداء المالي البحث عن الطرق والوسائل التي تؤدي إلى زيادة كفاءة وفاعلية الأداء المالي.	٥	١٣	٢	–	–	٢٠
	%٢٥	%٦٥	%١٠	–	–	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

شكل بياني رقم (١٨/٢/٣)

إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثالثة

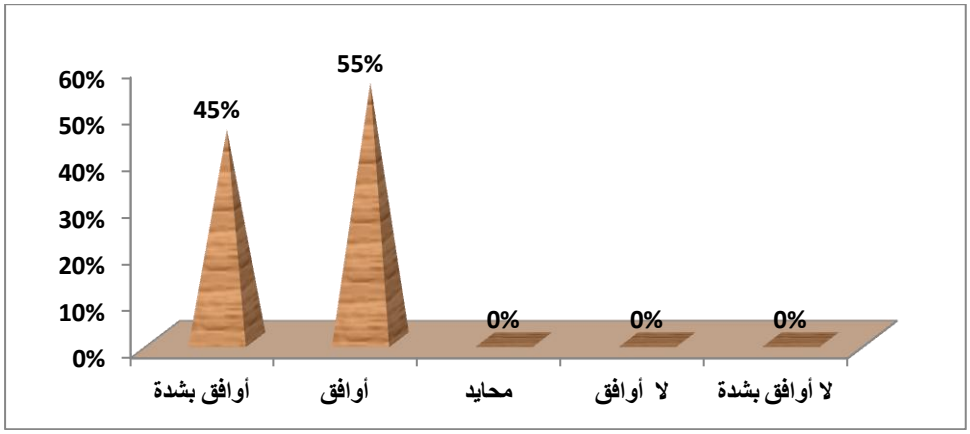

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

يتضح من الجدول رقم (٢٠/٢/٣) والشكل البياني رقم (١٨/٢/٣) فإن ٢٥% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن يشمل تقويم الأداء المالي البحث عن الطرق والوسائل التي تؤدي إلى زيادة كفاءة وفاعلية الأداء المالي، و ٦٥% موافقون، بينما ١٠% محايدون.

جدول رقم (٢١/٢/٣)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
٣- يعتمد المصرف التجاري على مؤشرات خاصة لتقويم أداءه تزيد من كفاءته وفاعليته.	٧	١٣	–	–	–	٢٠
	%٣٥	%٦٥	–	–	–	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

شكل بياني رقم (١٩/٢/٣)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثالثة

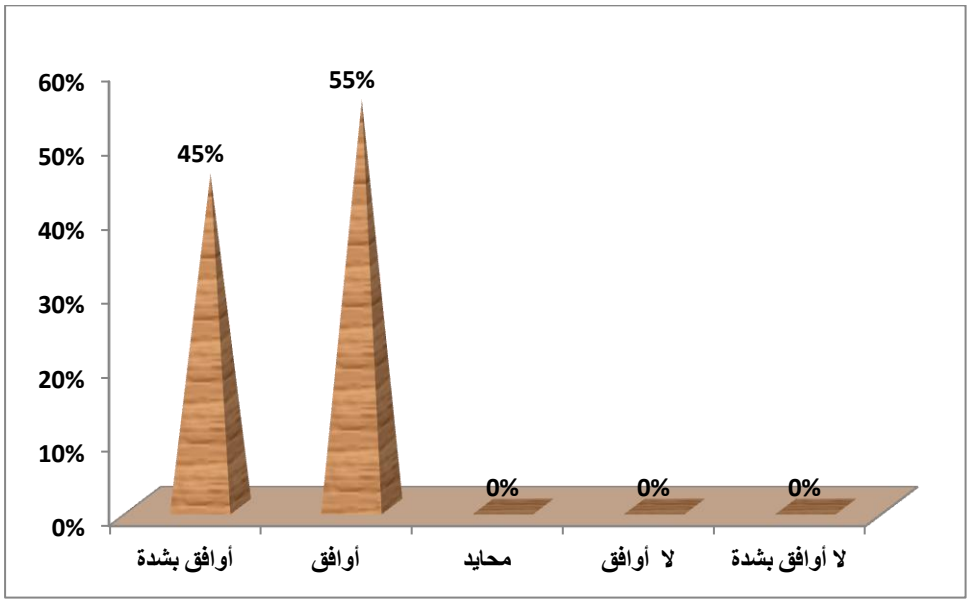

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

من الجدول رقم (٢١/٢/٣) والشكل البياني رقم (١٩/٢/٣) فإن ٣٥% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن يعتمد المصرف التجاري على مؤشرات خاصة لتقويم أداءه تزيد من كفاءته وفاعليته، و ٦٥% موافقون.

جدول رقم (٢٢/٢/٣)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
٤- تعتمد إدارة المصرف التجاري بصورة أساسية على تقارير المراجعة الخارجية في تحسين أدائها المالي.	٥	١٠	٥	–	–	٢٠
	٢٥%	٥٠%	٢٥%	–	–	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

شكل بياني رقم(٢٠/٢/٣)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثالثة

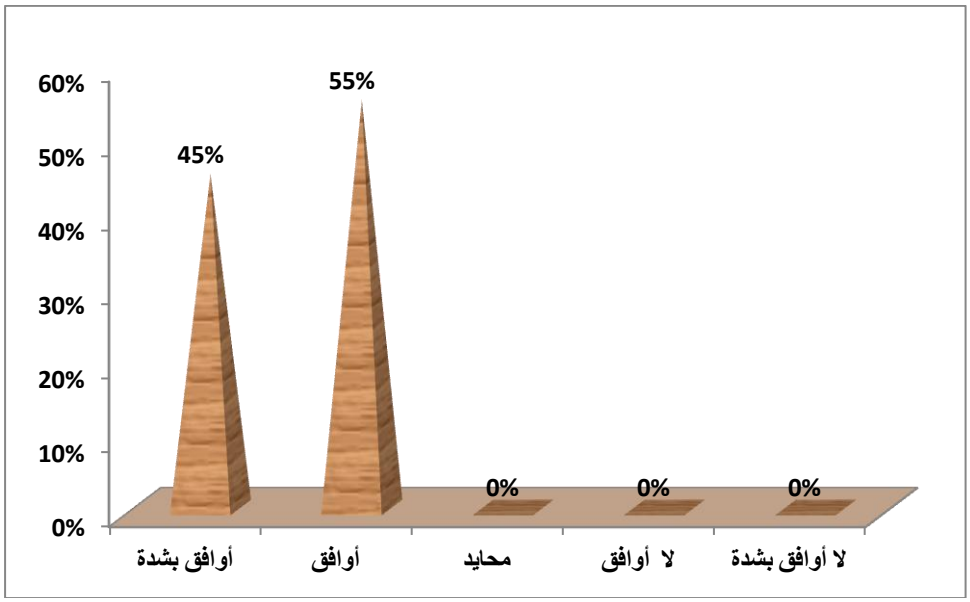

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

يتضح من الجدول رقم (٢٢/٢/٣) والشكل البياني رقم (٢١/٢/٣) فإن ٢٥% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تعتمد إدارة المصرف التجاري بصورة أساسية على تقارير المراجعة الخارجية في تحسين أدائها المالي، و ٥٠% موافقون، بينما ٢٥% محايدون.

جدول رقم (٢٣/٢/٣)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	**المجموع**
٥- تستفيد المصارف التجارية من خدمات المراجعة الخارجية في تحسين أدائها المالي	٤	١٤	–	٢	–	٢٠
	%٢٠	%٧٠	–	%١٠	–	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

شكل بياني رقم (٢٢/٢/٣)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثالثة

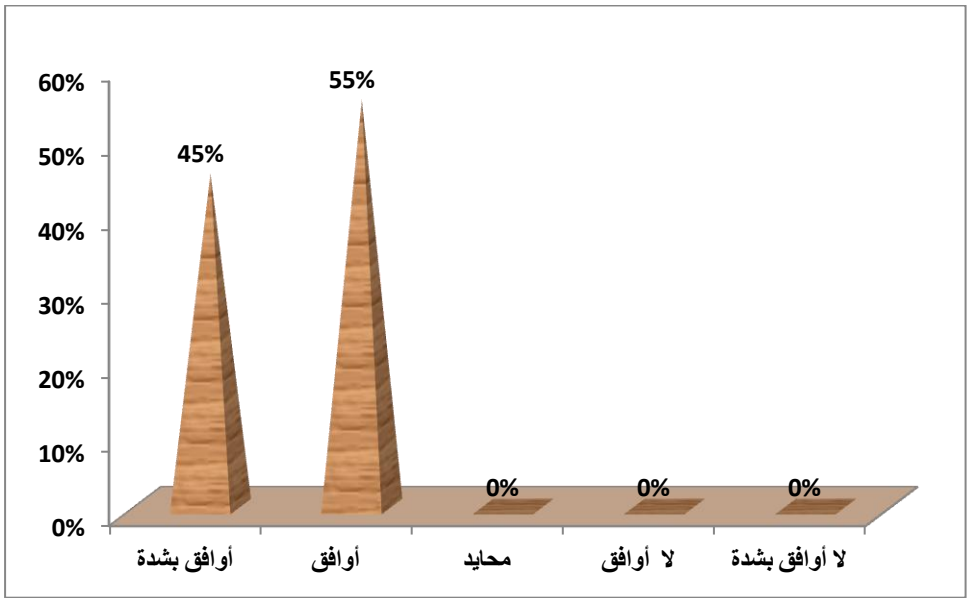

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

يتضح من الجدول رقم (٢٣/٢/٣) والشكل البياني رقم (٢٢/٢/٣) فإن ٢٠% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تستفيد المصارف التجارية من خدمات المراجعة الخارجية في تحسين أدائها المالي، و ٧٠% موافقون، بينما ١٠% لا يوافقون.

جدول رقم (٢٤/٢/٣): الوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الثالثة:

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
١- المراجعة الخارجية تعمل على زيادة كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية.	٤,١	٠,٧	٤,٣	٢	٠,١١
٢- يشمل تقويم الأداء المالي البحث عن الطرق والوسائل التي تؤدي إلى زيادة كفاءة وفاعلية الأداء المالي.	٤,٢	٠,٦	٩,٧	٢	٠,٠١
٣- يعتمد المصرف التجاري على مؤشرات خاصة لتقويم أداءه تزيد من كفاءته وفاعليته.	٤,٤	٠,٥	١,٨	١	٠,١٨
٤- تعتمد إدارة المصرف التجاري بصورة أساسية على تقارير المراجعة الخارجية في تحسين أدائها المالي.	٣,٨	١,١	٢,٥	٢	٠,٢٨
٥- تستفيد المصارف التجارية من خدمات المراجعة الخارجية في تحسين أدائها المالي	٤	٠,٨	١٢	٢	٠,٠٢

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

يلاحظ من الجدول رقم (٢٤/٢/٣) أن الوسط الحسابي لغالبية العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (٣) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (٠,٥ – ١,١) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لجميع العبارات فهي أكبر من مستوى المعنوية ٠,٠٥ وهذا يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتوزع بنسبة شبه متساوية.

عليه تتأكد صحة الفرضية الت نصها: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وتقويم الأداء المالي بالمصارف التجارية.

إختبار الفرضية الرابعة:

نص الفرضية الرابعة: توجد أساليب وأدوات تسهم في ربط المراجعة الخارجية بتقويم أداء المصارف التجارية.

جدول رقم (٢٥/٢/٣)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الرابعة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
١- من وسائل المراجعة الخارجية لتقويم الأداء مقارنة الأداء الفعلي مع المخطط وربطه بالأهداف المحققة.	٩	٩	–	٢	–	٢٠
	٤٥%	٤٥%	–	١٠%	–	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

شكل بياني رقم (٢٣/٢/٣)

إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الرابعة

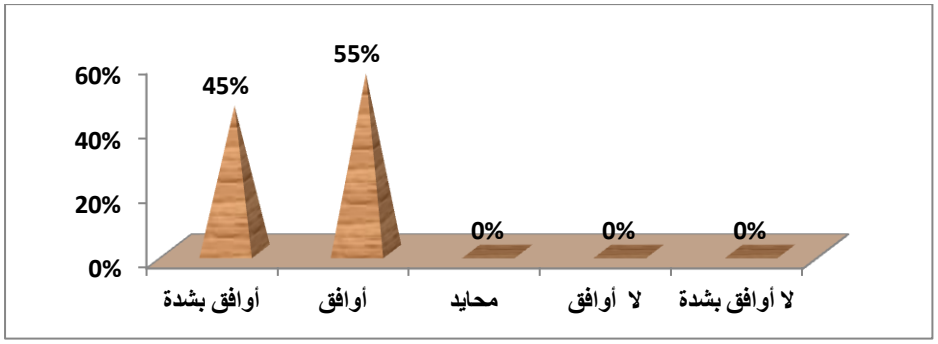

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

من الجدول رقم (٢٥/٢/٣) والشكل البياني رقم (٢٣/٢/٣) فإن ٤٥% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن من وسائل المراجعة الخارجية لتقويم الأداء مقارنة الأداء الفعلي مع المخطط وربطه بالأهداف المحققة، و ٤٥% موافقون، بينما ١٠% لا يوافقون.

جدول رقم (٢٦/٢/٣)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الرابعة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	**المجموع**
٢- يتبع طرق وأساليب لتقويم الأداء متمثلة في (أساليب المقارنة، المعايير المختلفة، الفهرس المباشر).	٨	١٠	٢	–	–	٢٠
	٤٠%	٥٠%	١٠%	–	–	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

شكل بياني رقم (٢٤/٢/٣)

إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الرابعة

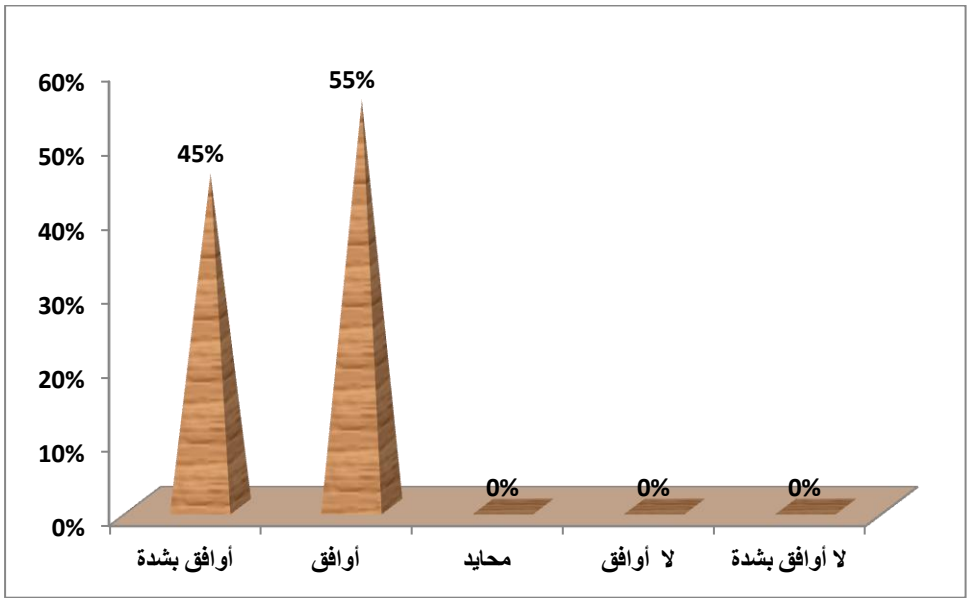

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

يتضح من الجدول رقم (٢٦/٢/٣) والشكل البياني رقم (٢٤/٢/٣) فإن ٤٠% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن يتبع طرق وأساليب لتقويم الأداء متمثلة في (أساليب المقارنة، المعايير المختلفة، الفهرس المباشر)، و ٥٠% موافقون، بينما ١٠% محايدون.

جدول رقم (٢٧/٢/٣)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الرابعة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
٣- تعتبر عملية تقويم الأداء أداة لمحاسبة الإدارة بالمصرف.	٨	٩	٣	–	–	٢٠
	%٤٠	%٤٥	%١٥	–	–	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

شكل بياني رقم (٢٥/٢/٣)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الرابعة

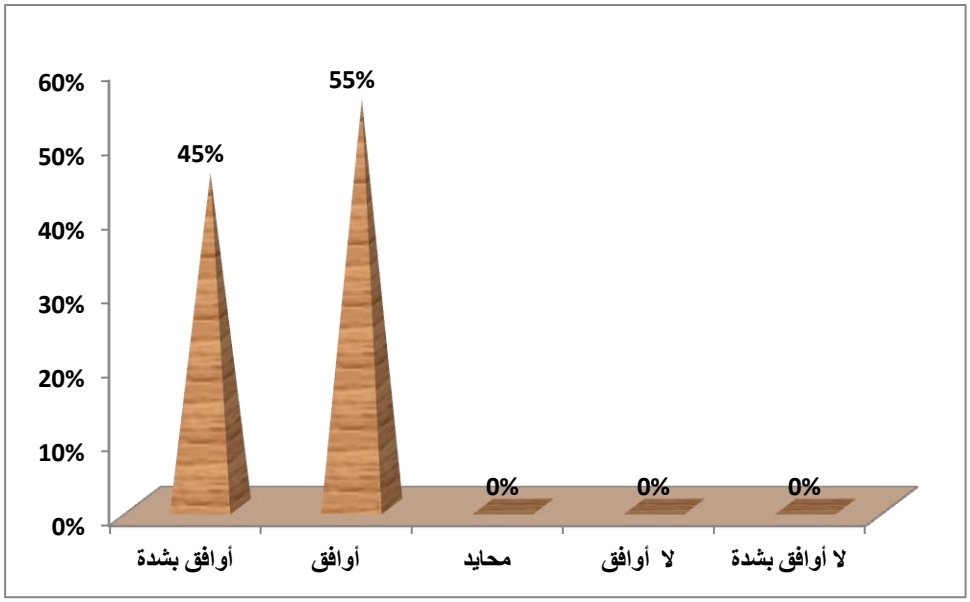

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

من الجدول رقم (٢٧/٢/٣) والشكل البياني رقم (٢٥/٢/٣) فإن ٤٠% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن عملية تقويم الأداء عملية تقويم الأداء أداة لمحاسبة الإدارة بالمصرف أداة لمحاسبة الإدارة بالمصرف، و ٤٥% موافقون، بينما ١٥% محايدون.

جدول رقم (٢٨/٢/٣)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الرابعة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
٤- تعتبر القوائم المالية المنشورة من وسائل المراجعة الخارجية في تقويم الأداء المالي للمصارف التجارية.	٩	٦	٤	١	–	٢٠
	٤٥%	٣٠%	٢٠%	٥%	–	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

شكل بياني رقم(٢٦/٢/٣)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الرابعة

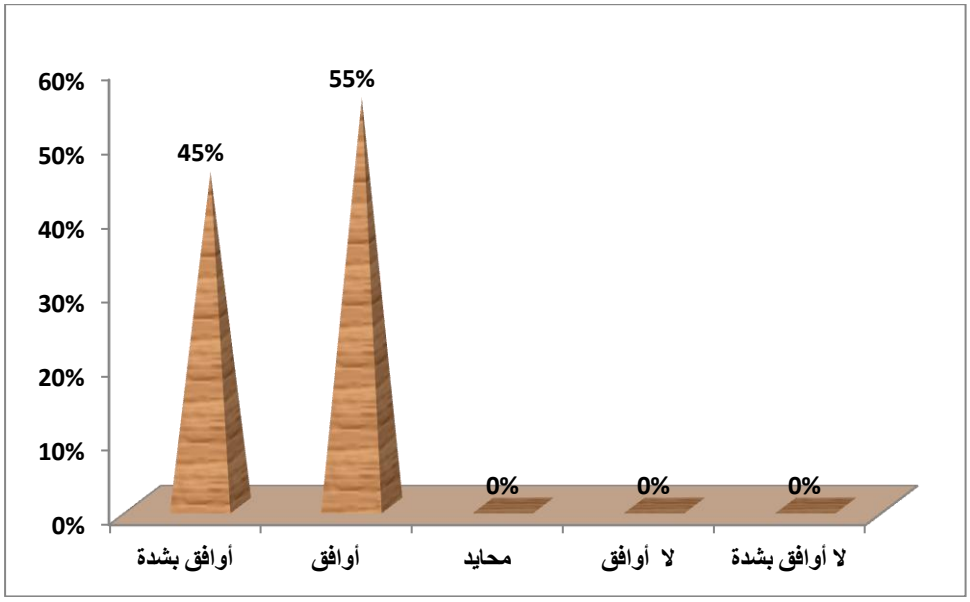

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

يتضح من الجدول رقم (٢٨/٢/٣) والشكل البياني رقم (٢٦/٢/٣) فإن ٤٥% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن القوائم المالية المنشورة تعتبر من وسائل المراجعة الخارجية في تقويم الأداء المالي للمصارف التجارية، و ٣٠% موافقون، بينما ٢٠% محايدون، و ٥% لا يوافقون.

جدول رقم (٢٩/٢/٣)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الرابعة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	**المجموع**
٥- المراجعة الخارجية تحتاج إلى تطبيق مفهيم ووسائل تحليل النظم والأساليب التحليلية الكمية لتقويم الأداء المالي للمصرف التجاري.	٩	١١	–	–	–	٢٠
	%٤٥	%٥٥	–	–	–	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

شكل بياني رقم (٢٧/٢/٣)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الرابعة

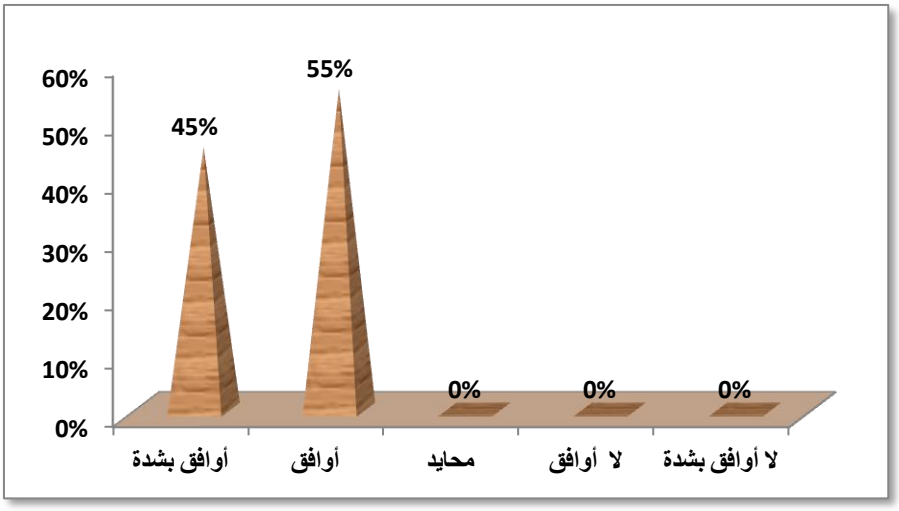

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

يتضح من الجدول رقم (٢٩/٢/٣) والشكل البياني رقم (٢٧/٢/٣) فإن ٤٥% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن المراجعة الخارجية تحتاج إلى تطبيق مفهيم ووسائل تحليل النظم والأساليب التحليلية الكمية لتقويم الأداء المالي للمصرف التجاري، و ٥٥% موافقون.

جدول رقم (٣٠/٢/٣): الوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الرابعة:

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
١- من وسائل المراجعة الخارجية لتقويم الأداء مقارنة الأداء الفعلي مع المخطط وربطه بالأهداف المحققة.	٤,٣	٠,٩	٤,٩	٢	٠,٠٨
٢- يتبع طرق وأاليب لتقويم الأداء متمثلة في (أساليب المقارنة، المعايير المختلفة، الفهرس المباشر).	٤,٣	٠,٧	٥,٢	٢	٠,٠٧
٣- تعتبر عملية تقويم الأداء أداة لمحاسبة الإدارة بالمصرف.	٤,٣	٠,٧	٣	٢	٠,٢١
٤- تعتبر لقوائم المالية المنشورة من وسائل المراجعة الخارجية في تقويم الأداء المالي للمصارف التجارية.	٤,٢	٠,٩	٧	٣	٠,٠٧
٥- المراجعة الخارجية تحتاج إلى تطبيق مفهيم ووسائل تحليل النظم والأساليب التحليلية الكمية لتقويم الأداء المالي للمصرف التجاري.	٤,٥	٠,٥	٠,٢٠	١	٠,٦٥

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، ٢٠١٧ م

يلاحظ من الجدول رقم (٣٠/٢/٣) أن الوسط الحسابي لغالبية العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (٣) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (٠,٥ – ٠,٩) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لجميع العبارات فهي أكبر من مستوى المعنوية ٠,٠٥ وهذا يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتوزع بنسب شبه متساوية

بناءاً على هذا تتأكد صحة الفرضية الت نصها: توجد أساليب وأدوات تسهم في ربط المراجعة الخارجية بتقويم أداء المصارف التجارية

النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- **توجد أساليب وأدوات تسهم في ربط المراجعة الخارجية بتقويم أداء المصارف التجارية.**
- **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وتقويم الأداء المالي بالمصارف التجارية.**
- **تلعب المراجعة الخارجية دور هام في تقويم أداء المصارف التجارية.**
- **تؤثر عملية المراجعة الخارجية في تقويم الأداء المالي للمصرف بدرجة عالية.**

الخاتمة

وتشتمل علي

أولا: النتائج

ثانيا: التوصيات

أولا: النتائج

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي دور المراجعة الخارجية في تقويم الأداء المالي بالمصارف التجارية بالتطبيق علي بنك فيصل الإسلامي السوداني ومعرفة الدور الذي تلعبه المراجعة الخارجية في تقويم الأداء المالي لبنك فيصل.

بعد إجراء الدراسة الميدانية توصل الباحثون إلي عدة نتائج أهمها:

١- المراجعة الخارجية لها دور هام في التعرف علي الانحرافات ببنك فيصل الإسلامي السوداني وتشخيص أسبابها من خلال النتائج المحققة من عملية المراجعة،كما تفيد بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات ومعرفة مواطن القوة و الضعف في البنك.

٢- تقويم الأداء المالي ببنك فيصل الإسلامي يعتمد علي مؤشرات ووسائل مختلفة للحصول علي نتائج التقويم و كذلك يستفيد بنك فيصل من خدمات المراجعة في تقويم أداءه المالي وللمراجعة الخارجية أهمية بالغة في تقويم الأداء المالي في بنك فيصل الإسلامي السوداني.

٣- من وسائل المراجعة الخارجية لتقويم الأداء في بنك فيصل الإسلامي مراجعة الأداء الفعلي مع المخطط،و تعتبر القوائم المالية المنشورة وسيلة المراجعة لتقويم الأداء.

٤- المراجعة الخارجية تعمل علي رفع كفاءة الأداء المالي لبنك فيصل الإسلامي السوداني

٥- تعتمد إدارة بنك فيصل بصورة أساسية علي تقارير المراجعة الخارجية في تحسين أداءها المالي.

٦- تقويم الأداء المالي في بنك فيصل يشمل البحث عن الطرق و الوسائل التي تؤدي إلي زيادة كفاءة الأداء و يوفر البيانات اللازمة للتخطيط و الرقابة كما يمثل

الحلقة الأخيرة في سلسلة العملية الإدارية في البنك ويعتبر تقويم الأداء المالي وظيفة أساسية لمراجعة الأداء المالي لينك فيصل الإسلامي السوداني.

ثانيا: التوصيات

١- ضرورة رفع مستوي التأهيل الأكاديمي و الفني بالإضافة إلي عمل الدورات التدريبية التي تتعلق بعمل المراجع بصورة مستمرة ودورية، وتتطلب وظيفة المراجعة الخارجية بالإضافة إلي الخبرة الفنية و الأكاديمية توافر الخبرة التقنية و المصرفية.

٢- المراجعة الخارجية تحتاج إلي تطبيق مفاهيم ووسائل تحليل النظم و الأساليب التحليلية الكمية لتقويم الأداء المالي لبنك فيصل الإسلامي السوداني.

٣- ضرورة الاعتماد علي النسب المالية و الموازنات التخطيطية و التدفقات النقدية في تقويم الأداء المالي للبنوك التجارية.

٤- ضرورة إرفاق التحليل المالي مع القوائم المالية المراجعة للبنك.

- توصيات بدراسات مستقبلية:

أثر التدفقات النقدية و الموازنات التخطيطية علي تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

القرآن الكريم

أولا الكتب:

١- أ.د عبد الفتاح محمد الصحن، و د. رجب السيد راشد و آخرون، أصول المراجعة (مصر:الدار الجامعية،٢٠٠٠م).

٢- د. عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة (مصر: الدار الجامعية،٢٠٠٩م).

٣- أ.د سمير محمد الصبان، و د. عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها و المعايير الدولية (الإسكندرية: الدار الجامعية ٢٠٠٢م).

٤- خالد أمين عبد الله،علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية و العملية (عمان – الأردن:دار وائل للطباعة و النشر،٢٠٠١م).

٥- أ.د عبد الفتاح محمد الصحن،و د. كمال خليفة أبو زيد،المراجعة علما و عملا (الإسكندرية: الدار الجامعية ظن ١٩٩١م).

٦- أ.د أحمد حامد حجاج،و د. كمال الدين سعيد، المراجعة بين النظرية و التطبيق (الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٩م.).

٧- د. علي عثمان حامد، الرقابة المصرفية و الشرعية علي المصارف الإسلامية.

٨- د. فلاح حسين الحسيني، د. مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر (عمان:دار وائل للنشر، ٢٠٠٠م).

٩- د. يوحنا آل أدم، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات (عمان: دار المسيرة،٢٠٠٠م).

١٠- د. نجم عبد الله، و د. عباس حسين جواد، الوظائف الإستراتيجية في إدارة الموارد البشرية (عمان: دار اليازورى العلمية للنشر و التوزيع، ٢٠١٠م).
١١- د. توفيق عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد (بيروت: الدار الجامعية للنشر، ١٩٩٧م).
١٢- د. عبد المجيد الكرفى، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية (عمان: دار المناهج للنشر و التوزيع، ٢٠٠٧م).
١٣- د. السعيد فرحان جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (الرياض:المريخ،٢٠٠٠م).
١٤- د.حمزة محمود الزبيري، التحليل المالي لمنظمات الأعمال و التحديات الراهنة (الرياض:دار المريخ، ٢٠٠٠م).
١٥- د. عقيل قاسم عبد الله، تقييم المشروعات (عمان:دار الحامد للنشر،١٩٩٩م).
١٦- د.كاظم جاسم العيسوي،الاقتصاد الإداري (عمان:دار المسيرة للنشر و التوزيع،٢٠٠٨م).
١٧- د.أحمد موسي، دراسة تحليلية لمؤشرات الأداء المالي علي مستوي الوحدة الاقتصادية و لقطاع الصناعة مع التطبيق علي إحدى شركات القطاع العام في الجمهورية العربية المتحدة.
١٨- د. رشيد الحماد و آخرون، الإدارة و التحليل المالي (عمان: دار البركة،٢٠٠١م).
١٩- د.مصطفي مصطفي كامل، إدارة الموارد البشرية (القاهرة:الشركة العربية،١٩٩٤م)
٢٠- د.غريب جمال، المصارف و الأعمال المصرفية (مصر،دار الشروق).
٢١- د. زياد سليم رمضان، و د. محفوظ أحمد جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك (عمان:دار وائل للطباعة والنشر،٢٠٠٠م).

٢٢- د. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية،مدخل اتخاذ القرارات (مصر:مكتبة العربي الحديث، ٢٠٠٠م).

٢٣- أ.د. عبد الحميد الغزالي و آخرون، اقتصاديات النقود و البنوك (مصر:دار الثقافة العربية،١٩٨٧م).

٢٤- د.طلال محمد الججاوي ، sowt لتقييم المصارف التجارية (عمان:دار اليازورى للنشر و التوزيع،٢٠٠٠م).

٢٥- د.محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي (عمان:دار وائل للنشر ٢٠٠٠م).

٢٦- أ.د. محمود حسين الوادي و آخرون، النقود و المصارف (عمان:دار المسيرة للنشر، ٢٠١٤م).

المجلات و الدوريات العلمية

١- د.نعيم دهمش، تدقيق كفاءة و فعالية المشاريع الإنمائية في الدول النامية (عمان: الجامعة الأردنية،المجلد ١٢، العدد ٥).

الرسائل الجامعية

١- عبد السلام عبد الله، رسالة ماجستير في التكامل بين المراجعة الداخلية و الخارجية، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا،غير منشورة.

٢- حسين حمد عثمان، الخطوات العملية لتنفيذ مراجعة الأداء،دراسة حالة منظمة العمل العربية، الخرطوم،جامعة النيلين، كلية التجارة الدراسات العليا رسالة ماجستير غير منشورة ٢٠٠٣م.

٣- سهير عوض قنديل، دور المراجعة في ترقية الأداء، دراسة خاصة ديوان المراجعة العامة، الخرطوم:جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا كلية الدراسات العليا، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل،رسالة غير منشورة ٢٠٠٢م.

٤- مكاوي حسن مكاوي، دور التحليل المالي في تقويم أداء المصارف، الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، دراسة حالة بنك الخرطوم رسالة ماجستير غير منشورة ٢٠٠٤م

٥- ممدوح موسي العوران، رقابة الأداء:المنظور العلمي والعملي، دراسة حالة ديوان المحاسبة الأردني، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة ٢٠٠٤م.

٦- حسن عبد الرحمن عبد الله حسن، المراجعة الداخلية و أثرها في تقويم الأداء، جامعة أم درمان الإسلامية،رسالة ماجستير غير منشورة ٢٠٠٤م.

٧- الهادي علي مصطفي، تقويم أداء المالي و المحاسبي في البنوك الإسلامية،الخرطوم:جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا رسالة ماجستير غير منشورة ٢٠٠٤م.

٨- محمد علي محمد حاج، دور المراجعة الخارجية في تقويم المصارف الإسلامية، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة ٢٠٠٧م.

٩- صالح أحمد فضل الجرو، الخصائص المحددة لجودة المراجعة الخارجية للحسابات، رسالة ماجستير، بحث منشور عبر الإنترنت، الجمهورية اليمنية،المركز الوطني للمعلومات ٢٠٠٨/١/٢م.

١٠-

الملاحق

الملحق رقم (١): قائمة بأسماء المحكمين.

م	الاسم	الدرجة العلمية	العنوان
1-	د. بابكر إبراهيم الصديق	أستاذ المحاسبة المشارك	جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا.
2-	د. محمد الناير محمدين خوجلي	أستاذ المحاسبة المساعد	جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا.
3-	د. زهير محمد علي أحمد	أستاذ المحاسبة المساعد	جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا.

ملحق رقم (٢):الاستبيان.

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

موضوع الاستبيان:

السيد \.....المحترم

يقوم الباحثون بدراسة دور المراجعة الخارجية في تقويم الأداء المالي بالمصارف التجارية.

ضمن متطلبات البحث التكميلي لنيل درجة البكالوريوس في المحاسبة والتمويل،ويتطلب ذلك الحصول علي مجموعة من البيانات، ويسعدنا ويشرفنا أن تكونوا عوناً لنا بمشاركتكم ومساهمتكم القيمة من خلال خبراتكم العلمية و العملية، حتى يكون هذا البحث إضافة حقيقية للعلم و المعرفة، مقدرين حسن تعاونكم وصبركم وجهدكم معنا في الإجابة بوضوح و شفافية، ونضمن لكم سلامة حفظ و سرية البيانات التي تدلوا بها ولن تستخدم هذه البيانات إلا لأغراض البحث العلمي.

وجزآكم الله خيراً،،،

الباحثون:

أولاً: البيانات الشخصية.

أرجو التكرم بوضع علامة (√) في مربع الإجابة التي تراها مناسبة.

١- العمر:

٣٠سنة فأقل ☐ ٣١-٤٠سنة ☐ ٤١-٥٠سنة ☐

٥١سنة فأكثر ☐

٢-المؤهل الأكاديمي:

بكالريوس ☐ دبلوم عالي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

أخري ☐

٣-التخصص العلمي:

محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ اقتصاد ☐

دراسات مصرفية ☐ نظم معلومات محاسبية ☐

نظم معلومات إدارية ☐ أخري ☐

٤-المؤهل المهني :

زمالة بريطانية ☐ زمالة أمريكية ☐ زمالة عربية ☐

زمالة سودانية ☐ لا يوجد زمالة ☐ أخري ☐

٥-المسمي الوظيفي:

مراجع داخلي ☐ مراجع خارجي ☐ مراقب مالي ☐

مدير مالي ☐ أخري ☐

٦-سنوات الخبرة :

٥سنوات فأقل ☐ ٦-١٠ سنوات ☐ ١١-١٥سنة ☐

١٦-٢٠سنة ☐ ٢١سنة فأكثر ☐

ثانياً: قياس متغيرات الدراسة

الرجاء وضع علامة (√) أمام مستوي الموافقة المناسب:-

الفرضية الأولي:-

(تؤثر المراجعة الخارجية في تقويم الأداء المالي للمصرف بدرجة عالية).

العبارات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
(١)	المراجعة الخارجية ذات أثر إيجابي علي تقويم الأداء المالي بالمصارف التجارية.					
(٢)	يفيد تقويم الأداء المالي بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وتحديد مواطن القوة والضعف في المصرف التجاري.					
(٣)	يعتبر تقرير المراجع الخارجي لتقويم الأداء من أهم التقارير التي تبني عليها عمليتي المراقبة و الضبط.					
(٤)	تسهم المراجعة الخارجية في إضافة قيمة للمصرف من خلال مراجعة أداءه المالي.					
(٥)	يؤدي عدم التأهيل الكافي للمراجع الخارجي إلي ارتكاب أخطاء ومعالجات خاطئة قد تؤثر علي الأداء المالي للمصرف التجاري.					

الفرضية الثانية:-

(تلعب المراجعة الخارجية دور مهم في تقويم أداء المصارف التجارية).

العبارات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
(١)	للمراجعة الخارجية دور مهم في تقويم الأداء المالي باعتباره وسيلة الرقابة والضبط.					
(٢)	تهتم المراجعة الخارجية بالبعد الاقتصادي في التقويم ويشمل التقويم النتائج العامة للمصرف و مدى نجاحه في تحقيق أهدافه وسياساته العامة.					
(٣)	تتطلب وظيفة المراجعة الخارجية فضلاً عن المستوي الثقافي العام و المعلومات الأكاديمية ومعرفة اللغات الأجنبية توافر خبرة فنية تقنية ومصرفية.					
(٤)	للمراجعة الخارجية أهمية في تقويم أداء المصارف التجارية.					
(٥)	تعتبر عملية تقويم الأداء الحلقة الأخيرة في سلسلة العملية الإدارية.					

الفرضية الثالثة:-

(توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وتقويم الأداء المالي بالمصارف التجارية).

العبارات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
(١)	المراجعة الخارجية تعمل علي زيادة كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية.					
(٢)	يشمل تقويم الأداء المالي البحث عن الطرق والوسائل التي تؤدي إلي زيادة كفاءة وفاعلية الأداء المالي.					
(٣)	يعتمد المصرف التجاري علي مؤشرات خاصة لتقويم أداءه تزيد من كفاءته و فاعليته.					
(٤)	تعتمد إدارة المصرف التجاري بصورة أساسية علي تقارير المراجعة الخارجية في تحسين أداءها المالي.					
(٥)	تستفيد المصارف التجارية من خدمات المراجعة الخارجية في تحسين أدائها المالي.					

الفرضية الرابعة:-

(توجد أساليب و أدوات تسهم في ربط المراجعة الخارجية بتقويم أداء المصارف التجارية).

العبارات		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
(١)	من وسائل المراجعة الخارجية لتقويم الأداء مقارنة الأداء الفعلي مع المخطط وربطه بالأهداف المحققة.					
(٢)	يتبع طرق وأساليب لتقويم الأداء متمثلة في (أساليب المقارنة،المعايير المختلفة، الفهرس المباشر).					
(٣)	تعتبر عملية تقويم الأداء أداة لمحاسبة الإدارة بالمصرف.					
(٤)	تعتبر القوائم المالية المنشورة من وسائل المراجعة الخارجية في تقويم الأداء المالي للمصارف التجارية.					
(٥)	المراجعة الخارجية تحتاج إلي تطبيق مفاهيم ووسائل تحليل النظم و الأساليب التحليلية الكمية لتقويم الأداء المالي للمصرف التجاري.					

.الملحق رقم (٣) الهيكل التنظيمي لبنك فيصل الإسلامي السوداني